

جامعة مؤته

عمادة الدراسات العليا

التحويلات الأسلوبيّة بين الخبر والإنشاء في النّحو العربيّ

إعداد الطالب

خالد موسى مصطفى العجارمة

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة

رسالـة مقدمـة إلى عمـادة الدراسـات العليـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في الدراسـات اللغويـة قسـم اللغـة العربيـة

جامعة مؤته، 2009

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة التي ما نعمت عيناي برؤية صورتها إلا أربع سنين من العمر، رحمه ا ...

إليك أبي في جنة الخلد بين يدي ا ، وإلى حضورك الدائم في قلوبنا.

إلى أمي التي ترقد على سرير الشفاء، شمعة تضيء لي الطريق، أنشد ا لها الشفاء والصحة والعافية.

أهدي هذه الثمرة المتواضعة من غرسهما

خالد العجارمة



الشكر والتقدير

إلى أستاذي الدكتور يحيى العبابنة، الذي كان لي شرف التلمذة عليه، الذي كان له الأثر الكبير لإنجاز هذا العمل.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة وهم الدكتور كمال جبري عبهري، والدكتور فايز محاسنة، والدكتور سيف الدين الفقراء، الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقويمها وتثقيفها.

وإلى كل من وقف معي أثناء مسيرتي العلميّة وساعدني، وإن تجاوزت عن ذكر أسمائهم إلا أني أقدم لهم عظيم الشكر والتقدير.

خالد العجارمة



فهرس المحتويات

الملّخص

التحويلات الأسلوبيّة بين الخبر والإنشاء في النّحو العربي

خالد موسى مصطفى العجارمة

جامعة مؤته، 2009

تتناول هذه الدراسة التحويلات الأسلوبيّة بين الخبر والإنشاء في النّحو العربي، وعرضت المادة ونوقشت عن طريق تناول الباب النّحوي الذي يتم فيه التحويل الأسلوبي، ثم عرض آراء النحاة القدامى وتفسيراتهم للعلامة الإعرابية، ثم تفسير ذلك بالتحويل الأسلوبي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وأفادت هذه الدراسة من الدراسات المختصة بالتحويل الأسلوبي، ومن كتب النّحو، ومن الدراسات التي قامت على نظرية تشومسكي.

وقد جاءت الرسالة بعد اكتمالها في أربعة فصول وخاتمة وصدّرت بمقدمة. أما الفصل الأول فتناول تمهيدا للموضوع، وضم هذا التمهيد: هدف الدراسة وأهميتها، والدراسات السابقة، والتحويل عند تشومسكي، والأسلوب، والخبر والإنشاء، والقواعد التحويلية، والتحويل.

أما الفصل الثاني، فقد تناول التحويلات الأسلوبيّة في باب المفاعيل، وضم الأبواب التالية: التحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول به، والتحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول المطلق، والتحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول معه، والتحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول لأجله، والتحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول فيه (الظروف).

أما الفصل الثالث: فتناول التحويلات الأسلوبيّة في ما يُحمل على المفعول به، وضم الأبواب الآتية: التحويلات الأسلوبيّة في باب النداء، والتحويلات الأسلوبيّة في بابي التحذير والإغراء، والتحويلات الأسلوبيّة في باب الاختصاص، والتحويلات الأسلوبيّة في باب الاشتغال.

أما الفصل الرابع: فتناول التحويلات الأسلوبيّة في المشبه بالمفعول، وضم الأبواب التالية: التحويلات الأسلوبيّة في باب الحال، والتحويلات الأسلوبيّة في التمييز، وأبواب أخرى وهي: التحويلات الأسلوبيّة في باب التعجب، والتحويلات الأسلوبيّة في باب المدح والذم، والتحويلات الأسلوبيّة في قضايا أخرى، وهي (الاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والرجاء).

أما الخاتمة: فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

Abstract

The Stylistic Transformations between Predicate and Phraseology.

KHaled Musa Mustafa AL Ajarmah

Mu'tah university 2009

The study aims at analyzing the stylistic transformations between Predicate and Phraseology in Arabic syntax. The study mainly consists of four chapters .Each chapter is divided into several sections ,each section is devoted to study and analyze the syntactic process in which the stylistic transformation was conducted .Then the analysis is enhanced to include the views of old Arab grammarians

And their explanations for the syntactical marker. After that a stylistic transformation is carried out to shed more light on the whole stylistic issue.

The study follows the analytical descriptive approach .It also takes advantage of the previous studies about the stylistic transformations. The study also made use of the syntactic books and the studies related to Chomsky's theory. This P.H thesis mainly consists of four chapters

which are organized as: Chapter one : This chapter includes the introduction, the research objectives, the research significant, review of related literature ,Chomsky's transformations, stylistics, predicate and phraseology, transformational rules and finally transformation process in general.

Chapter Two: The second chapter included all the stylistic transformations at objects of all types. These transformations are divided into: The stylistic transformations at the Object level, The stylistic transformations at the level of the Unrestricted Object, The stylistic transformations at the level Of the Concomitate Object , The stylistic transformations at level of the Causative Object, The stylistic transformations at the level of the Adverbial Object.

Chapter Three: The third chapter includes the stylistic transformations at the level of the Semi-Objects; these transformations include the transformations of the following linguistic genres: The stylistic transformations at the Vocative style, The stylistic transformations in the field of Warning and Encouragement, The stylistic transformations in the field of Linguistic Specification, The stylistic transformations in the field of the Syntactical regiments.

Chapter Four: The fourth chapter analyses the stylistic transformations at the level of the Semi-objects in expression such as those

of circumstantial phrase and distinction. The fourth chapter is devoted to discuss the stylistic transformations in the following linguistic processes: Exclamation, Praise, Satire, Interrogation, Command, Interdiction, and the wishing(Optative Mood).

Finally , the thesis ends with the conclusion which includes the results of the study.

المقدمة:

الحمد   رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد؛

إحساساً بأهمية التحويلات الأسلوبيّة وأثرها في تغيير الإعراب، تناولت الدراسة المفاعيل وما يحمل عليها وما شُبه بها وفي بعض أبواب الإنشاء المتحول عن الخبر؛ لما لهذا التحوّل من أثر في الإعراب.

فالدراسة تقدم تعليلا جديدا لبعض الحالات الإعرابية التي دفعت النّحويين إلى استعمال التقدير والحذف والتقديم والتأخير ... لتعليلها، إذ لا يمكن تطويعها لنظرية العامل إلا بتأويل وتكلّف.

واجهت هذه الدراسة صعوبات كثيرة، أهمها أن التعليلات التي قدمتها الدراسة لا تتوافق مع تعليلات النّحويين القدامى، إذ إنهم التزموا بنظرية العامل وبالإسناد. وإن الدراسة تعاملت مع الانفعالات النفسية التي لم يولها القدماء اهتمامهم. ومن الصعوبات أيضاً قلة المراجع المتخصصة بالتحويلات الأسلوبيّة.

وتهدف هذه الدّراسة إلى تحديد طائفة من التراكيب اللغوية التـي يمكـن أن تجمعها حالة واحدة من التحوّل الأسلوبي الناجم عن الانفعال النفسي، ففي العربيـة تراكيب كثيرة تقوم على أصل مفترض وبنية مستعملة، وهـي تقابـل فـي النحـو التّحويلي البنية العميقة والبنية السطحية من الناحية النظرية على الأقل.

لقد أدرك العرب منذ بداية الدّرس النحوي أن اللغة تقوم على (أصل) مقـدّر، وتركيب ظاهر. ولمّا لم يستطيعوا تعليل ظاهرة إعرابيـة وفـق قواعـدهم التـي وضعوها، لجأوا إلى الأصل أو إلى تقدير الكلام فهم يقولون: (أصله كذا) أو (قياسه كذا) أو (على تقدير كذا) أو (تأويله كذا) أو (على نية كذا) ، وهذا ما جاء به الدرس النحوي الحديث من أن (البنية السطحية) أي الظاهرة أُخِذت من (بنيـة عميقـة) أي الأصل.

ويرى أصحاب المدرسة التّحويلية أن لكل جملة مستويين من البنيـة، وهمـا بناء ظاهر (سطحي) (Surface Structure)، وتكون كلماتـه الرئيـسة محكومـة بقوانين وقواعد تتحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في الجملة. والبنية الثانيـة،

بنية باطنة (عميقة) (Deep Structure)، وهو بناء الجملة بكيفية معينة في انتظـام معين بتقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو استتار في ضـوء قـوانين التّحويـل (Transformation Rules) التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد والتركيز علـى جانب من جوانبه.

لقد ترك التحوّل من البنية العميقة إلى البنية السطحية أثراً في تركيب الجملة ودلالتها، فتناولت الدّراسة هذا التحوّل والأثر الذي يتركه التقدير في البنية.

كما تهدف إلى دراسة الأثر الذي يتركه الانفعال النفسي للمتكلم فـي بنيـة الجملة ودلالتها، بعيداً عن نظرية العامل التي سيطرت على التفكير النحـوي عنـد النحويين التي حاولوا أن يفسروا فيها كثيراّ من الأنماط النحوية، فوجدوا صـعوبات كثيرة حتى بدأوا يطوعون النصوص للقاعدة من خلال اسـتعمال تحـويلات فـي التركيب اللغوي، من خلال قواعد التّحويل كالحذف والتقدير والتوسـع والتعـويض وغيرها.

فالدّراسة تتناول الظاهرة النحوية، ثم تدرسها حسب منهج النحويين، ثم تبـين الأثر الذي تركه التحوّل في أسلوب المتكلم في بناء التركيب اللغوي ودلالته بعيـدا عن نظرية العامل وعن الإسناد.

لذا تُفسر الدّراسة من خلال (التّحويلات الأسلوبيّة) كثيرا من التّحويلات فـي الإعراب، إذ إن كل أسلوب ينفعل فيه المتكلم يتأثر بهذا الانفعال فينتقل بين الخبـر والانشاء تاركا أثره على الحركة الإعرابية التي تظهر على التركيب.

ويمكن التمثيل على التحوّل الأسلوبي بقوله تعالى: "وَامْرَأَتُهُ حَمالَةَ الْحَطَبِ"[1]، لقد توقف كثير من النحويين عند لفظة (حمالةَ) بالنصب، إذ قرأها بعـض القـراء بالرفع على الإخبار، ومنهم من قرأها بالنصب على الذم، جاء في تفسير فتح القدير: "قرأ الجمهور: (حمالةُ) بالرفع على الخبرية، على أنها جملة مسوقة للإخبـار بـأن امرأةَ أبي لهب حمالةُ الحطب.... وقرأ عاصم بنصب: (حمالةَ) على الذمّ"[2]. ومـن

---

[1] سورة المسد: 4.

[2] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (د.ت)، **فتح القدير**، دار الفكر، بيروت، 512/5.

الملاحظ في هذا الأثر الذي يتركه التحوّل من الخبر إلى الإنشاء، فيمكن تفسير حالة النصب بالتحوّل الأسلوبي.

تنبه نحويو العربية إلى قضية التحوّل من بنية الى أخرى، وأدركـوا الأثـر الذي يتركه هذا التحوّل، إلا أنهم لم يفسروا به الحالات الإعرابية، ولم يفردوا له بابا خاصاً في كتبهم وفق مفهومهم له، فابن جنّي عندما تكلم عن حذف الفعل في جملـة النداء قال: "ألا ترى أنه لو تُجشم إظهاره فقيل: (أدعو زيداً) (أنادي زيداً) لاسـتحال أمر النداء، فصار في لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق وتكذيب"[1].

وقد رجعت الدّراسة إلى مجموعة من الكتب القديمة وعلى رأسها "الكتـاب" لسيبويه، و"الخصائص" لابن جني، و"المفصل" للزمخشري، و"شرح المفصل" لابـن يعيش، ومن ألفية ابن مالك وشروحها، و"شرح الرضي على الكافية" لرضي الـدين الاستراباذي، و"مغني اللبيب" لابن هشام، ومؤلفات السيوطي وغيرها مـن الكتـب القديمة.

وأفادت الدّراسة من مجموعة من الدراسات الحديثة أهمها كتاب "الأسـاليب الإنشائية في النحو العربي"، لعبد السلام هارون، الذي كان محاولة جادة لتوضـيح الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مبينا خلاف النحاة وعللهم لذلك الخلاف، معقبا على ذلك بما تقتضيه الموازنة بين الآراء.

وكتاب "من الأنماط التّحويلية في النحو العربي"، لمحمد حماسة عبد اللطيف، الذي تناول فيه بصورة مباشرة بعض التّحويلات، وكيفية التحوّل من بنية إلى أخرى مع الالتفات أحيانا إلى التحوّل الأسلوبي من الخبر إلى الإنشاء في هذه الدارسة.

ومن الدراسات المفيدة في هذا المجال بحث يحيى العبابنة الموسوم بـ"أثـر التّحويلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الـشعرية"، إذ أورد فيه رأياً يفسر فيه الحركات الإعرابية في أنماط معينة، وهو يرى أن التغييـر

---

[1] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، 2001، **الخصائص**، تحقيق عبد الحميـد هنـداوي، دار الكتـب العلمية، بيروت، ط1، 213/1.

في الإعراب ناتج عن التّحويل الأسلوبي الذي تعرّض له النمط الكلامـي، وفـسّره تفسيراً بعيداً عن نظرية العامل.

وقد أفادت الدّراسة من مؤلفات مازن الوعر، وخصوصاً كتابه "نحو نظريـة لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربيـة"، ومـن مؤلفـات ميشال زكريا، ومنها "الألسنية التوليدية والتّحويلية وقواعد اللغة العربيـة (النظريـة الأساسية)"، ومن كتاب "اللسانيات التوليدية التّحويلية" لعادل فاخوري.

كما أفادت الدّراسة من الدراسات الغربية الحديثة وعلى رأسها الكتب التي تتحدث عن نظرية تشومسكي، وكتب جون ليونز.

وقد جاءت الرسالة بعد اكتمالها في أربعة فصول وخاتمة وصدّرت بمقدمة. أما الفصل الأول فتناول تمهيدا للموضوع، وضم: هدف الدراسة وأهميتها، والدراسات السابقة، والتحويل عند تشومسكي، والأسلوب، والخبر والإنشاء، والقواعد التحويلية، والتحويل.

أما الفصل الثاني، فقد تناول التحويلات الأسلوبّية في باب المفاعيل، وضم الأبواب التالية: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه (الظروف).

وتناول الفصل الثالث: التحويلات الأسلوبّية في ما يُحمل على المفعول به، وضم الأبواب الآتية: النداء، والتحذير والإغراء، والاختصاص، والاشتغال.

أما الفصل الرابع: فتناول التحويلات الأسلوبّية في المشبه بالمفعول، وضم الأبواب التالية: الحال، والتمييز، وأبواب أخرى وهي: التعجب، والمدح والذم، والتحويلات الأسلوبّية في قضايا أخرى، وهي (الاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والرجاء).

الخاتمة: وهي خلاصة البحث، وقد تضمنت أهم النتائج التي حققها البحث.

وقد كانت طريقة عرض المادة ومناقشتها تتم عن طريق تناول الباب النّحوي الذي يجري فيه التحويل الأسلوبي، ثم عرض آراء النحويين القدامى وتفسيراتهم للعلامة الإعرابية، ثم تقديم رأي مُفَسَر بالتحويل الأسلوبي، والمنهج المتبع فيها هو المنهج الوصفي التحليلي.

وا   أسأل أن ينفعني بهذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الأول
التّحويل والأساليب الإنشائية

1.1 التّحويل عند تشومسكي

يتناول هذا المبحث التّحويلات الأسلوبيّة بين الخبر والإنشاء في النحو العربي، ولمعرفة هذه التّحويلات لا بد من الإشارة إلى (النحو التّحويلي التوليدي) الذي ظهر على يد العالم (نعوم تشومسكي) في كتابه (الأبنية التركيبية) عام 1957م، الذي يقوم على أساس التوليد الرياضي القادر على احتواء غير المتاهي اللغوي، حيث يصاغ النحو التوليدي في هيئة صيغ رياضية يمكن من خلالها توليد جميع تركيبات الجمل السليمة للغة ما.

يقول تشومسكي: "من الآن فصاعداً نعتبر أن اللغة عبارة عن مجموعة (متناهية أو غير متناهية) من الجمل، كل جملة منها طولها محدد ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر. وكل اللغات الطبيعية في شكلها المكتوب والمحكي تتوافق مع هذا التعريف. ذلك لأن كل لغة طبيعية تحتوي على عدد متناه من الفونيمات (أو من الحروف الأبجدية)، وكل جملة بالإمكان تصورها كتتابع فونيمات، علما بأن عدد الجمل غير متناه"[1].

يعتمد النحو التوليدي التّحويلي ثنائية البنية اللغوية، وهذا يعني وجود بنيتين؛ بنية ذهنية عميقة (Deep structure)، تشمل العناصر الكاملة للمقولة اللغوية، ويعرفها ميشال زكريا[2] بأنها "القواعد التي أوجدت تتابع الكلمات أو البنى الأساسية التي يمكن تحويلها لتكوّن جمل اللغة. وبنية سطحية منطوقة (Surface Structure) وهي: "البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي ينطق بها المتكلم"[3].

---

[1] زكريا، ميشال، 1982، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية النظرية الألسنية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 163.

[2] المرجع نفسه، 163.

[3] المرجع نفسه، 163.

فإذا أردنا تمثيل الحدث اللغوي لكتابة طالب نصاً ما في الصف، وفقاً لمبدأ ثنائية البنية ستشمل البنية العميقة الممثلة للصورة الذهنية، العناصر المكونة للحدث، وهي: الفعل، والفاعل، والمفعول به ومكان الحدوث، ويمكن إخراج هذه العناصر على صورة أحد بدائل البنى السطحية الآتية:

كتب الطالب النص في الصف.

كُتِب النص من قبل الطالب في الصف.

النص كتبه الطالب في الصف.

كُتِب النصُ في الصف (بحذف الفاعل).

يستطيع المتكلم أن يحوّل البنية العميقة إلى مجموعة من البنى السطحية، وذلك من خلال تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، "فالبنية السطحية متحوّلة عن بنية عميقة من خلال قوانين يطلق عليها اصطلاح (التّحويلات) (Transformations)، وتكون مهمة هذه التّحويلات أن تتلقى نتاج البنية العميقة، وتحوله إلى بنية سطحية بعد إجراء تعديلات مختلفة عليه، قد تكون حذفا، أو إعادة ترتيب أو إدخال عناصر جديدة، أو توليد تركيب واحد من تركيبين مختلفين، وغير ذلك[1]".

ويتكون الأنموذج عند تشومسكي من ثلاثة مكونات:

أ- المكون التركيبي.

ب- المكون التّحويلي.

ج- المكون الصوتي الصرفي.

أ. المكون التوليدي وتنظم داخله عناصر البنية العميقة، ويمكن للقواعد التوليدية أن تعيد كتابة الرموز اللغوية الفردية، وذلك من أجل إنتاج سلال لغوية ممثلة من خلال بنية عميقة مشجرة[2].

---

[1] العبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، 2005، **علم اللغة المعاصر**، دار الكتاب الثقافي، اربد، 92.

[2] انظر: الوعر، مازن، 1987، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، دار طلاس، دمشق، 52.

ب. المكون التّحويلي وهو الذي يحدد البدائل الممكنة للبنية السطحية، ويتكون من نوعين من القواعد التّحويلية:

1- القواعد الجوازية، التي يمكن أن تكون في هذا المكون ويمكن ألا تكون.

2- القواعد الوجوبية، تعمل على السلسلة اللغوية النهائية مخزوناً لغوياً، فإن الحاصل اللغوي سيكون تركيباً أساسيا، أما إذا كانت القواعد الجوازية تعمل معاً على هذه السلسة اللغوية النهائية، فإن الحاصل اللغوي سيكون تركيبا مشتقاً؛ استفهام، نفي، تعجب ... الخ[1].

ج. المكون الصوتي الصرفي:

يتكون من القواعد الصوتية والصرفية، ووظيفتها صياغة التركيب الأساسي أو التركيب المشتق على أنه مخزون لغوي في شكله النهائي.

وتعرضت نظرية تشومسكي هذه للنقد وبخاصة في إهمالها الجانب الدلالي، ومن أهم العلماء الذين أخذوا عليه إهماله الجانب الدلالي كاتز وفودر وبوستل وسوزمو كونو الذي قدم تعديلا لهذه النظرية؛ مما جعل تشومسكي يعيد النظر في نظريته ويصدر كتاباً سنة 1965م (وجوه في نظرية النحو)، "أعاد فيه صياغة النظرية النحوية على نحو جديد، وصف بأنه دقيق ومتكامل، ووضع فيه أصول نظرية شاملة متكاملة لدراسة النظام اللغوي، ووصفه وفهمه، في مستويات مختلفة"[2].

وأضاف المكون الدلالي إلى المكون التركيبي والمكون الصوتي، وظلت هذه النظرية خاضعة للتعديلات التي يقوم بها تلاميذ تشومسكي (ليكون، مكولي، كوك، جروبر)، ما جعله يعدّل النظرية التي سماها (النظرية النموذجية الموسعة) أو (المنهج المعياري الموسع)، وبقيت هذه النظرية ساحة للنقد، حتى جاء بنظرية (الحكم والربط) (Government & Binding) سنة 1981، وبقيت الدراسات تتعاقب على تطوير هذه النظرية.

---

[1] انظر: الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربيـة**، 53.

[2] العبابنة، والزعبي، **علم اللغة المعاصر**، 79.

2.1 الأسلوب

الأسلوب لغة: ورد في لسان العرب[1]: "الأسلوب الطريق والوجه والمذهب، يقال أنتم في أسلوب سوء، ويجمع أساليب، والأسلوب الطريق تأخذ فيه، والأسلوب بالضم الفن، يقال أخذ فلان في أساليب من القول أي أفانين منه".

فالمعاني السابقة تدل على الطريقة أو المذهب الذي يسلكه الشخص، ولعل من أنسب هذه المعاني لمعنى الأسلوب هنا هو الفن إذ جاء في اللسان أخذ فلان في أساليب من القول أي أفانين.

الأسلوب اصطلاحا: عرّف ابن خلدون الأسلوب بأنه المنوال الذي تنسج فيه التراكيب، أو القالب الذي يُفرغ فيه[2].

ويرى أحمد الشايب أن الأسلوب منذ القدم كان يلحظ في معناه ناحية شكلية خاصة، هي طريقة الأداء أو طريقة التعبير التي يسلكها الأديب. ويعرّف الشايب الأسلوب بأنه طريقة الكتابة الإنشائية، أو طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها، للتعبير بها عن المعاني قصد الإيضاح والتأثير، أو هو الضرب من النظم والطريقة فيه، أو الصورة اللفظية التي يعبر بها عن المعاني، أو نظم الكلام وتأليفه لأداء الأفكار وعرض الخيال[3].

ويرى (أوهمان) أن الأسلوب بكل ما تعنيه هذه الكلمة من دلالات هو "الآلية التي يكتب أحدهم وفقها"[4].

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1 / 473.

[2] انظر: ابن خلدون، ولي الدين عبدالرحمن بن محمد، (د.ت)، **مقدمة ابـن خلـدون**، مطبعـة الكشاف، بيروت، 571.

[3] الشايب، أحمد، 1976، **الأسلوب والأسلوبية دراسة تحليلية لأصول الأساليب الأدبية**، مكتبـة النهضة المصرية، القاهرة، ط7، 44.

[4] فيلي ساندرس، 2003، **نحو نظرية أسلوبية لسانية**، ترجمة خالد محمود جمعة، دار الفكـر، دمشق، ط1، 47.

وعرّفه يحيى العبابنة بأنه المذهب الكلامي الذي ينفرد به المتكلم في تأدية معانيه ومقاصده، وهو الطابع الكلامي الذي ينفرد به المتكلم[1].

وقد تعددت تعريفات الأسلوب وتنوعت حتى إن فيلي ساندرس أورد ثمانية وعشرين تعريفا له عند علماء الغرب، ويخلص إلى تأصيل هذه الكلمة (أسلوب) فأصلها (Stilus) اللاتينية التي كانت تعني في البداية (قلم الكتابة)، إلى أن نقل معنى (الكتابة إلى طريقة الكتابة)، قد أوصل مفهومها لاحقا إلى معنى (الطريقة الخاصة للكتابة والتعبير)[2].

فعلم الأسلوب من أهم الجسور التي تربط بين علم اللغة وعلم الأدب، وعلماء اللغة والأدب قادرون على دراسة التعبير "ومهمتهم أن يمدوا الجسور بين النقد وعلم اللغة عن طريق علة الأسلوب"[3].

3.1 الخبر والإنشاء:

تتناول الدّراسة أسلوبي الخبر والإنشاء، والتّحويل الحاصل بينهما في التقدير النحوي والاستعمال اللغوي، إذ يحول المتكلم في أسلوبه عند الحاجة، فقد يكون أسلوبه الأول إخباريا فيحوله إلى أسلوب إنشائي كالنداء والاستفهام والتحذير وغيرها. فلابد إذاً من تعريف كل من الخبر والإنشاء.

فالخبر عند البلاغيين "ما يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب. فإن كان الكلام مطابقاً للواقع كان قائله صادقاً، وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذباً[4].

---

[1] انظر: العبابنة، يحيى، 1993، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، بحث منشور، **مجلة أبحاث اليرموك**، مجلد 11، 10.

[2] فيلي ساندرس، **نحو نظرية أسلوبية لسانية**، 47.

[3] المسدي، عبد السلام، 1982، **الأسلوب والنقد الأدبي، منتخبات في تعريف الأسلوب وعلم الأسلوب**، (اختيار وترجمة)، مجلة الثقافة الأجنبية، عدد 1 لسنة 1982/2، 37.

[4] انظر: عتيق، عبد العزيز، (د.ت)، **علم المعاني والبيان البديع**، دار النهضة العربية، بيروت، 43.

والإنشاء عند البلاغيين هو "كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، أي ليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجي يطابقه أو لا يطابقه"[1].

والأسلوب الإنشائي ينقسم إلى قسمين: إنشاء طلبي وإنشاء غير طلبي، والإنشاء الطلبي هو "ما يستلزم مطلوبا ليس حاصلاً وقت الطلب، ومنه أفعال المقاربة، وأفعال التعجب، والمدح والذم، وصيغ العقود، والقسم، ورب، وكم الخبرية، ونحو ذلك. ويقسم إلى تسعة أقسام: أمر، ونهي، واستفهام، ودعاء، وعرض، وتحضيض، وتمن، وترج، ونداء"[2].

والإنشاء غير الطلبي: "ما لا يستلزم مطلوباً ليس حاصلاً وقت الطلب"[3].

ولا يلقي البلاغيون بالاً للإنشاء غير الطلبي؛ لقلة المباحث المتعلقة به؛ ولأنه في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، وكان للنحويين نصيب من العناية في مختلف أبواب النحو؛ لأن الجملة في الأصل كانت جملة خبرية، ومبحثا من مباحث النحو، فعندما تحوّلت إلى الإنشاء درسها النحاة وحاولوا تعليل هذا التحوّل بما ينسجم مع القواعد النحوية.

فالانتقال بين الخبر والإنشاء يتطلب تغييراً في الأسلوب الذي يتناوله المتحدث، فقد يقدّم الشخص عبارة تكون خبرية يضيف إليها أو يحذف منها أو يغير ترتيبها أو ... فتصبح إنشائية.

فهذه الدّراسة معنية بمواقع التحوّل الحادث بين صيغتي الخبر والإنشاء وما يتركه هذا التحوّل من أثر ظاهر في النحو العربي، ولعل عدم التفات علماء العربية القدماء إلى أثر ظاهرة التّحويلات الأسلوبّية في الإعراب أدى إلى تعدد الأوجه الإعرابية لمواضع التحوّل عندهم، ويعود السبب في هذا إلى سيطرة نظرية العامل

---

[1] مطلوب، أحمد، والبصير، كامل حسن، 1982، **البلاغة والتطبيق**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ط1، 121.

[2] هارون، عبد السلام، 1985، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، ط3، 13.

[3] المرجع نفسه، 13.

على التفكير النحوي، وإلى محاولة العلماء تطبيق مبدأ التقعيد على الاستعمال التركيبي للغة[1].

والتفت بعض النحويين إلى مسألة المغايرة في الأسلوب بين الخبر والإنـشاء وما تركته هذه المغايرة من أثر في بنية الجملة، فابن جني عندما تكلم عـن حـذف الفعل في جملة النداء قال: "ألا ترى أنه لو تُجشم إظهاره فقيل: (أدعو زيداً) (أنادي زيداً) لاستحال أمر النداء، فصار في لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنـداء مما لا يصح فيه تصديق وتكذيب"[2]. ويقول السيوطي عنـد تعريفـه للنـداء: "مـن المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار باب المنادى. وللزوم إضـماره أسـباب: الاستغناء بظهور معناه وقصد الإنشاء –وإظهار الفعـل يـوهم الإخبـار– وكثـرة الاستعمال والتعويض منه بحرف النداء. ويقدر بـ (أنادي) أو (أدعو) إنشاء، وهـذا مذهب الجمهور[3].

يعد السيوطي قصد الإنشاء سببا لإضمار العامل في المنادى، وفي هذا نوع من الالتفات إلى أثر التحوّل من أسلوب إلى آخر؛ لأن إظهار الفعل عنده يوهم الإخبار.

وهذا التحوّل يعرف في علم اللغة المعاصر بالتّحويلات الأسلوبيّة، إذ ينطلق هذا المفهوم من مفهوم خاص للأسلوب، وهو أن الكاتب يستخدم أنواعاً معينة من التّحويلات في لغته، ولاسيما التّحويلات الاختيارية بحيث تصبح هذه التّحويلات مميزا أسلوبيا عنده؛ لأن هذا الاختيار دون غيره، إنما هو في الأصل استغلال لطاقات اللغة الكامنة في النظام اللغوي بتحويلات معينة[4].

---

[1] انظر: العبابنة، **أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيـة والـشواهد الشعرية**، 16-17.

[2] ابن جنّي، **الخصائص**، 213/1.

[3] السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، **همع الهوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيـة، مصر، 32/2 .

[4] انظر: جون لاينز، 1985، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة حلمـي خليـل، دار المعرفـة الجامعية، مصر، ط1، 32.

ويطرأ التحوّل بين الأساليب الإنشائية نتيجة القواعد الاختيارية، التي تتحكم بالأساليب الناتجة عن البنية العميقة.

4.1 القواعد التّحويلية

وفي سبيل الانتقال ما بين البنية السطحية والبنية العميقة لا بد من وضع قواعد تحكم هذا الانتقال، و"تشرح مراحل الانتقال من البنية المقدرة إلى البنية الظاهرة"[1]، فالبنية السطحية ترتبط مع البنية العميقة "من خلال بعض العمليات العقلية، وبحسب المصطلح الحديث من خلال تحويلات القواعد"[2].

والقواعد التّحويلية الواردة في هذه الدّراسة:

2. الحذف (Deletion):

يشار له بالرمز (ø)

ويقوم هذا القانون "بحذف عنصر من عناصر المشير الركني الذي يدخل ضمن مجال أجزائه"[3].

ويمكن توضيحه كما يلي:

أ+ب ⟵ ب أو أ ، (أ ⟵ ø) أو (ب ⟵ ø)

وهي ظاهرة مشتركة في اللسانيات الإنسانية. حيث يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق"[4].

3. الزيادة والإقحام (Addition):

تكون الزيادة بإضافة مكون آخر، أي المكون (ب) يضاف إلى المكون (أ)، فيبقى المكون (أ) مع زيادة المكون (ب) إليه.

ويشار إليه كما يلي:

أ ⟵ أ + ب

---

[1] فاخوري، عادل، 1988، **اللسانيات التوليدية والتحويلية**، دار الطليعة، بيروت، 23.

[2] زكريا، **الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية**، 156.

[3] المرجع نفسه، 156.

[4] الراجحي، عبده، 1988، **النحو العربي والدرس الحـديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 149.

"يشير التّحويليون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمة لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيب، وقد تعد من ألوان الزخرف (Trapping)"[1].

3- التوسع (Expansion):

ويحدث هذا التوسع من خلال اتساع أحد أركان الجملة، والمثال التالي يوضح المفهوم:

علمت شيئا.

علمت أن زيداً سافر.

فجملة (أن زيداً سافر)، هي توسّع لكلمة (شيئاً)[2].

ويمكن تمثيله بالآتي:

أ+ب1 ⟵ أ+ب2

4- الاختصار (Reduction):

ويتم عن طريق اختصار المكونين، واقتصارهما على مكون واحد، ويمكن تمثيله بالآتي:

أ+ب ⟵ ج

حيث تم اختصار (أ+ب) إلى مكون واحد جديد هو (ج).

5- إعادة الترتيب (Permutation):

تقوم إعادة الترتيب على إبدال ركن كلامي موقع ركن كلامي آخر عن طريق تبادل مواقعهما، ويرمز له بما يلي:

أ+ب ⟵ ب+أ

ومثاله: لعب الولد بالكرة في الملعب.

في الملعب لعب الولد بالكرة.

---

[1] الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**،، 152.

[2] زكريا، **الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية**، 155.

فالجملة الثانية متحولة عن الأولى عن طريق إعادة الترتيب خلال نقل ركن مكان ركن آخر[1].

6. إلحاق السمة:

وتقوم هذه القاعدة بإلحاق سمة من سمات مؤلف معين بمؤلف آخر، ومثال هذا الجملة التالية:

الرجلان كريمان

هذه الجملة متحولة عن جملة عميقة غير أصولية هي الجملة الآتية:

الرجلان الكريم

من خلال إتباع النعت الاسم بصورة إلزامية، وهذا التحوّل يمكن الرمز له على النحو الآتي:

(+ سمة س) أ+ ب ⟵ (+ سمة س) أ+ب (+سمة س)

7. التعويض (إحلال عنصر محل آخر) (Replacement):

يتم من خلال إحلال عناصر محل آخر، حيث استبدال مكونات الرمز (أ) وتعويضها بمكونات الرمز (ب) ويرمز له

أ ⟵ ب

ويضيف (فلمور) (Fillmore) إلى هذه القواعد قاعدتين أخريين هما[2]:

النسخ (Copying):

مثال ذلك أ+ب ⟵ ب+أ+ب

حيث يتم نسخ المكون (ب) قبل التّحويل، مع إعادة كتابته وتكراره، وبأن هذا المكون المنسوخ في موضع متقدم على المكونين (أ+ب). فيصبح ترتيب المكونات بعد التّحويل هكذا (ب)، وهو المكون المنسوخ، ثم يأتي المكونان (أ+ب).

---

[1] انظر: زكريا، **الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية**، 155.

[2] انظر القاعدتين في: الخولي، محمد علـي، (د.ت)، **قواعـد تحويليـة للغـة العربيـة**، 24، والبهنساوي، حسام، (د.ت)، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مكتبة الثقافي الدينية، مصر، 99-100.

التقديم:

ويتم تقديم المكون (ب) على المكون (أ) ويصبح ترتيب المكونين بعد التقديم هو ب+أ

ويمكن تمثيله بالرموز على النحو الآتي:

أ+ب+ج ←——— ب+أ+ج

تنقسم القواعد التّحويلية إلى قسمين:

1- القواعد الجوازية[1]: وهي القواعد التي يمكن أن تكون في هذا المكون ويمكن ألا تكون، ويكون عملها اختيارياً وستكون النتيجة تركيباً مشتقاً أي استفهام، أو نفي، أو تعجب ... الخ.

2- القواعد الوجوبية: وهي القواعد التي لا بد من وجودها في المكون التّحويلي، وإذا كانت القواعد الوجوبية هي التي تعمل فسيكون الناتج تركيباً أساسياً.

5.1 التّحويل:

التّحويل لغة: جاء في اللسان "تَحَول عن الشيء: زال عنه إلى غيره... حالَ الشيءُ نفسه يَحُولُ حَوْلاً بمعنيين: يكون تَغَيراً ويكون تَحَولاً ... يقال: حوّلوا عنها تَحْوِيْلا وحِوَلاً ... والتّحويل مصدر حقيقي من حولْت"[2].

فالمعنى اللغوي يعني التحوّل عن شيء إلى غيره، وكذلك التّحويل هنا، فيكون بالتحوّل من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وكذلك التّحويل في قول المتكلم فهو يحوّل في أسلوبه من الخبر إلى الإنشاء أو العكس.

والتّحويل اصطلاحاً: الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية وهو نوع من أنواع التحوّل، إذ تتحول الجملة من حال إلى أخرى، بأحد قوانين التحوّل، والتحوّل في أبسط تعريفاته: "هو تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر،

---

[1] انظر: الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربيـة**، 53.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، 11/187-188.

والجملة المحول عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل (Kernel)، والقواعد التي تتحكم في جملة الأصل أو (البنية العميقة) هي القواعد التّحويلية"[1].

فهناك روابط بين البنية العميقة والبنية السطحية، يستطيع المرء إداركها عند محاولة الربط بين البنيتين، إذ إن البنية العميقة بنية "ضمنية تتمثل في ذهن المتكلم، المستمع، فهي حقيقة عقلية قائمة يعكسا التتابع الكلامي المنطوق الذي يكوّن البنية السطحية"[2].

فالفرق بين البنية السطحية والبنية العميقة من أهم أفكار المدرسة التّحويلية، وهذا التحوّل بين البنيتين ناتج عن قوانين التّحويل ومن خلال هذه القوانين نستطيع أن نحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية.

وهناك أسباب وراء تحويل أسلوب المتكلم من بنية إلى أخرى فقد يكون المتكلم يستعمل نمطاً إخبارياً وقد يكون يستعمل نمطاً إنشائيا، وقد يحوّل المتكلم أسلوبه من الخبر إلى الإنشاء لأسباب يقتضيها الموقف الكلامي، فيترك هذا التّحويل أثره في تركيب الجملة كما يترك أثره في دلالتها.

---

[1] عبد اللطيف، محمد حماسة، 2006، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة، 13.

[2] زكريا، **الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية**، 164.

الفصل الثاني
التّحويلات الأسلوبيّة في المفاعيل

1.2 التّحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول به

يعرّف الزّمخشري المفعول به بأنه: "الذي يقع عليه فعل الفاعل مثل قولـك: (ضرب زيدٌ عمراً)"[1]، وقد يتعدى الفعل إلى مفعول واحد نحو: (قرأ) و(كتب)، وقد يتعدى إلى مفعولين نحو: (أعطى) و(ظن)، وقد يتعدى إلى ثلاثـة نحـو: (أعلـم) و(أرى) ويقع المفعول به على عدة أنواع:

أ- اسم ظاهر نحو: (ضرب زيدٌ عمراً).
ب- ضمير، نحو: (أكرمته).
ج- اسم إشارة، نحو: (أخذت هذا المال).
د- اسم موصول، نحو: (رأيت الذي قال القصيدة).
ه- اسم شرط، نحو: (مَنْ تكرم أكرم).
و- اسم استفهام، نحو: (مَنْ سألت؟).
ز- مصدر مؤول، نحو: (أرجو أن تنجح).

وقد يكون العامل في المفعول به واحداً مما يأتي:

أ- الفعل، نحو: (قرأ الطالب الرسالة).
ب- المصدر، نحو: (إغاثتك الملهوف واجبة).
ج- اسم الفاعل، نحو: (رأيته حاملاً علماً).
د- صيغة مبالغة، نحو: (فلان نحارٌ أعداءه).
ه- اسم فعل، نحو: (حذار المعصية).

وقد يحذف عامل المفعول به، والحذف على ضربين:
أحدهما: ما يجوز إظهاره وحذفه.
الثاني: واجب الحذف، ولا يستعمل إلا محذوف العامل.

---

[1] الزمخشري، محمود بن عمر، (د.ت)، **المفصل في علم العربية**، بذيلة كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط2، دار الجليل، لبنان، 34.

ويحذف الفعل الذي يعمل في المفعول، ويقع هذا الحذف جوازاً، وتدل عليه قرينة، كقولهم: (زيداً) لمن سأل: (من أكرمُ؟)، تعني: (أكرم زيداً)، ويجري حذفت الفعل العامل لأنه يمكن الاستغناء عنه، ويبقى الكلام واضحا، قال ابن يعيش "فللاستغناء عنه وإن أظهرته فلتأكيد البيان"[1].

وقد يحذف العامل على سبيل الوجوب، ويقع هذا الحذف في الأمثال العربية وأشباهها، ويرى النحويون أن "علة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف، أي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى، فإن الضابط كونه منادى"[2].

وأمثلته كثيرة في كلامهم فمن الأمثال: (الظباءَ على البقر)، (هذا ولا زعماتك) . وشبه المثل في الاستعمال قوله تعالى: (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)[3].

ما حذف عامله جوازاً لقيام قرينة دالة على المعنى والقرينة على ضربين:

1 ـ قرينة لفظية: كما لو سأل سائل: (مَنْ أضرب؟) فيُجاب (زيدا) هكذا قال النحويون، على تقدير (أضرب زيداً) وللمتكلم فيه أن يظهر أو يحذف.

2 ـ القرينة الحالية: ومن أمثلتها قولهم (مكةَ وا) ويكون سياق الحال إذا رأوا رجلاً متوجهاً وجه الحاج والتقدير (يريد مكةَ وا).

(القرطاسَ وا) ويكون إذا سدد أحدهم سهماً قِبَل القرطاس، أو إذا وقع السهم في القرطاس والتقدير (يصيب القرطاس) أو(أصاب القرطاس).

(الهلالَ وا) يقال للناس الذين يرقبون الهلال إذا كبروا أي (أبصروا الهلالَ وا).

---

[1] ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، **شرح المفصل**، تحقيق احمد السيد ومراجعة اسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، 246/1.

[2] رضي الدين، محمد بن الحسن الإستراباذي، (د.ت)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، 306/1.

[3] سورة النساء : 171.

وإذا قص أحدهم على الآخر رؤيا، فإنه يفسرها بقوله (خيراً لنا ومـا سـر، وخيراً لنا وشراً لعدونا)، أي رأيت خيراً وأبصرت خيراً و(رأيت ما سر أي الـذي سر ورأيت خيراً لنا وشراً لعدونا)[1].

ومن الشعر قوله:

لنْ تَراها ولَوْ تأمّلتَ إلا   وَلَهاْ فِي مَفارقِ الرّأسِ طيبا [2]

أي (وتَرَى لها).

ثانياً: ما حذف عامله وجوباً، ويكون في المثل وشبه المثل.

ومن شواهده:

قول العرب: (الكلابَ على البقر)

يرى النحويون أن (الكلاب) مفعول به منصوب لفعـل محـذوف تقـديره (أرسل). أي (أرسل الكلاب على البقر). ورووا هذا المثل برفع (الكلاب) ونصبها، والرفع على أن (الكلابُ) مبتدأ و(على البقر) خبره.

قال الدميري[3]: "وقالوا: (الكلابَ على البقر)، برفعها ونصبها، فالنصب على إضمار فعل تقديره (خل كلابَ الـصيد)، أو (دع الكـلاب علـى بقـر الـوحش لتصطادها)، والرفع على الابتداء وما بعده خبره، ومعنى المثل: إذا أمكنتك الفرص فاغتنمها، ويقال معناه صل بين الناس خيرهم وشريرهم".

وجاء في مجمع الأمثال[4] "يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض مـن غير مبالاة يعني: (لا ضرر عليك فخلهم). ونصب (الكلاب) على معنـى (أرسـل

---

[1] ينظر تفسيره في ابن يعيش، **شرح المفصل**، 246/1.

[2] الرقيات،عبد ا بن قيس، 1958، **ديوان عبد ا بن قيس الرقيات**، تحقيـق وشـرح محمـد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعـة، 176.

[3] الدميري، كمال الدين، 2007، **حياة الحيوان الكبرى**، تحقيق أحمد حسن بسج، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 165/2.

[4] الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد إبراهيم، 1987، **مجمع الأمثـال**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 22/3.

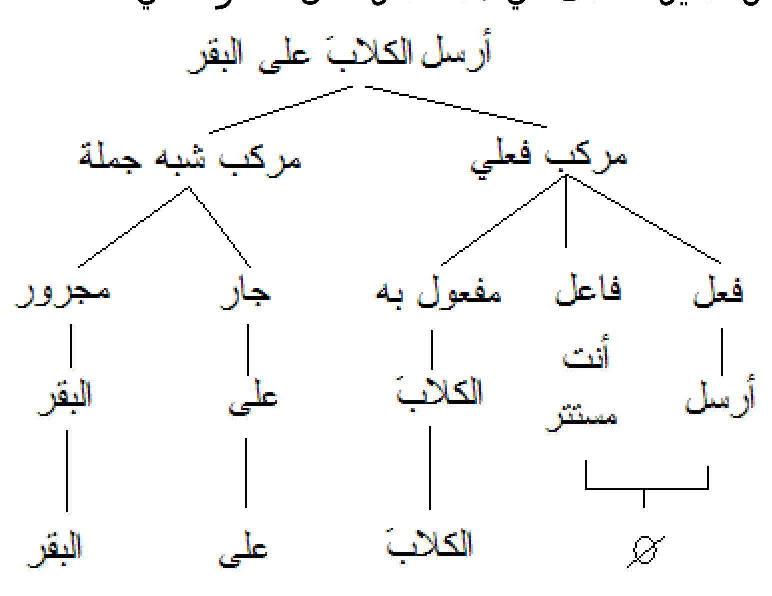
الكلاب)، ويقال: (الكرابَ على البقر)، هذا من قولك: (كربـت الأرض) إذا قلبتهـا للزراعة، يضرب في تخلية المرء وصناعته".

وقد أورده سيبويه بصورة أخرى حيث يقول: (الظباءَ على البقر) والمعنـى (خل الظباء على البقر)[1].

ويقول الزمخشري[2]: (الظباء على البقر)... ويروى: (الكلاب على البقر)... ويروى: (الكراب على البقر)... وفي ثلاثتها يجوز الرفع على الابتـداء والنـصب على إضمار الفعل".

إن التعدد في رواية هذا المثل، من حيث رفع (الكلاب) أونصبها، وارد عـن العرب وربما كان الأصل في المثل (الكلابُ على البقر) بالرفع وعندما يتأثر المرء بالموقف ويرى أمراً يثيره فيقوله بالنصب، وذلك ِلما لتحوّل الأسلوب من أثر فـي النمط اللغوي.

ويمكن تمثيل الحذف في هذا المثل على النحو الآتي:



---

[1] انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، (د.ت)، **الكتاب**، تحقيق عبد الـسلام محمـد هـارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 256/1.

[2] الزمخشري، محمود بن عمر، (د.ت)، المستقصى في أمثال العرب، اعتنى بتصحيحه محمـد عبد الرحمن خان تم تحت مراقبة الدكتور محمد عبد الحميد خان، طبـع برخـصة الجامعـة العثمانية، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن الهند، 63/2.

ولكثرة استعماله أصبح المثل مبتذلاً في العامة غير أنهم لا يعرفـون أصـله فهذه تقديرات قدرها النحويون ليطبقوا عليه نظرية العامل.

ويمكن تمثيل التحوّل الأسلوبي على النحو التالي:

الأصل

الكلابُ	على	البقر
مبتدأ مرفوع	حرف جر	اسم مجرور
		شبه الجملة في محل رفع خبر

دخل الانفعال سواء عند رؤية البقر أو عند التمثّل بالمثل

↓

تحوّلت الجملة أسلوبيا إلى

الكلابَ	على	البقر
اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي	حرف جر	اسم مجرور
	شبه الجملة متعلقة بـ (الكلاب)	

قول العرب: (من أنتَ زيداً)

أصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذاك، وقيل له (من أنت زيدا؟) على جهة الإنكار عليه، كأنه قال: (من أنت تذكر زيـدا؟) أو (ذاكـرا زيدا؟)، وفي قولهم (من أنت) تحقير للمخاطب، وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا (مـن أنت زيدا) على المثل الجاري[1].

وقد جرى هذا القول مجرى المثل لكثرته، وقد أورد التلمـساني فـي نفـح الطيب: "(من أنت تذكر زيداً؟)، وربما قالوا: (من أنت زيد) بالرفع على تقدير: (من

---

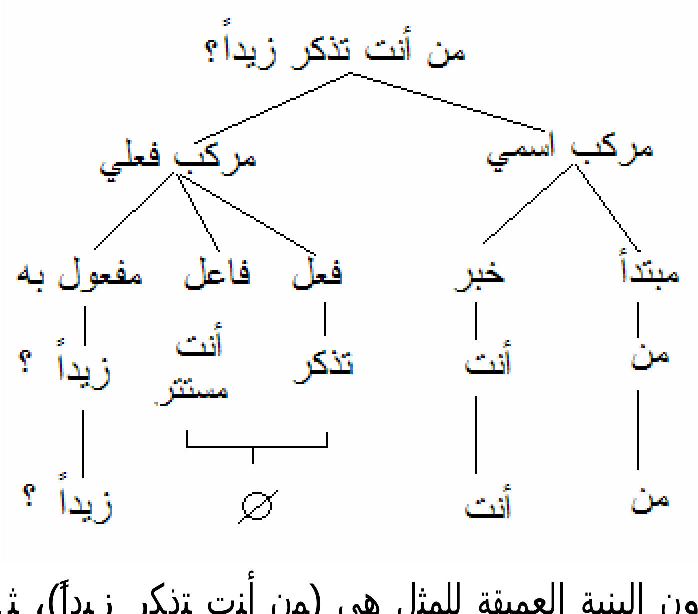
[1] انظر: السيوطي، **الهمع**، 18/2.

أنت ذكرك زيد)، فحذفوا الفعل مرة وأبقوا عمله، وحذفوا المبتدأ أخرى وأبقوا خبره، وكل ذلك اختصار، لعلم المخاطب بالمعنى"[1].

والرفع وارد في رواية المثل عند العرب، يقول سيبوية في الكتاب: "وبعضهم يرفع، وذلك قليل، كأنه قال: (من أنت كلامك أو ذكرك زيد). وإنما قل الرفـع لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبراً لمصدر ليس له، ولكنه يجوز علـى سـعة الكلام، وصار كالمثل الجاري"[2]

والذي وراء التحوّل من الرفع إلى النصب هو تحول أسلوب المتكلم، فالمتكلم هنا يريد أن يحقّر المخاطب، فيحوّل أسلوبه، ثم تتحول البنية تبعا لذلك.

ويمكن تبيين ما حصل في البنية العميقة حسب قوانين التحوّل علـى النحـو الآتي:



يتصور النحويون البنية العميقة للمثل هي (من أنت تذكر زيداً)، ثـم دخلهـا الحذف لكثرة الاستعمال فحُذف المركب الفعلي وبقي المفعول به.

والحقيقة أن ما حدث في هذا المثل هو الآتي:

---

[1] التلمساني، أحمد بن محمد، 1997، **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**، تحقيـق إحـسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1 83/4.

[2] سيبويه، **الكتاب**، 292/1.

الأصل

مَنْ	أنت	زيدٌ
خبر مقدم مبني على السكون	مبتدأ مؤخر مبني على الفتح	خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (أنت)

دخل معنى التحقير

↓

تحولت الجملة أسلوبيا إلى

مَنْ	أنت	زيداً
خبر مقدم مبني على السكون	مبتدأ مؤخر مبني على الفتح	اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي

قول العرب: (كلاهما وتمراً)

ويروى المثل (كليهما وتمراً)

قال هذا عمرو بن حمران الجعدي، وكان في إبل لأهله يرعاها فمر به رجل قد جهده الجوع والعطش وبين يدي عمرو زبد وقرص وتمر، فقال له الرجل: أطعمني من زبدك أو من قرصك فقال له عمرو (كلاهما وتمراً) أي (كلاهما وأزيدك تمراً)[1].

ويروى وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمر وتامك، فدنا منه الرجل فقال: أطعمني من هذا الزبد والتامك، فقال عمرو: (نعم كلاهما وتمراً). فأطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبناً حتى روي. وأقام عنده أياماً فذهبت كلمته مثلاً[2].

وعند تعليل رفع (كلاهما) قالوا: رفع (كلاهما) أي (لك كلاهما) ونصب (تمراً) على معنى أزيدك تمراً.

---

[1] انظر: البكري، أبو عبيدة، 1971، **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، تحقيق إحسان عبّاس، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 110/1.

[2] الميداني، **مجمع الأمثال**، 39/3.

ويروى المثل (كليهما وتمراً) بالنصب على إضمار الفعل في بداية المثل، يقول سيبويه[1]: "ومن ذلك قول العرب: (كليهما وتمراً)، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: (أعطني كليهما وتمراً).

فالمثل مروي بروايتين الأولى: (كلاهما وتمرا)، والثانية: (كليهما وتمرا)، والأصل المفترض لهذا المثل (لك كلاهما وتمر) على أن الواو للعطف، لأن من نصب (كليهما) جعل الواو للعطف ونصب (تمرا) لعطفها على (كليهما).

وأما من رفع (كلاهما) ونصب (تمرا) فعلى تقدير فعل (زدني) أو ما هو بمعناه، والواو تعطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية.

والذي تراه الدّراسة أنه لا داعي للتقديرات في أصل الجملة، فالرجل الذي جاء جائعا، أصر على أخذ جميع الأصناف وخُيّر بين الصنفين الأولين، أما التمر فلم يُسأل عنه، فأجاب بالرفع وعند ذكر التمر نصب حتى يغير في أسلوبه ويلفت نظر عمرو.

فقد ورد في مجمع الأمثال: "حكي أن الرجل قال: أنلني مما بين يديك، فقال عمرو: أيما أحب إليك زبد أم سنام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمراً أي مطلوبي كلاهما وأزيد معهما تمراً، أو وزدني تمراً"[2]

أما مَنْ نصبهما جميعا فعلى تقدير (أعطني كليهما وتمرا)، وهذا ما قدّره النحويون ولم يتلفظ به العربي، ولكن عندما حوّل الأعرابي بأسلوبه من الخبرية إلى الطلب نصب على التحوّل الأسلوبي.

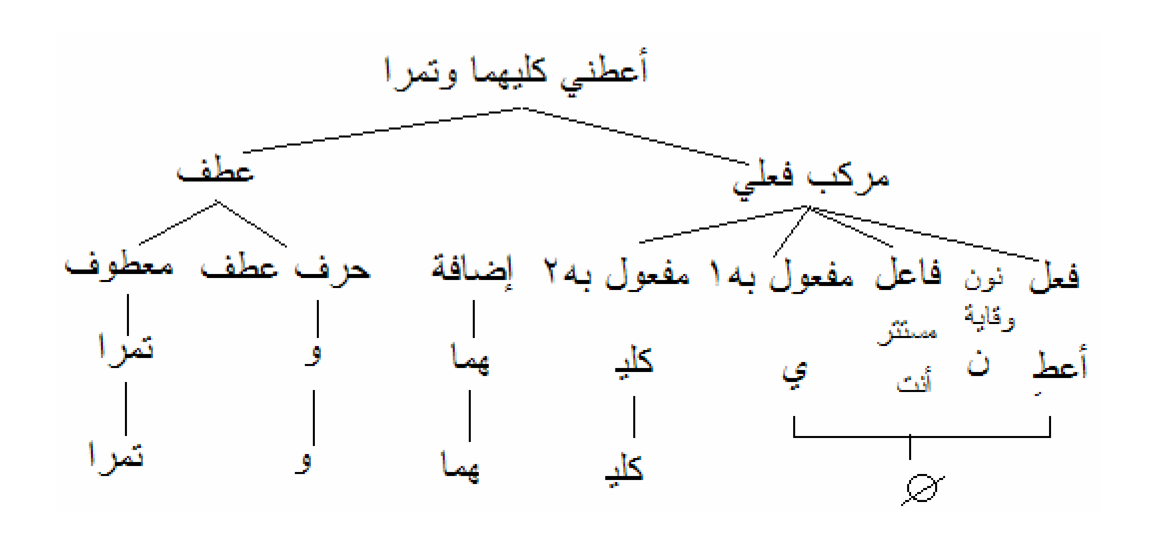
ويمكن تمثيل الروايتين بما يأتي:

رواية: (كليهما وتمراً)

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 57/1، وينظر روايته بالنصب في الزمخشري، **المفصل**، 49، والرضي، **شرح الكافية**، 310/1.

[2] الميداني، **مجمع الأمثال**، 39/3.



ويكون بحذف الفعل والفاعل والمفعول الأول وبقاء أثره على الجملة وذلـك للتمسك بنظرية العامل.

أما رواية: (كلاهما وتمرا)

كلاهما وأزيد تمرا

عطف — مركب اسمي

معطوف — حرف عطف — إضافة — مبتدأ مؤخر — خبر مقدم جار ومجرور

مركب فعلي — و — هما — كلا — لك

مفعول به — فاعل — فعل — و — هما — كلا — ∅

تمرا — مستتر أنا — أزيد — و — هما — كلا

تمرا — ∅ — و — هما — كلا

فهذه البنية العميقة وطريقة تحولها إلى البنية السطحية.

قول العرب (هذا ولا زَعَماتِكَ)

ويروى المثل: (هذا ولا زَعْمَتَكَ)

يقال هذا المثل إذا كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة، فعندما يظهر ما يخالف ذلك، من قول عليه سيماء الصدق صادر من غيره، قيل له: هذا ولا زعماتك، أي هذا الحق، ولا أتوهم زعماتك[1].

قدّر النحاة البنية العميقة للمثل بتقديرين مختلفين، التقدير الأول: (هذا الحق ولا أتوهم زعماتك)، ويكون الكلام هنا مكوّناً من جملتين الأولى اسمية والثانية فعلية.

والتقدير الثاني: (أزعم هذا ولا أزعم زعماتك، أو أزعم هذا، ولا تزعم زعماتك)، وتكون هذه البنية مكونة من جملتين فعليتين.

كما في المشجر الآتي:

هذا الحق ولا أتوهم زعماتك

مركب اسمي | عطف | نفي | مركب فعلي | إضافة

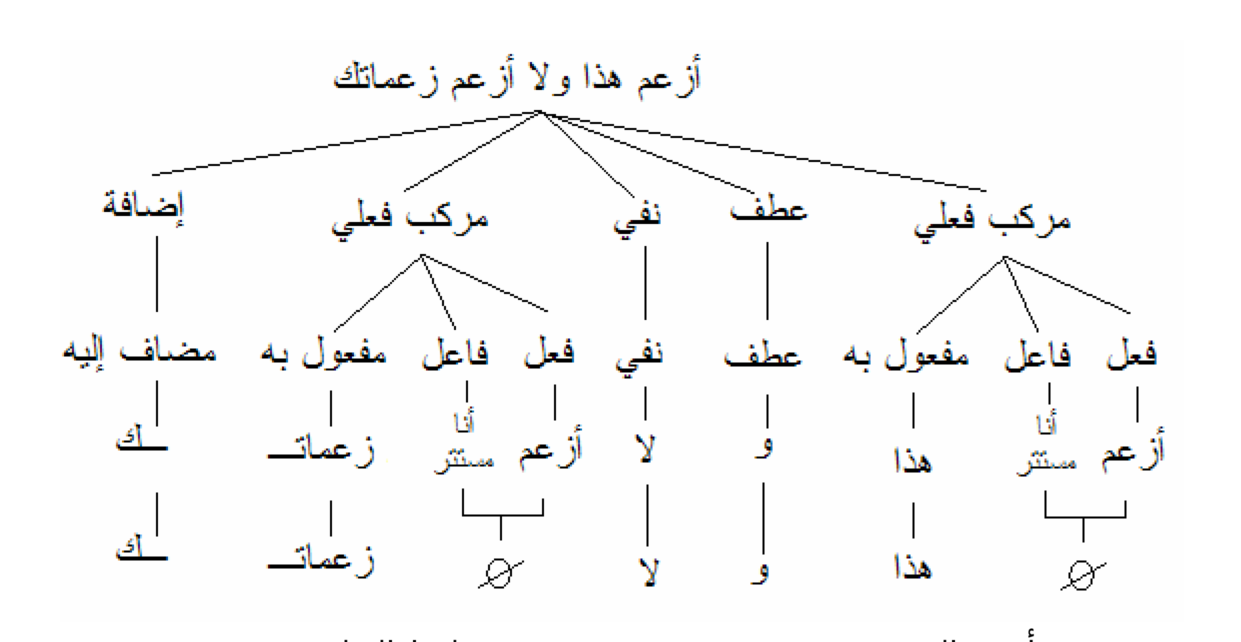
مبتدأ | خبر | عطف | نفي | فعل | فاعل | مفعول به | مضاف إليه

هذا | الحق | و | لا | أتوهم | أنا مستتر | زعمات | ـك

هذا | Ø | و | لا | Ø | زعمات | ـك

أما تركيب المركبين الفعليين فحدث فيه ما يأتي:

[1] انظر: الرضي، **شرح الكافية**، 341/1.



فقد أورد النحويون بنيتين عميقتين مفترضتين لهذا المثل، ويرجع سيبويه السبب في عدم ذكر الفعل "لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه"[1].

وفي هذا إشارة إلى أن الكلام في معرض التكذيب والنهي عن الزعم، بعد أن سمع الخبر من المتكلم الأول ثم جاءه الخبر عليه سيماء الصدق صادر من غيره فصدقه، فحوّل في أسلوبه الذي يفترض فيه الخبرية إلى التكذيب والنهي، وغيّر لهذا في تعبيره، فنصب على التحوّل الأسلوبي.

قول العرب: (أَحَشَفًا وَسُوءَ كِيلَةٍ)

ويروى المثل (حشفٌ وسوءُ كِيلة)

وأصل المثل أن رجلا اشترى تمرا من عند آخر فأتاه بتمر رديء، ثم أساء له الكيل مع ذلك، فقال له هذا المثل[2].

ويضرب مثلا لمن يجمع على الرجل ضربين من الخسران، ونوعين من النقصان. يقول: (تعطى الحشف وتسيء الكيل!)، والعامة تقول: (حشفا وسوء كيل)،

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 57/1.

[2] انظر: اليوسي، نور الدين أبو علي الحسن بن مسعود، 1981، **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، منشورات معهد الأبحاث والدراسات والتعريب، الدار البيضاء، 194.

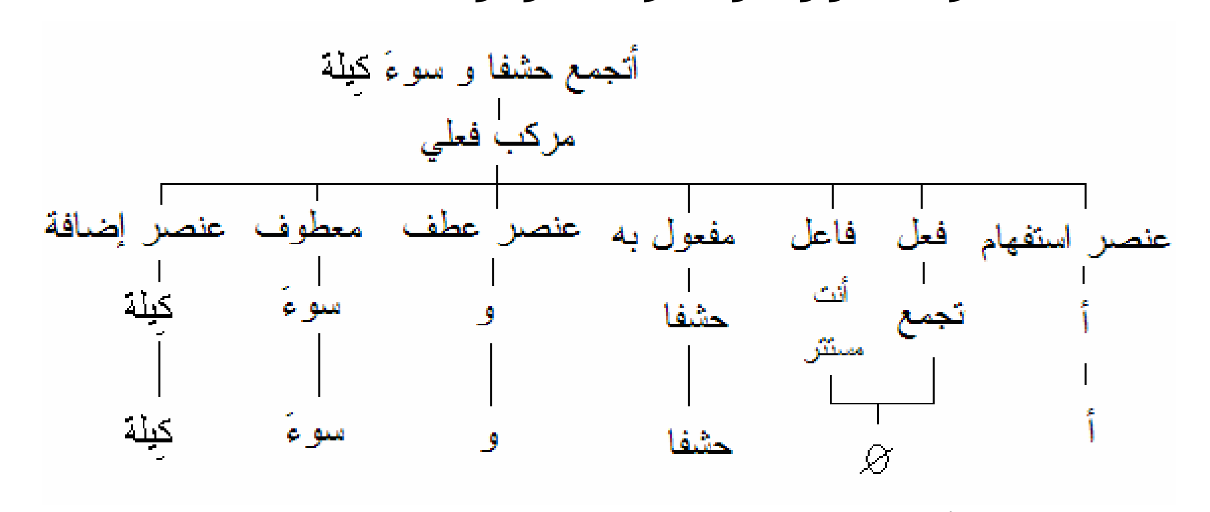
والصواب (كِيلة) بالكسر، ونصبوا (حشفاً) بفعل مضمر، يريدون: (أتجمع حـشفاً؟) وعطفوا (الكيلة) عليه[1].

ويروي ابن منظور[2] المثل في اللسان بالرفع، ويقول: " وقـال اللحيـاني: (حشفٌ وسوءُ كِيلة)"

ويرى ابن دريد[3] أن المثل بالنصب لا غير فهو يقول: "من أمثالهم: (أحَشَفاً وسُوءَ كِيلةٍ)، بالنصب لا غير؛ هكذا جاء المثل في قول البصريين".

ومهما يكن من أمر روايته فالمراد هنا الإنكار على من يجمع على الرجـل ضربين من الخسران؛ التمر الرديء وسوء الكيل، ولما لم يرد المتكلم به الإخبـار حوّل في أسلوبه إلى الإنكار والتعجب من الفعلة التي قام بها الرجل، لذا خالف فـي الحركة من الضم على ما ورد في بعض الروايات إلى النصب.

والمشجر الآتي يبين كيفية التحوّل من البنية العميقة إلى البنية السطحية فـي هذا المثل كما يراها النحويون، وكما يراها التّحويليون أيضاً



ونستطيع أن نمثله على النحو الآتي:

---

[1] انظر: العسكري، أبو هلال، (د.ت)، **جمهرة الأمثال**، حققه محمد أبو الفضل إبـراهيم وعبـد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط2، 101/1.

[2] انظر : ابن منظور، **لسان العرب**، 604/11.

[3] ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري، (د.ت)، **جمهرة اللغة**، مكتبـة الثقافـة الدينية، غانة في مصر، 171/3 .

	الأصل	
حشفٌ	وسوءُ	كيلة
خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا)	الواو للعطف سوءُ معطوف على المرفوع، وهو مضاف	مضاف إليه مجرور

دخل معنى الإنكار والتعجب

↓

فتحولت الجملة أسلوبيا إلى

حشفاً	وسوءَ	كيلة
اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي	الواو للعطف سوءَ معطوف على المنصوب، وهو مضاف	مضاف إليه مجرور

2.2 التّحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول المطلق

قال ابن عقيل[1] المفعول المطلق هو: "المصدر المنصوب: توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده، نحو: (ضربت ضرباً)، و(سرت سيراً سريعاً)، و(ضربت ضربتين). وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق (المفعول) عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات".

ومعنى هذا أن النحويين جعلوا المفعول المطلق على ثلاثة أحوال:

أولها: أن يكون مؤكداً، نحو:(ضربتُ ضرباً).

وثانيها: أن يكون مبيناً للنوع، نحو:(سرتُ سيراً حسناً).

والثالث: أن يكون مبيناً للعدد، نحو:(ضربته ضربة وضربتين وضربات).

ويقع العامل في المفعول المطلق:

---

[1] ابن عقيل، عبد ا بن عبد الرحمن، 2005، **شرح ابن عقيل**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القـاهرة، طبعـة جديـدة 132/1.

مصدراً يرد قبله، نحو:(فَإِن جَهَنَمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا)[1]. وما اشتق منه مثل الفعل نحو: (وَكَلَمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)[2]، والوصف نحو(وَالصافاتِ صَفّا)[3]، واسم الفاعل نحو: (كان المسافر يتنقل تنقلا لا قيود له)، اسم المفعول (أنت مطلوبٌ طلباً).

وينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: ما يدل على المصدر من صفة كـ(سرت أحسنَ السير). ضميره نحو: (أُعَذِبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِبُهُ أَحَدًا)[4]. وإشارة إليه، نحو: (ضربته ذلك الضربَ). ومرادف له نحو: (أحببته مِقَةً) و (فرحت جذلاً). و مشارك له في مادته: (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)[5]. والأصل (إنباتاً) وما دل على نوع منه، نحو: (قعد القرفصاء). وما دل على عدده نحو: (ضربته عشرَ ضَرَبَاتٍ). وما دل على آلته، نحو: (ضربته سوطاً). و(كل)، مثل: (فَلَا تَمِيلُوا كُل الْمَيْل)[6]. و(بعض)، مثل: (ضربته بعضَ الضربِ)[7].

وقد ينصب المفعول المطلق بفعل مضمر، وتسري على المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ثلاثة أحكام:

الأول: ما يستعمل إظهار فعله وإضماره.

الثاني: ما لا يستعمل إظهار فعله:

أ ـ يحذف وجوباً سماعاً ولا يقاس عليه.

ب ـ يحذف وجوباً قياساً ويقاس عليه.

---

[1] سورة الإسراء: 63.

[2] سورة النساء: 164.

[3] سورة الصافات: 1.

[4] سورة المائدة: 115.

[5] سورة نوح: 17.

[6] سورة النساء: 129.

[7] انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف، (د.ت)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 213/2.

الثالث: ما لا فعل له أصلاً[1].

وقد يأخذ حذف الفعل حكم الجواز، حين تقترن به قرينة تدل عليه، كقولهم: (خيرَ مقدم) لمن جاء وعليه وعثاء السفر؛ أي (قدمت خير مقدم) ولمن يعد ولا يفي (مواعيدَ عرقوب) أي (وعدتني مواعيدَ عرقوب) و(غضبَ الخيل على اللجم) وهذا مثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه، والمراد (غضبت غضب الخيل على اللجم).

وقد يرفع العرب هذه المفاعيل فتصبح أخباراً والتقدير فيها: (قدومُك خيرُ مقدم) و(مواعيدُك مواعيدُ عرقوب) و(غضبُك غضبُ الخيل على اللجم). وهذا عائد إلى التحوّل الأسلوبي، فالعربي عندما يغيّر في أسلوبه يغير في حركته الإعرابية.

فالتحوّل يحدث كالآتي:

الأصل

مواعيد	عرقوب
خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (مواعيدك)، وهو مضاف	مضاف إليه مجرور

دخل معنى الاحتجاج على إخلاف الوعد

↓

تحولت الجملة أسلوبيا إلى

مواعيدَ	عرقوب
اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي وهو مضاف	مضاف إليه

وعلى هذا التقدير لا يكون في هذه الجملة مسند ومسند إليه،وهذا ما دعا النحويين إلى تقدير مركب فعلي لتكتمل عناصر الإسناد.

وقد يحذف عامل المصدر لوجود قرينة وجوباً سماعاً (سقياً) و(رعياً) و(خيبة) و(جدعاً) و(حمداً) و(شكراً) و(عجباً).

---

[1] انظر هذه الأنواع في ابن يعيش، **شرح المفصل**، 220/1.

وقد يحذف عامل المصدر قياساً نحو(ما زيد إلا سَيْراً) و(ما أنت إلا سير البريد)[1].

ويمكن دراسة التحوّل الأسلوبي في حذف عامل المفعول المطلق وجوباً كما يأتي:

1ـ حذف عامل المصدر لقيام قرينة وجوباً سماعاً ويكون الحذف واجباً في مواضع:

أـ إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء أكان فعلاً مستعملاً (كسقياً) و(رعياً). أم مهملاً أي غير موضوع في لسان العرب كـ(دفراً) بمعنى(نتناً) و(أفّه) وهي وسخ الأذن و(تفه) وهي وسخ الأظافر فيقدر للثلاثة فعل من معناها وقد جعل ابن عصفور(بهراً) بمعنى غلبة[2].

منه قول الشاعر:

ثُم قالوا تُحِبها؟ قُلتُ بَهْراً   عَدَدَ النجمِ والحَصَى والترابِ[3].

وفيه خلاف، فسيبويه على الاقتصار على ما سمع من الألفاظ في الدعاء للإنسان أو عليه، كـ(سقياً) و(رعياً) و(جذعاً). والأخفش والمبرد على أنه يقاس عليها وذهب أبو حيان إلى أنه ينبغي أن يفصّل فيقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فعل له فلا يقاس[4].

وللخروج من هذه التقديرات لابد من الالتفات إلى التّحويل الأسلوبي؛ لأن له أثراً كبيراً في تحويل النمط اللغوي، فعندما لا يريد الإخبار ينصب، ويمكن تمثيل ذلك على النحو اللاحق:

---

[1] ينظر الأمثلة السابقة في الرضي، **شرح الكافية**، 283/1-274.

[2] السيوطي، **الهمع**، 104/2.

[3] ابن أبي ربيعة، عمر، (1960)، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط3، مصر، 431.

[4] انظر: السيوطي، **الهمع**، 105/2.

الأصل

لك	رعيٌ
جار ومجرور شبه الجملة في محل رفع خبر	مبتدأ مرفوع

دخل معنى الدعاء

↓

تحولت الجملة أسلوبيا إلى

لك	رعياً
جار ومجرور شبه الجملة متعلقة بـ (رعياً)	اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي

الحذف الوجوبي والقياسي

1. مصادر لم توضع أفعالها نحو: (دفراً له) أي (نتناً)، و(بهراً) أي (تعساً)، وقد قدّر النحويون فعلاً لـ(بهراً) بمعنى غلبة وكذلك (القهقرى) و(القرفصاء) وهي مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه، إلا أن الفرق بينهما أن (دفراً) و(بهراً) لم يستعمل ناصبهما، وبُينا بحرف جر بخلاف نحو (القرفصاء) فإنه استعمل ناصبه من غير لفظه، والناصب المقدر لـ(دفراً) و(بهراً) أيضاً فعل من غير لفظهما، والتقدير(أنتن دفراً) و(تعست بهراً)[1].

ويتمثل ذلك بالآتي:

[1] انظر: الرضي، **شرح الكافية**، 277/1.

الأصل	
دفرٌ	لك
مبتدأ مرفوع	جار ومجرور شبه الجملة في محل رفع خبر

دخل معنى الذم

↓

فتحولت الجملة أسلوبيا إلى

دفراً	لك
اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي	جار ومجرور شبه الجملة متعلقة بـ (دفراً)

عنّى النحويون أنفسهم في تقدير أفعال لهذه المصادر التي لا فعل لها في الأصل، وهذا يدل على أن النحويين أرادوا أن تستقيم القاعدة وكي يعللوا الحركة الإعرابية في الكلام، ويحققوا عناصر الإسناد؛ ليستقيم الكلام مع قواعدهم النحوية.

2. أسماء أعيان هي آلةٌ مُقامَة مَقَام المصدر، نحو(تُرباً لك وجندلاً) أي (رُميت رَمياً بترب وجندل).

3 ـ صفات قائمة مقام المصدر نحو(هنيئاً لك) أي (هناءة) و(عائذاً بك) أي (عياذاً) وهي مثل (قم قائماً) أي (قياماً)، ومنهم من قال بأنه نصب على الحال المؤكدة.

4 ـ أسماء أصوات قامت مقام المصادر مثل(آهاً منك) أي (توجعاً)، و(آفّة لك) أي كراهة، وإذ يلزم إضمار ناصب ما كان في الأصل صوتاً وإن لم يبين بالجار، نحو(إيهاً) أي كفّاً و(ويهاً) أي زيادة[1].

[1] انظر: الرضي، **شرح الكافية**، 278/1.

ويقول الرضي[1]: "والظاهر أن(ويلك) و(ويحك) و(ويسك) و(ويبك) من هذا الباب وأصلها كلها (وي) على ما قال الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو (وَيْ لك) (وَيْ له)".

الحذف القياسي

ويكون هذا الحذف في مواضع منها:

1 ـ ما وقع مثبتاً بعد نفي، أو معنى نفي دخل على اسم لا يكون خبراً عنه أو وقع مكرراً مثل: (ما زيد إلا سيراً)، و(ما أنت إلا سير البريد)، و(إنما أنت سيراً)، و(زيدٌ سيراً سيراً)[2].

والتقدير(ما زيد إلا يسير سيراً) و(ما أنت إلا تسير سير البريد) و(إنما أنت تسير سيراً) و(زيد يسير سيراً سيراً).

ويقدر النحويون لهذه الأسماء المنصوبة أفعالا تنصبها، وعللوا وجوب حذف الفعل"لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرار وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، ووضع الفعل على التجدد والحدوث.... فلما كان التنصيص على الدوام واللزوم، لم يستعمل العامل أصلاً، لكونه إما فعلاً وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف"[3].

ويرى النحويون أن هذه التعبيرات قد حذف منها الفعل والفاعل لكي تتحقق عناصر الإسناد.

ما أنت إلا سيراً سيراً

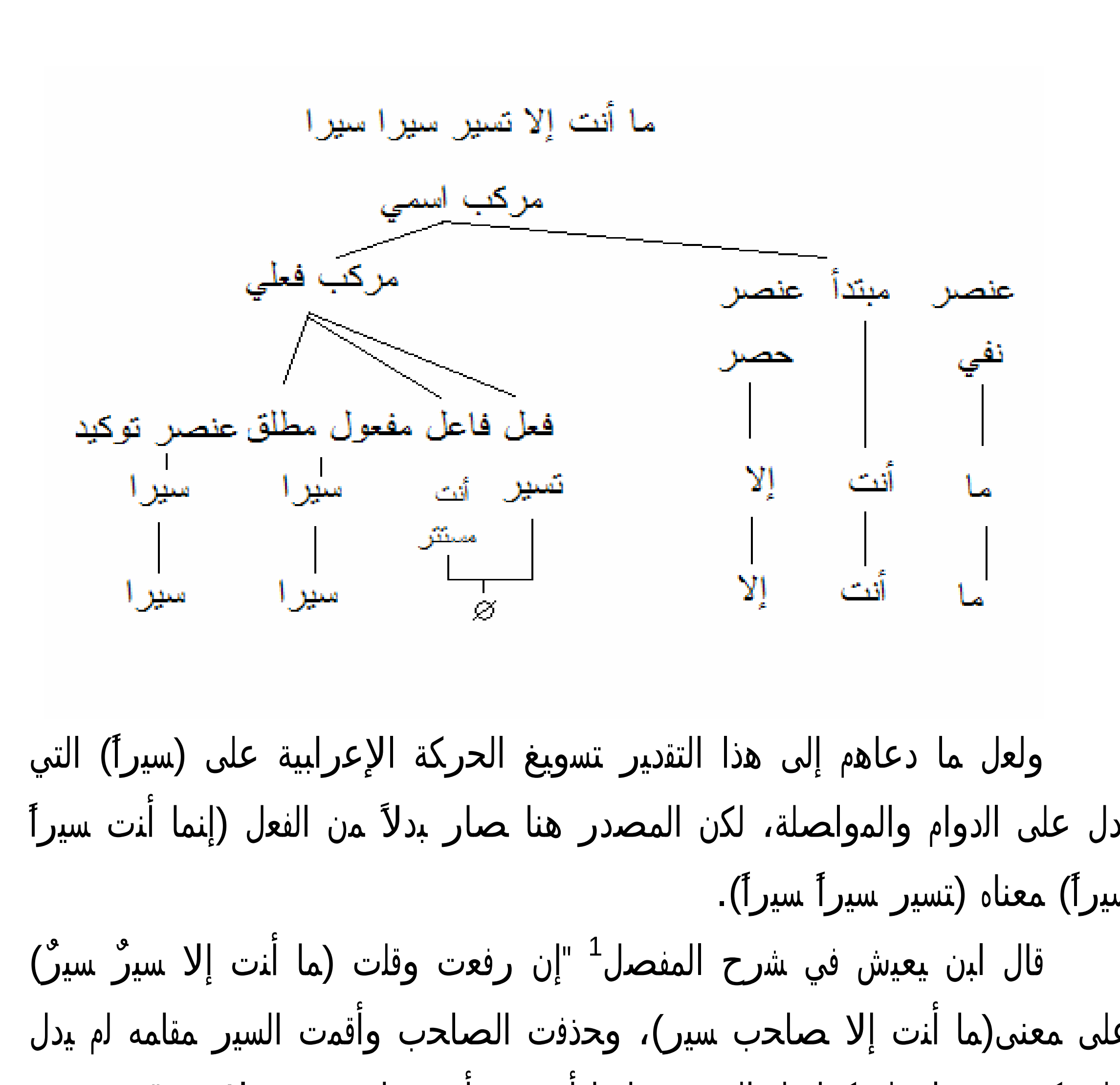
يقدر هنا الفعل والفاعل ليصبح الكلام ما أنت إلا تسير سيراً

---

[1] الرضي، **شرح الكافية**، 278/1.

[2] انظر: المرجع نفسه، 283/1.

[3] المرجع نفسه، 283/1.



ولعل ما دعاهم إلى هذا التقدير تسويغ الحركة الإعرابية على (سيراً) التي تدل على الدوام والمواصلة، لكن المصدر هنا صار بدلاً من الفعل (إنما أنت سيراً سيراً) معناه (تسير سيراً سيراً).

قال ابن يعيش في شرح المفصل[1] "إن رفعت وقلت (ما أنت إلا سيرٌ سيرٌ) على معنى(ما أنت إلا صاحب سير)، وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة كما دل النصب، إنما أخبرت أنه صاحب سير لا غير".

ويتبين لنا من كلام ابن يعيش الأثر الذي تركه تحول أسلوب المتكلم فعندما أراد المتكلم الإخبار رفع، وعندما حول أسلوبه ليدل على الكثرة والمواصلة نصب، فتغيرت لذاك الحركة الإعرابية، ولكنه يقدر له عناصر الإسناد لتحقيق هذه العناصر في الجملة العربية في حالة النصب دون الالتفات إلى الأثر الذي تركه التحوّل الأسلوبي.

وقد أورد النحويون شواهد على الرفع على شاكلة قول الخنساء[2]:

تَرْتَعُ مَا رَتَعتْ حتى إذا ادّكرَت　　　فإنما هي إقبالٌ وإدبار

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 224/1.

[2] الخنساء، تماضر بنت عمرو، (د.ت) **ديوان الخنساء**، اعتنى به وشرحه حمد وطمّـاس، دار المعرفة بيروت، لبنان ط1، 46.

والشاهد فيه رفع إقبال وإدبار وهما مصدران قد أُخبر بهما، ولو أرادت التكثير لحوّلت في أسلوبها فنصبت.

2 ـ المصدر التفصيلي

وهو المصدر الذي يقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة طلب أو خبر[1]، فالطلب مثل قوله تعالى: (فَشُدوا الْوَثَاقَ فَإما مَنّا بَعْدُ وَإما فِدَاءً)[2]

والخبر نحو قول الشاعر:

لأجْهَدن فإما دَرْءَ واقعةٍ تُخْشَى وإما بُلُوغ السؤل والأمَل[3]

الشاهد في البيت (إما دَرْءَ... وإما بُلُوغ) حيث جاء المصدر التفصيلي عاقبة خبر.

والمعنى هنا إما أن تمنوا مناً وإما أن تفادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر، ولعل ما دعا النحويين إلى تقدير عامل للفظين ما يظهر من علامة النصب؛ ولتسويغ هذه العلامة قدّر النحويون الفعل والفاعل للالتزام بنظرية العامل وتحقيق عناصر الإسناد.

3. المصدر التشبيهي

وهو ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل: (مررت بزيد فإذا له صوت، صوتَ حمار، وصراخٌ صراخَ الثكلى)[4].

وفي تقدير الأصل لهذه الجملة وما هو على شاكلتها أقوال كثيرة للعلماء يمكن إيجازها بالآتي:

1 ـ أكثر النحويين على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة سياقية مغنية عنه فلهذا وجب

---

[1] الرضي، **شرح الكافية**، 285/1.

[2] سورة محمد: 4.

[3] البيت بلا نسبة في السيوطي، **الهمع**، 122/2، الأزهري، الشيخ خالد،1335هـ، **شرح التصريح**، المطبعة الأزهرية، مصر، ط2، 332/1.

[4] انظر: الرضي، **شرح الكافية**، 286/1 .

حذفه والتقدير(له صوت يصوت صوت حمار) أي (صوت حمار) فأقيم الاسم مقام المصدر[1].

2ـ إن العامل في المصدر المنصوب، هو الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة، لأن المعنى (فإذا له تصويتٌ) والتصويت مصدر يعمل عمل فعله[2].

3ـ ذهب سيبويه إلى أنه انتصب"لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه ولكنك لما قلت له صوت علم أنه قد كان ثم عمل فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك، فإذا هو يصوت فحملت الثاني على المعنى"[3].

وبما أن أكثر النحويين على تقدير فعل، فالتركيب يكون:

يصوّتُ صوتَ حمار

مركب فعلي

فعل | فاعل | مفعول مطلق/مضاف | عنصر إضافة

يصوّ | تُ | صوتَ | حمار

∅ | | صوتَ | حمار

ولتوضيح التحوّل الأسلوبي الذي حدث، ذهب بعض النحويين إلى أن هذا التركيب بالنصب إذا قدر له فعل وفاعل أما إذا رفعت فإنه يصبح نعتاً للاسم الذي سبقه أي فإذا له صوتٌ صوتُ حمار[4].

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 225/1، انظر الرضي، **شرح الكافية**، 286/1.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 225/1، والرضي، **شرح الكافية**، 287/1.

[3] سيبويه، **الكتاب**، 356/1.

[4] انظر: المرجع نفسه، 356/1.

وهذا على سبيل الإخبار أما إذا أراد التشبيه فإنه يحول في أسلوبه ليراد به التشبيه فينصب على النحو الآتي:

الأصل

له	صوتٌ	صوتُ	حمار
جار ومجرور شبه جملة خبر مقدم	مبتدأ مؤخر مرفوع	نعت مرفوع وهو مضاف	مضاف إليه مجرور

دخل معنى التشبيه

↓

فتحولت الجملة أسلوبيا إلى

له	صوتٌ	صوتَ	حمار
جار ومجرور شبه جملة خبر مقدم	مبتدأ مؤخر مرفوع	اسم منصوب بالتّحويل الأسلوبي وهو مضاف	مضاف إليه مجرور

فعندما أراد التشبيه حوّل في أسلوبه فنصب؛ ليخالف في الحركة الإعرابية كما خالف في أسلوبه.

4ـ المصدر المؤكد لنفسه

ويراد به أن المصدر مضمون لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر، ومثاله: (له علي ألفُ درهم اعترافاً).

"ولهذا قيل إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه، فـ(اعترافاً)، في: (له علي ألف درهم) يؤكد (الاعتراف) الذي تضمنته الجملة المذكورة"[1].

ومن المؤكد لنفسه (صنعَ ا) في قوله: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُر مَر السحَابِ صُنْعَ اللهِ الذِي أَتْقَنَ كُل شَيْءٍ)[2].

والشاهد في الآية الكريمة (صنعَ ا) فهو منصوب على المصدر المؤكد؛ لأن ما قبله صنع ا في الحقيقة. وكذلك (وعدَ ا) في قوله تعالى: (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ

---

[1] الرضي، **شرح الكافية**، 289/1.

[2] سورة النمل:88.

الْمُؤْمِنُونَ، بِنَصْرِ اللهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرحِيمُ، وَعْدَ اللهِ لَا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ)[1].

وليس المراد بذكر هذا المصدر الإخبار بأن هذا الأمر هو صنع ا ، بل المراد منه تأكيد المعنى السابق حيث ذكر ا أن الجبال تمر مر السحاب ثم أكد هذا المعنى، هو صنع ا سبحانه وتعالى.

يقول الزمخشري في الكشّاف: "(صنعَ ا) من المصادر المؤكدة، كقوله تعالى (وَعْدَ اللهِ)[2] (صِبْغَةَ اللهِ)[3]، إلا أن مؤكده محذوف، وهو الناصب ليوم ينفخ، والمعنى: ويوم ينفخ في الصور وكان كيت وكيت أثاب ا المحسنين وعاقب المجرمين، ثم قال: (صنعَ ا) ، يريد به: الإثبات والمعاقبة. وجعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والصواب، حيث قال: (صُنْعَ اللهِ) (الذِي أَتْقَنَ كُل شَيْءٍ) يعني أن مقابلته الحسنة بالثواب والسيئة بالعقاب من جملة إحكامه للأشياء وإتقانه لها"[4].

وقد اضطرب النحويون في تقدير ناصب هذه المصادر حتى إنهم قالوا: "وجيء بالمصادر مضافة إلى الفاعل لأنه حصل اليأس من إظهار فعلها"[5].

وقد ذهب ابن يعيش[6] إلى أبعد من هذا فهو يرى أن "(صنعَ ا) منصوب على المصدر المؤكد لأن ما قبله صنع ا في الحقيقة وكذلك (وعد ا)... نصب (وعد ا) لأن ما قبله وعد من ا مكان تأكيداً".

وكأن العامل في هذه المفاعيل عامل معنوي، حيث تأثر المفعول بالنمط الأسلوبي المستخدم، فعندما لم يرد ا الإخبار وأراد التأكيد نصب فحملوه على المفعول المطلق، ويمكن توجيهه على النحو الآتي:

---

1 سورة الروم : 4، 5، 6.

2 سورة النساء:122.

3 سورة البقرة: 138.

4 الزمخشري، محمود بن عمر، (1966)، **الكشاف**، مطبعة باب الحلبي، القاهرة، 392/3.

5 الرضي، **شرح الكافية**، 291/1.

6 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 227/1.

الأصل

صنعُ	ا
خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (هذا) وهو مضاف	مضاف إليه مجرور

دخل معنى التأكيد

↓

فتحولت الجملة أسلوبيا إلى

صنعَ	ا
اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي وهو مضاف	مضاف إليه

5 ـ المصدر المؤكد لغيره

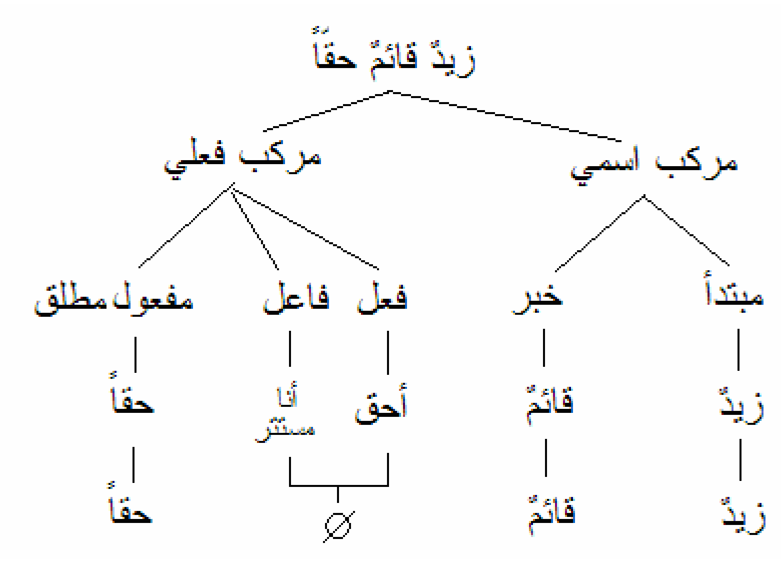
وهو ما وقع مضمون جملة لها مُحتَمل غيره، نحو:(زيد قائم حقاً).

يقول المبرد[1]: "وذلك قولك: (هذا زيدٌ حَقاً)؛ لأنك لما قلت (هذا زيد) فخبّرت، إنما خبّرت بما هو عندك حَق، فاستغنيت عن قولك (أَحق ذاك)، وكذلك (هذا زيدٌ الحقَ لا الباطلَ)؛ لأن ما قبله صار بدلاً من الفعل، ولو قلت (هذا زيدٌ الحقُ)، لكان رفعه على وجهين، وليس على ذلك المعنى، ولكن على أن تجعل (زيداً) هو الحق، وعلى أنك قلت (هذا زيد) ثم قلت (الحق)".

ويرى النحويون أن التحوّل الذي طرأ على جملة (زيد قائم حقاً) كالآتي:

---

[1] المبرد، أبو العباس محمد بن يزد، 1999، **المقتضب**، تحقيق حسن محمـد، مراجعـة إميـل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 215/2.



ولكن قد يعلل هذا بطريقة أخرى وهي أن المتكلم لا يريد الإخبار، وإنما يريد التأكيد فنصب على التّحويل الأسلوبي.

ومن ذلك ما ورد في كتاب ا تعالى: (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَق الَذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ)[1]. فنصب (قولَ الحق) له عدة وجوه، والذي يعني الدّراسة هنا أنه منصوب على المصدر والمراد (أقول قولَ الحق)، على تقدير الفعل ليكون المصدر مفعولاً مطلقاً لهذا الفعل، وفيه قراءة[2] أخرى برفع (قولَ) و تعددت إعراباته أيضاً.

---

[1] سورة مريم، 34.

[2] قرأ ابن عامر، وعاصم، ويعقوب، ووافقهم الحسن، والشنبوذي، (قولَ الحق)، وقرأ البـاقون (قولُ الحق)، انظر هذه القراءات في محمد فهد خاروف، الميسّر في القراءات الأربع عشرة، 307. وقال الألوسي في روح المعاني: "وقرأ الجمهور (قَوْلَ) بالرفع على أنه خبـر مبتـدأ محذوف؛ أي هو قول الحق الذي لا ريب فيه، والضمير المقدر للكلام السابق أو لتمام القصة. وقيل : صفة لعيسى أو بدل منه أو خبر بعد خبر لذاك أهو الخبر وعيسى بدل أو عطف بيان. والمراد في جميع ذلك كلمة ا تعالى . وقرأ ابن مسعود (قالَ الحق). وقال ا برفع (قالَ) فيهما . وعن الحسن (قَوْلَ الحق) بضم القاف واللام . والقول والقال والقـول بمعنـى واحـد كالرهب والرهب والرهب. ونص أبو حيان على أنها مصادر. وعن ابن السكيت القالُ وكـذا القيلُ اسم لا مصدر. وقرأ طلحة والأعمش في رواية (قالَ * الحق) برفع لام (قالَ) علـى أنه فعل ماض ورفع (الحق) على الفاعلية ، وجعل (ذلك عِيسَى ابن مَرْيَمَ) على هذا مقول القول أي قال ا تعالى: ذلك الموصوف بما ذكر عيسى ابن مريم (الذى فِيهِ يَمْتُـرُونَ) أي يشكون أو يتنازعون فيقول اليهود: هو ساحر وحاشاه ويقول النصارى: ابن ا سـبحان ا =

وقد ورد في إملاء ما من به الرحمن[1] قوله تعالى (ذلك) مبتدأ، و(عيسى) خبره، و(ابن مريم) نعت أو خبر ثانٍ، و(قولُ الحق) فيه عدة وجوه أيضاً، فقيل هو خبر مبتدأ محذوف، وقيل عيسى عليه السلام بدل أو عطف بيان وقول الحق الخبر، ويقرأ قول الحق بالنصب على المصدر أي: (أقول قول الحق)، وقيل هو حال من عيسى، وقيل التقدير: أعني قول الحق، ويُقرأ: قال الحق، والقال اسم للمصدر مثل القيل، وحكى قولُ الحق بضم القاف.

وفي الآية الكريمة دلالة واضحة على التأكيد الذي نقله المصدر للجملة السابقة والرفع على الإخبار، وعندما حوّل القرآن الكريم في أسلوبه من الإخبار إلى التوكيد حول في بنية النمط اللغوي لتحقق المخالفة بين دلالة الإخبار والتوكيد، ويمكن دراسة هذا التحوّل في الآية (قولَ الحق) التي وردت بالنصب والرفع على النحو الآتي:

=عما يقولون". الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، 2001، **روح المعـاني فـي تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطّية، منـشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنّة الجديدة، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 409/8.

[1] العكبري، أبو البقاء عبد ا بن الحسين، 2002، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، صـيدا، بيروت، ط1، 392.

الأصل

قولٌ	الحق
خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (هو) عائدعلى عيسى بن مريم وهو مضاف	مضاف إليه مجرور

دخل معنى التأكيد

↓

فتحولت الجملة أسلوبيا إلى

قولَ	الحق
اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي وهو مضاف	مضاف إليه

ومنه قول أبي طالب عم النبي- صلى ا عليه وسلم:

إذن لاتّبعناه على خير حالةٍ من الدهْر جدّاً غير قول التهازل[1]

الشاهد (جدّاً غير قول التهازل) أي أقول قولاً جدّاً حيث نابت الصفة مناب المفعول المطلق، "لأن المصدر المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكداً لنفسه"[2]

6 ـ المصادر المثناة لقصد التكرار

والضابط فيها أن تكون مضافة إلى الفاعل أو المفعول نحو:(لبيك) و(سعديك)، "ويكون الغرض من التثنية التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنين فقط"[3].

ويرى الرضي أن أصل لبيك (ألب لك إلبابين)، أي: أقيم لامتثال خدمتك ومأمورك "وأصل (لبيك): (ألب لك إلبابين)، أي أقيم لخدمتك وامتثال مأمورك ولا

---

[1] البغدادي، **خزانة الأدب،** 50/2، والرضي، **شرح الكافية،** 292/1.

[2] البغدادي، **خزانة الأدب،** 50/2.

[3] ابن يعيش، **شرح المفصل،** 230/1.

أبرح مكاني كالمقيم في موضع، والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى: (ثُم ارْجِعِ البَصَرَ كَرتَيْن)[1]، والمعنى: إلباباً كثيراً متتالياً، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده ورد إلى الثلاثي، ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه، كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمورية حتى يمتثله، ويجوز أن يكون من:لب بالمكان بمعنى: ألب، فلا يكون محذوف الزوائد"[2].

ويستخدم هذا لإجابة الداعي فيقال له: (لبيك وسعديك) أي: "إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد أي كلما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك ولا يستعمل (سعديك) وحده، بل تابعة (للبيك)"[3].

ومع الخلاف في أصول هذه الألفاظ إلا أن العرب استعملوها مصادر مثناة جامدة لا تتصرف ومنها (حنانيك) أي تحنناً بعد تحنن، و(دواليك) من المداولة ومنه قول سحيم:

إذا شُق بُرْدٌ شُق بالبُرد بُرقُعٌ   دَوَالَيْكَ حتى كُلنا غيرُ لابسِ[4]

والشاهد في البيت (دواليك) نصب على المصدر الموضوع موضع الحال وثنّي لأن المداولة من اثنين والكاف للخطاب

وقد ذكر سيبويه أنه مفعول مطلق وأنه قد يكون حالاً[5]

ومثال (حنانيك) قول طرفة:

أَبَا مُنْذِرٍ أفْنَيتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا   حَنَانَيْكَ بَعضُ الشر أَهْوَنُ مِنْ بَعضِ[6]

---

[1] سورة الملك: 4.

[2] الرضي، **شرح الكافية**، 296/1.

[3] السيوطي، **الهمع**، 108/2.

[4] سحيم، عبد بني الحسحاس، 1950، **ديوان سحيم**، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1950، 16.

[5] سيبويه، **الكتاب**، 350/1.

[6] ابن العبد، طرفة، 1975، **ديوان طرفة بن العبد**، شرح الأعلم الشنتمري، تليه طائفة من الشعر المنسوب إلى طرفة، تحقيق درّية الخطيب، لطفي الصّقال، 172.

وجميع هذه المصادر تأثرت بالتحوّل الأسلوبي لأن المراد بها ليس الإخبار، بل الغرض من تثنيتها التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد مرة.

7 ـ كل ما كان توبيخاً مع استفهام كان أولاً

ومثاله:(أمكراً وأنت في الحديد؟) و(أقياماً وقد قعد الناس؟) فنصبوه على أنه للتوبيخ.

وأورد الرضي في شرحه[1]: "إنما وجب حذف الفعل فيه حرصاً على انزجار الموبخ عما أُنكر عليه". وهذا أمر معنوي لا ينصب عند النحويين، ولكنهم قدروا له فعلاً لينصبه فقالوا: (أتمكر مكراً وأنت في الحديد؟)

وليس المراد هنا الإخبار ولكن عندما أراد المتكلم أن يوبخ المخاطب غير في أسلوبه فنصب مكراً على المخالفة الأسلوبيّة، لتخالف الإخبار فتأثر مبنى الكلمة بحركة النصب.

الأصل

أ	مكرٌ	وأنت	في الحديد
حرف استفهام	خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا)	حرف عطف أنت مبتدأ والجملة الاسمية معطوفة على الجملة السابقة	جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ الثاني

دخل معنى التوبيخ

↓

تحولت الجملة أسلوبيا إلى

أ	مكراً	و أنت	في الحديد
حرف استفهام	اسم منصوب بالتّحويل الأسلوبي	حرف عطف أنت مبتدأ والجملة الاسمية معطوفة على الجملة السابقة	جار ومجرور في محل رفع خبر للمبتدأ أنت

[1] الرضي، **شرح الكافية**، 29/1.

3.2 التّحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول معه

عرّف ابن هشام المفعول معه بأنه[1]: "اسم فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه" نحو (سرت والطريق) و(أنا سائر والنيل) و(أعجبني سيرك والطريق).

ويسميه سيبويه مفعولاً معه ومفعولاً به وقد أورد في كتابه باباً أسماه[2] "باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه ومفعول به".

ومن النحويين من وسع دلالة المفعول معه في اللغة أكثر من هذا فابن مالك يقول[3]: "وقد يطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بمع أو بالباء التي للمصاحبة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو...، فالأول نحو: (جلست مع زيد)، والثاني نحو: (وصلت هذا بذاك)، والثالث نحو: (مزجت عسلاً وماء)، والرابع نحو: (ما صنعت وأباك)، و(استوى الماء والخشبة)، (وما زلت وزيداً حتى فعل)، و(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها). إلا أن عرف النحاة قد قصر المفعول معه على الرابع".

ولعلهم خصوا الواو دون سائر الحروف التي تدل على المعية؛ لأن الواو معدّية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها فينتصب به بواسطة الواو، فعلاً كان ما عدّته أو عاملاً عمل الفعل .

وللاسم الواقع بعد الواو خمس حالات[4]:

أولاها: وجوب العطف، كما في (كل رجل وضَيْعَتُه) ونحو(اشترك زيد وعمرو)، ونحو: (جاء زيدٌ وعمرٌو قبله أو بعده).

ثانيتها: رجحان العطف، كـ"جاء زيدٌ وعمرٌو" لأنه الأصل.

---

1 ابن هشام، **أوضح المسالك**، 239/2.

2 سيبويه، **الكتاب**، 297/1.

3 ابن مالك، محمد بن عبد ا ،2001، **شرح التسهيل**، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيـق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 172/2.

4 ينظر الحالات في: ابن هشام، **أوضح المسالك**، 243/2ـ 245.

ثالثتها: وجوب المفعول معه، وذلك في نحو: (مالكَ وزيداً)، و(مات زيدٌ وطلوعَ الشمس) لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة، وفي الثاني من جهة المعنى.

رابعتها: رجحان المفعول معه، وذلك في نحو: (قمت وزيدا)، لضعف العطف من جهة الصناعة

والخامسة: وامتناعهما، كقوله:

عَلَفْتُها تبناً وماءً بارداً   حتى شَتَتْ همالَةً عيناها[1]

واختلف النحويون في ناصب المفعول معه[2]، فذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)، و(جاء البردُ والطيالسةَ).

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي جعله يتوسط الواو. وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل والتقدير ولابس الخشبة لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش البصري إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) أي انتصاب الظرف، نحو: (جئت معه). وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن الناصب للمفعول معه (الواو)[3].

وفي سبيل دراسة التحوّل الأسلوبي في المفعول معه لا بد من تفسير كل رأي من هذه الآراء على حدة، لأن هذه الدراسة تؤدي إلى ما تهدف إليه، وهو التحوّل الأسلوبي.

---

[1] بلا نسبة في ابن جني، **الخصائص،** 198/2، والأنباري، أبو البركات عبد الـرحمن، 1987، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب الانتصاف مـن الانصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 612/2، وابن هـشام، **أوضح المسالك**، 245/2، وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، رتبه وعلق عليه عبـد الغنـي الدقر، دار الكتب العلمية، دمشق ودار الكتـاب، 312، والـسيوطي، 1360هــ، **الأشـباه والنظائر**، حيدر آباد، ط2، 108/2، والمرزوقي، 1967، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق أمين، أحمد، وهارون، عبد السلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1148.

2 انظر: الأنباري، **الإنصاف**، 248/1.

[3] انظر: السيوطي، **الهمع،** 240/2.

أما مذهب الكوفيين، فهو النصب على الخلاف، ويراد بالخلاف أن يكون في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم المعنوي؛ غير أن المتكلم يريد أن يُخرِج الثاني من حكم الأول، فيخالف في الحركة الإعرابية، للدلالة إلى المعنى المراد وهذا عامل معنوي وهو"معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ، وبأنه لو كان الخلاف ناصباً لقيل: (ما قام زيد لكن عمراً)، و(يقوم زيد لا عمراً) ولم يقله أحد من العرب"[1].

والواضح في قول السيوطي في رده للنصب على الخلاف "ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ" أن النحاة لم يعتمدوا العامل المعنوي وهو التحوّل الأسلوبي إذ يخالف فيه المتكلم كلاماً سبق في أسلوبه فيخالف المتكلم في الحركة الإعرابية للدلالة على التحوّل الأسلوبي.

فأصل الكلام أن تكون الواو للعطف الذي يفيد الجمع والمشاركة، ولما امتنع العطف لأمر دلالي أو بنيوي خالف المتكلم في أسلوبه لكي يحمل التعبير المعنى الآخر للواو وهو المعية أي (مع) نحو (سرت والنيل) فالبنية العميقة للتعبير ليست (سرت وسار النيل) لأن المعنى المراد ليس هذا بل (سرت مع النيل) فعندما دخل عنصر التّحويل(الواو) الذي يحمل دلالة المعية خالف المتكلم في المبنى والمعنى.

وقد التفت إلى هذا صاحب أبو جناح[2] فهو يرى أن واو المفعول معه "لا تفيد العطف أو المشاركة؛ أي لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها فيكون مشاركاً له في العلامة الإعرابية؛ كما هي الحال في عطف النسق الذي تترتب عليه مشاركة ما بعدها لما قبلها في الحكم وبالتالي مشاركة له في العلامة الإعرابية، بل هي تفيد المصاحبة فقط؛ أي: أن الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها وقع في معية اسم آخر بعدها، وفي حضوره دون أن تقع من هذا مشاركة للأول في العلاقة الإسنادية التي تلبس بها أو صدرت عنه، فقولنا (ينطلق القطار وطلوع الشمس) لا يقتضي نقل الانطلاق إلى طلوع الشمس، وعليه لا يكون الطلوع متلبساً

---

1 السيوطي، **الهمع**، 240/2.

2 أبو جناح، صاحب، 1998، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، دار الفكر، عمان، ط1، 58-59.

بالانطلاق فيترتب على ذلك عدم تحقق الرفع فيه؛ لأن الرفع علامة المسند إليه وهو القطار، وليس هناك مفرٌّ من أن يحرك بالنصب؛ لأن الجر خاص بالمضاف إليه، وهذا الذي أدركه الكوفيون، فقالوا به تفسيراً لنصب المفعول معه".

وهذا الخلاف الظاهر في عامل نصب المفعول معه هو من أبرز الأدلة على أن النحاة تقيدوا بنظرية العامل لتفسير هذا التركيب، ولم يلتفتوا إلى أهمية التحوّل الأسلوبي عند العرب.

أما مذهب البصريين الذي ينص على أنه منصوب بالفعل الذي قبله يتوسط الواو ويكون على النحو الآتي:

جاء البرد والطيالسة

جاء: فعل

البرد: فاعل

و: حرف يقوي الفعل السابق مع أنه لازم

الطيالسة: مفعول معه

وعلى هذا تكون الواو عنصر تقوية للفعل السابق وإن كان لازماً، فإنه يتعدى إلى الاسم فينصبه كما عُدّي بالهمزة وبالتضعيف وبحرف الجر، إلا أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف وحرف العطف لا يعمل[1].

وليس أمر التعدية مقصوراً على الفعل بل إن الواو "معدّية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها فينتصب به بواسطة الواو فعلاً كان ما عدّته أو عاملاً عمل الفعل نحو: (عرفت استواء الماء والخشبة)، و(الناقة متروكة وفصيلها)، و(لست زائلاً وزيداً حتى يفعل)"[2].

وسيبويه[3] يخص هذا بالأفعال أو ما هو بمعناها فهو يقول: "وأما (هذا لك وأباك)، فقبيح أن تنصب الأب، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه تكلم بالفعل".

---

1 الأنباري، **الإنصاف**، 248/1ـ249.

2 ابن مالك، **شرح التسهيل**، 172/2.

3 سيبويه، **الكتاب**، 310/1.

أما ما ذهب إليه الزجاجُ من أنه منصوب بتقدير عامل، ففي قول العرب: (استوى الماءُ والخشبةَ) (استوى الماء ولابس الخشبة) وعلل هذا بأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما واو[1].

فقدّر الزجاج بنية عميقة تحوي عناصر إسنادية غير التي تحويها العبارة فقدّر في هذه العبارة (لابس الخشبة)، وهذا لتحقيق عناصر الإسناد في الجزء الثاني من العبارة، ولتسويغ العلامة الإعرابية الظاهرة على الخشبة فقدّر البنية العميقة وقد تم فيها الحذف كما في المشجر الآتي:

استوى الماء ولابس الخشبة

مركب فعلي | عنصر عطف | مركب فعلي

فعل | فاعل | و | فعل | فاعل | مفعول به

استوى | الماء | و | لابس | هو مستتر | الخشبة

استوى | الماء | و | ∅ | الخشبة

والواضح من المشجر السابق أن هذا الرأي مردود؛ لأن المفعول المطلق لم يعد مفعولا مطلقا بل أصبح مفعولا به، وأن الواو أصبحت واو عطف، ولعل هذا ما دعا السيوطي إلى رده، فقال: فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل، ويصبح فيه إحالة للباب إذ يصير منصوباً على أنه مفعول به لا مفعول معه[2].

---

1 الأنباري، **الإنصاف**، 248/1.

2 انظر: السيوطي، **الهمع**، 240/2.

وذهب الأنباري إلى أن الفعل يعمل في المفعول به على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه[1].

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب مع في نحو: (جئت معه) وأراد أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف، وقد ردّه الأنباري لأن (مع) ظرف والمفعول معه نحو(استوى الماءُ والخشبةَ) و(جاء البردُ والطيالسةَ) ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف[2].

وقد فسر السيوطي مذهب الأخفش بقوله، والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف، لأن أصل (جاء البرد والطيالسة) (مع الطيالسة)، فلما حذفت مع، وكانت منتصبة على الظرف، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب (مع) التي وقعت الواو موقعها، إذ لا يصح انتصاب الحروف، كما يرتفع ما بعد إلا الواقعة موقع (غير) بارتفاع (غير) نحو: (لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إلا الله لَفَسَدَتَا)[3] والأصل: غيرُ ا [4].

أما مذهب عبد القاهر الجرجاني الذي ينص على أن الناصب للمفعول معه هو (الواو) لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه[5].

وقد وصفه ابن عقيل بأنه غير صحيح لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر، كحروف الجر[6].

ورده الرضي بقوله:"والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عامله، ولو نصبت بمعنى(مع) مطلقاً، لنصبت في(كل رجل وضيعتُه)"[7].

---

1 ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، 249/1.

2 انظر: المرجع نفسه، 249/1.

3 سورة الأنبياء: 22.

4 انظر: السيوطي، **الهمع**، 240/2.

5 انظر رأي الجرجاني في السيوطي، **الهمع**، 240/2.

6 انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 158/2.

7 الرضي، **شرح الكافية**، 39/2.

ولعل ما جاء به الكوفيون أقرب إلى روح اللغة لأن المفعول معه لا يتوصل إليه بالواو ولا عملت به الواو، ولكن عندما يحوّل العربي في أسلوبه فإنه يغير في حركته ويخالف ما قبلها للدلالة على تحوّل، ويبدو ذلك على النحو الآتي:

الأصل

جاءَ	البردُ	والطيالسةُ
فعل ماض	فاعل	اسم معطوف

دخل معنى المصاحبة

↓

فتحوّلت الجملة أسلوبيا إلى

جاءَ	البردُ	والطيالسةَ
فعل ماض	فاعل	الواو للمعية والطيالسة اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي من العطف إلى المعية

4.2 التّحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول لأجله

تعددت الاصطلاحات النحوية التي استخدمها النحويون للدلالة على المفعول لأجله، فسيبويه استخدم له تركيبا خاصا في كتابه فأطلق على الباب الذي يتناول المفعول لأجله: "باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر"[1] ، وأورد اصطلاح المفعول له[2]، ومن النحاة من قال مفعول من أجله[1]، ومنهم من قال مفعول لأجله[2].

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 367/1.

[2] انظر التسمية في: سيبويه، **الكتاب**، 369/1، والزمخشري، **المفصل**، 60، والرضي، **شرح الكافية**، 30/2.

والمفعول لأجله هو "ما فُعل لأجله فعل مذكور مثل (ضربتُه تأديباً) و(قعدتُ عن الحربِ جبناً)"[3].

ويمكن القول إنه "علة الإقدام على الفعل وهو جواب لِمَه؟ وذلك قولك (فعلت كذا مخافة الشر)"[4].

نستنتج من التعريفات السابقة أن المفعول لأجله هو العلة الحاملة لعامله وليس نتيجة له.

وقد اشترط له النحويون طائفة من الشرائط، هي[5]:

1 ـ أن يكون مصدراً، نحو: (ضربت تأديباً)، ولا يجوز نحو: (جئتك السمن والعسل).

2 ـ أن يكون قلبياً، كالرغبة وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل وغيره، فلا يجوز نحو: (جئتك قراءة للعلم).

3 ـ أن يكون علة، نحو: (قعد عن الحرب جبناً) فالجبن علة القعود، فالمفعول لأجله هو العلة الحاملة لعامله، وليس بمعلول له.

4 ـ أن يشارك عامله في الزمن والفاعل نحو:(جُدْ شكراً) والمعنى جد لأجل الشكر، ومشارك لعامله وهو(جد) في الوقت؛ لأن زمن الشكر هو زمن

---

[1] انظر: الزجاجي، 1984، **كتاب الجمل**، حققه وقدم له علي الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الفكر، ساعدت جامعة اليرموك في دعم التحقيق، ط1، 319، السيوطي، **الهمع**، 130/2، الصبان، **حاشية الصبان**، 179/2.

[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، 225/2، وابن السراج، 1973، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 249/1، الصبان، 1997، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ضبطه وصححه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 179/2.

[3] الرضي، **شرح الكافية**، 30/2.

[4] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 366/1.

[5] ينظر هذه الشروط في ابن هشام، **أوضح المسالك**، 225/2ـ226، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 145/2.

الجود، ومشاركته في الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر.

ألا يكون المفعول لأجله من لفظ الفعل، فإن كان فمفعول مطلق، لأن الشيء لا يكون علة لنفسه[1].

واختلف النحويون في ناصب المفعول لأجله

فذهب البصريون[2] وعلى رأسهم سيبويه والفارسي إلى أن ناصبه مفهم الحدث نَصْبَ المفعول به المصاحِبِ في الأصل حرفَ جرّ؛ لأنه جواب لِمَه؟ والجواب على حسب السؤال فعندما نقول: (لِمَ ضربت زيداً؟) فإن الإجابة: (ضربته تأديباً) والأصل (ضربته للتأديب). فالبنية العميقة لهذا التركيب هي (ضربته للتأديب) ويرى ابن يعيش أن "أصله أن يكون باللام؛ لأن اللام معناها العلة والغرض، نحو: (جئتك لتكرمني) و(سرت لأدخل المدينة) أي الغرض من مجيئي الإكرام والغرض بالسير دخول المدينة، والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل يكون لازماً أو منتهياً في التعدي فعدّي باللام، وقد تحذف هذه اللام فيقال (فعلت ذاك حذار الشر) و(أتيتك مخافة فلان) وأصله (لحذار الشر) ولمخافة فلان فلما حُذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدى الفعل بنفسه فنصب"[3].

وعلى نص ابن يعيش هذا فإن هذه اللام تكون في البنية العميقة وهي عنصر تقوية، يقوّي معنى الفعل فيجعله ناصباً لها وعند حذفها فإن أثر الفعل يصل إلى المصدر الذي يليها ويكون هذا كالآتي:

---

[1] السيوطي، **الهمع**، 132/2.

[2] انظر رأي البصريين في الرضي، **شرح الكافية**، 33/2، والسيوطي، **الهمع**، 133/2، والصبّان، **حاشية الصبان**، 179/2.

[3] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 366/1.

أتيتك لمخافة الشر

مركب فعلي — مركب شبه جملة

فعل فاعل مفعول به — حرف جر — اسم مجرور/مضاف — مضاف إليه

أتيـ ـتـ ـك ـلـ ـمخافة الشر

أتيـ ـتـ ـك ∅ ـمخافة الشر

أتيـ ـتـ ـك ـمخافة الشر

فيكون المفعول لأجله "من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض"[1].

والقول في ناصب المفعول لأجله يشبه إلى حد كبير القول في ناصب المفعول معه إلا أن اللام هنا يَسوُغ حذفها وتبقى الدلالة منها موجودة؛ لأن "العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلة"[2].

أما الواو التي تدل على المعية فإنه "لا يسوغ حذفها، لا تقول (استوى الماء الخشبة) وذلك لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالة المفعول معه"[3].

وذهب الكوفيون[4] إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر(المفعول المطلق)، وناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى مثل (قعدت جلوساً)، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت (ضربت زيداً تأديباً)، فكأنك قلت (أدبته تأديباً)، وكأنهم أرادوا المعنى العام للجملة السابقة فعندما نقول: (ضربت زيداً تأديباً

---

[1] الصبان، **حاشية الصبان**، 179/2.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 367/1.

[3] المرجع نفسه، 367/1.

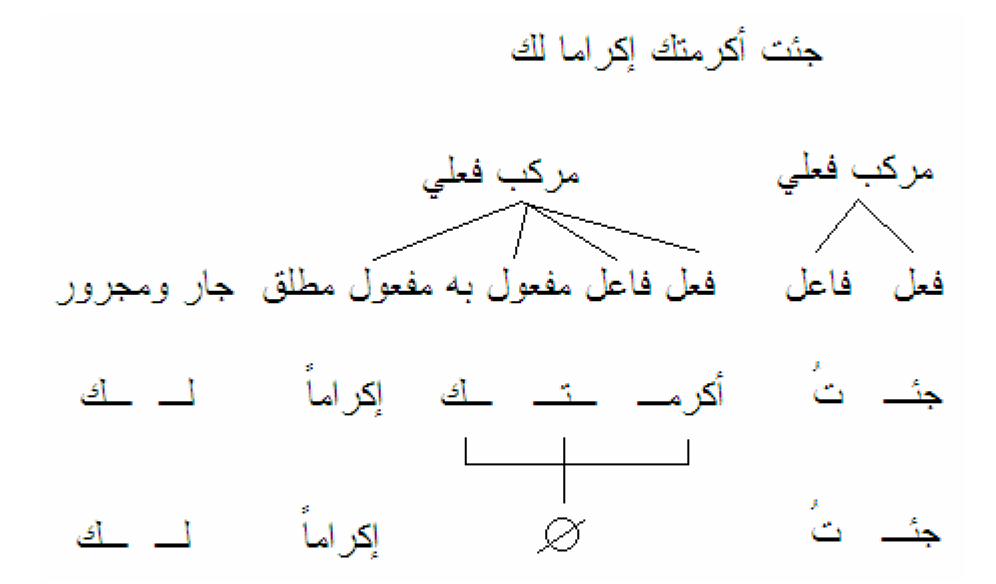
[4] انظر مذهب الكوفيين في الرضـي، **شـرح الكافيـة**، 33/2، الـسيوطي، **الهمـع**، 133/2، والصبان، **حاشية الصبان**، 179/2.

فإن (ضربت زيداً) تساوي عندهم (أدبت زيداً) وهنا يلجأ الكوفيون إلى توسعة دلالة الجملة السابقة بحيث تحمل معنى الفعل الناصب للمصدر

فانتقال دلالة (أدبت) إلى (ضربت) قابلَهُ انتقال دلالة المصدر من المفعول المطلق إلى المفعول لأجله.

ولعل التحوّل من دلالة المفعول المطلق التي قد تكون للتأكيد إلى دلالة المفعول لأجله هي الدافع وراء هذا التحوّل كما يراه الكوفيون.

ومذهب الزجاج[1] فيما نقل عن ابن عصفور إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه فالتقدير عنده في (جئت إكراماً لك) (جئت أكرمتك إكراماً لك) فحذف الفعل وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به فلذلك لم يظهر، وهنا يستخدم الزجاج التقدير ثم الحذف فـ(جئت إكراماً لك) يتم فيها تقدير فعل (جئت أكرمك إكراماً لك) ثم يتم حذف هذا الفعل، وفيه تكلف من التزام التقدير ثم الحذف، ويمكن تمثيله كما يأتي:



فعلى تقدير الفعل تم حذفه وذلك لتحقق عناصر الإسناد لتسويغ نصب المفعول لأجله.

[1] انظر مذهب الزجاج في الرضي، **شـرح الكافيـة**، 31/2. والـسيوطي، **الهمـع**، 133/2، والصبان، **حاشية الصبان**، 179/2.

ولم يرد هذا الرأي في مؤلفه (معاني القرآن) بل كان على مذهب البصريين فعند قوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)[1]. فإنه يقول: نصبت (حذر الموت)، لأنه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك بحذر الموت. وتقدير اللام هو مذهب البصريين[2].

ومن الأمثلة على التحوّل الأسلوبي في باب المفعول لأجله التي لم خالفت للقاعدة:

1 ـ أما العبيدَ فذو عبيد

أورد يونس[3] هذا القول عند العرب، وقد خالف القول شرطاً مهماً من شروط المفعول لأجله وهو أن (العبيدَ) اسم من الأسماء وليس مصدراً ولا تُجْرَي الأسماء مجرى المصادر.

وللعلماء آراء في هذا القول: فقد ذهب سيبويه -مثلا- إلى أنه يجوز النصب على خبثه، فيقول: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: (أما العَبيدَ فذو عبيدٍ)، و(أما العبدَ فذو عبدٍ)، يُجرونه مجرى المصدر سواءً وهو قليل خبيث... وإنما وجه صوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما وقد حملوه على المصدر"[4].

---

[1] سورة البقرة: 19.

[2] الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، 1988، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 97/1.

[3] انظر: سيبويه، **الكتاب**، 389/1، والقول في الرضي، **شرح الكافية**، 484/4، وابن هشام، 1992، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 70/1، والسيوطي، **الهمع**، 130/2.

[4] سيبويه، **الكتاب**، 339/1.

وذهب الزجاج إلى تقدير التّملّك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل أما تملك العبيد، أي مهما فذكره من أجل تملّك العبيد[1] وقد أورد الرضي هذا القول، إلا أنه قال:"إن الوجه فيه الرفع في جميع اللغات، معرفاً كان أو لا".[2]

فالأصل في هذا القول الرفع وهو الوجه الراجح والوارد عن العلماء وقد قبّحوا النصب؛ لأنه لا يستقيم وقواعد المفعول لأجله، ولكن حذفت في هذا القول مخالفة، فالأصل(أما العبيدُ فذو عبيد) فالمراد به"أما من العبيد أو أما في العبيد فأنت ذو عبيد".[3] وعندما أراد أن يخالف بين العبيد وحاجب العبيد نصب، فالعبيدَ منصوب على التحوّل الأسلوبي؛ قال الراجز:

لا أقعدُ الجُبنَ عن الهيجاءِ وَلَوْ توالتْ زُمَرُ الأعداءِ[4]

ووجه الاستشهاد بهذا البيت كلمة(الجبن) فهي مفعول لأجله مع أنها معرّفة بـ(أل) وقد اختلف النحاة حول مجيء المفعول لأجله معرّفاً؛ فسيبويه[5] والزمخشري[6] على جوازه مستدلين على هذا بما سمع عن العرب، أما الجرمي فيقول: "إنما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم تنكيره".[7]

ويمكن تفسير هذا على التحوّل الأسلوبي، وربما أنه عرف الجبن كنوع من المخالفة بين المعنى المعرّف وغير المعرّف.

---

[1] السيوطي، **الهمع**، 130/2.

[2] الرضي، **شرح الكافية**، 484/4.

[3] انظر التخريج في سيبويه، **الكتاب**، 388/1.

[4] الرجز بلا نسبة في الأزهري، **شرح التصريح**، 336/1 ، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 146/2، الأشموني، **شرح الأشموني**، 217/1.

[5] سيبويه، **الكتاب**، 369/1.

[6] الزمخشري، **المفصل**، 60.

[7] الرضي، **شرح الكافية**، 31/2.

5.2 التّحويلات الأسلوبيّة في باب المفعول فيه (الظروف)

عرّف ابن مالك الظرف بأنه[1]: "ما ضُمن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطراد". "أو عرضت دلالته على أحدهما أو جارٍ مجراه".[2]

فالحدث لا يخلو من الزمان والمكان وإن هذا الزمان أو المكان يتوصل إليهما بحرف (في) مقدّراً وليس ظاهراً بخلاف المفعول معه، ومثال الزمان (خرجتُ يومَ الجمعة) والتقدير (خرجت في يوم الجمعة) والمكان (جلست مكانك) أي (جلست في مكانك). وقوله تعالى: (وَأَنا كُنا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ ِللسمْعِ)[3]، أي (في أماكن).

واختلف النحويون في اسم الباب فالبصريون يسمونه ظرفاً، "واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح. وأجيب بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح. قال المصرح وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفةً"[4]، وأول من استخدم مصطلح (المفعول فيه) هو المبرّد.[5]

ومما تعرض دلالته على دلالة أسماء الزمان والمكان ويجري مجراه أربعة:

أسماء العدد المميزة بها، نحو: (سرت عشرين يوماً) و(سرت ثلاثين فرسخاً)، وما أفيد به كلّية أحدهما أو جزئيته، نحو: (سرت جميعَ اليوم) و(سرت كلَ الفراسخ)، وما كان صفة لأحدهما، نحو: (جلستُ طويلاً من الدهر شرقي الدار)، وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه، ويغلب عليه أن يكون مصدراً وفي المنوب عنه أن يكون زماناً، ولا بد من أن يكون معيناً لوقت أو لمقدار، نحو: (جئتك صلاةَ العصر) أو (انتظرتك حَلْبَ ناقةٍ) أو(نحْر جزور)، وقد يكون النائب اسم عين، نحو: (لا أكلمه القارظين) والأصل (مدة غيبة القارظين).

---

[1] ابن مالك، **شرح التسهيل**، 129/2.

[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، 231/2.

[3] سورة الجن: 9.

[4] الصبان، **حاشية الصبان**، 183/2، وينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، 245/1.

[5] انظر: المبرد، **المقتضب**، 434/2.

وينقسم الظرف من حيث الإبهام وعدمه إلى ظرف مبهم وظرف مختص[1]:

الظرف المبهم ما وقع على قَدْرٍ من الزمان غير معّين نحو: (وقت) و(حين) و(زمان)، وفي المكان (الجهات الست) و(عن) و(لدى) و(وسط) و(بين) و(إزاء) وما هو بمعناها .

والظرف المختص، أو المؤقت: والمراد به ما دل على زمان بعينه، ويقسم إلى قسمين: الأول: معدود؛ وهو ما له مقدار من الزمان معلوم كـ(سنة) و(شهر) و(يومين) وأسماء الشهور، و(الصيف) و(الشتاء). والثاني: غير معدود؛ وهو أسماء الأيام كـ(السبت) و(الأحد)، وما يختص بالإضافة نحو: (يوم الجمل) أو بـ(أل) كـ(اليوم) و(الليلة) أو بالصفة كـ(قعدت عندك يوماً قعد عندك فيه زيد)، وما أضافت إليه العرب لفظ (شهر) نحو(شهر رمضان) و(ربيع الآخر).

وفي المكان: ما كان له اسمه بسبب أمر داخل في مسماه كأعلام المواضع فإنها أعلام لها اعتبار عين تلك الأماكن مثل(بلد) و(سوق) و(دار).

وينقسم الظرف من حيث التصرّف وعدمه إلى: متصرّف وغير متصرّف،

فالمتصرّف ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو ينتصب مفعولاً به أو ينجرّ بغير (مِن)[2]، نحو: (سر في يوم الخميس) و(اليومُ يومُ الجمعة) ، و(ارتفع مكانك)، وقوله تعالى: (لَيَجْمَعَنكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)[3].

أما غير المتصرّف لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه ولا يُجرّ بغير(من) بل يلزم النصب على الظرفية، وعلى هذا يمكن تقسيمه إلى قسمين[4]:

القسم الأول: لا يفارق الظرفية أصلاً نحو (قط) و(عَوْضَ) لاستغراق المستقبل من الزمان نحو: (ما فعلته قط) و(لا أفعله عَوْضُ).

---

[1] انظر هذه التقسيمات في السيوطي، **الهمع**، 138/2ـ 139، وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** 342/2، والرضي، **شرح الكافية**، 12/2.

[2] انظر: السيوطي، **الهمع**، 139/2.

[3] سورة النساء: 87.

[4] ينظر السيوطي، الهمع، 139/2، وينظر أيضاً ابن هشام، **أوضح المسالك**، 238/2.

والقسم الثاني: ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليه، وذلك نحو(قَبْلُ، بَعْدُ، لَدُنْ، عِنْدَ) فإذا دخلت (مِنْ) فإنهن يخرجن من الظرفية إلى حالة شبيهة بها؛ لأن الظرف والجار والمجرور أخوان.[1]

أما ناصب المفعول فيه، فيذهب الزجاجي إلى أن الظروف مفعول فيها؛ لأن الفعل لا يصل إليها ولا يقع بها وإنما هي محتوية على الفاعل والمفعول والفعل معاً، كقولك:(خرجت يوم الجمعة) و(جلست مكانك) إنما معناها أنك فعلت فعلاً في يوم الجمعة وفي المكان، لأنك وصلت إليها فعلاً في ذاتها[2].

وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً، أو اسم فعل، أو مصدراً، أو وصفاً[3].

والناصب للمفعول فيه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، وعليه فله ثلاث حالات:[4]

أن يكون مذكوراً، نحو: (فكنت هنا يوماً)، أو يكون محذوفاً جوازاً وذلك نحو: (يومَ الجمعة) جواباً لمن قال:(متى صمتَ؟)، أو محذوفاً وجوباً وذلك في ست مسائل:

أ- أن يقع صفة، نحو: (مررت بطائر فوق غصن).

ب- أن يقع صلة، نحو: (رأيت الذي عندك).

ج- أن يقع حالاً نحو: (رأيت الهلال بين السحاب).

د- أن يكون مسموعاً بالحذف لا غير، نحو قول العرب: (حينئذ الآن).

ه- أن يقع خبراً في الحال أو في الأصل نحو: (زيد عندك)، (ظننت زيدا عندك)[5].

---

[1] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، 239/2.

[2] انظر: الزجاجي، **الجمل في النحو**، 316.

[3] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، حاشية المحقق، 236/2.

[4] انظر الحالات في ابن هشام، **أوضح المسالك**، 236/2.

[5] أنظر هذه الحالة في ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 151/2 .

و- أن يكون الظرف مشغولاً عنه نحو: (يوم الجمعة سافرت فيه) والتقدير (سافرت يوم الجمعة سافرت فيه)[1].

وذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو: (زيد أمامك) و(عمرو وراءك).

فالكوفيون يقولون إن الخبر هو المبتدأ في المعنى فعندما نقول: (زيد قائم) (فقائم) هو في المعنى (زيد) ولكنه في (زيد أمامك) فإن أمامك ليست (زيد) وعليه فإن (أمامك) خالفت (زيد)؛ لأنها لا تدل عليه عينه، لذا عندما يحوّل المتكلم في أسلوبه من جملة إسنادية إلى جملة غير إسنادية فإنه يحوّل في أسلوبه.

"فجملة الظرف ليس فيها مسند بالمفهوم الذي تعارف عليه النحويون وهو أن يكون هذا المسند عين المسند إليه (المبتدأ)"[2].

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر والتقدير فيه (زيد استقر أمامك)، و(عمرو استقر وراءك)، ومنهم من قال بأنه ينتصب باسم فاعل (مستقر).[3]

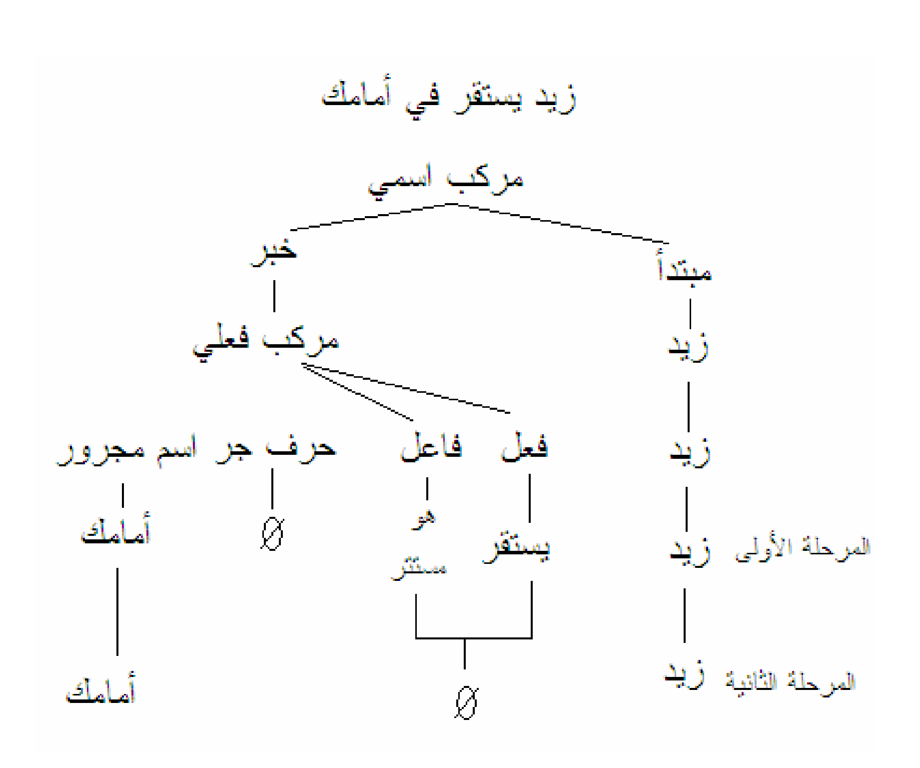
وحتى تدل(أمامك) على الظرفية في جملة (زيد أمامك) لا بد من وجود حرف الجر (في)، ولا بد لحرف الجر من متعلق فقدروا (يستقر) فتصبح الجملة العميقة (زيد يستقر أمامك) فعند حذف حرف الجر الدال على الظرفية يحذف ما يتعلق به أيضاً فأصبحت الجملة (زيد أمامك) ويكون تركيب الجملة عندهم كما في المشجر الآتي:

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، **حاشية المحقق**، 151/2.

[2] أبو جناح، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، 48.

[3] الأنباري، **الإنصاف**، 245/1.



وفي هذا ما فيه من التكلف.

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك: (أمامك زيد) حل (أمامك)، محذوف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل.[1]

وقد وجه صاحب أبو جناح رأي ثعلب توجيهاً صحيحاً فقال:"وإنما لجأ ثعلب إلى هذا التفسير، ليقرر أن الظرف هذا منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزمانية، وليس الإسناد أو الإضافة، فبهذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي فكان منصوباً لا مرفوعاً تمييزاً له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه".[2]

وهذا التوجيه الذي يعتمد على المخالفة إنما يعتمد على التحوّل الأسلوبي فعندما يحوّل المتكلم أسلوبه ليدل على أن هذا اللفظ يفيد الظرفية وليس الإسناد أو الإضافة، تتحول تبعاً لذاك الحركة الإعرابية.

ويلمح من تناول هذه القضية أن "الجملة العربية لا تشترط في إفادتها وصحة تكوينها تكامل العلاقة الإسنادية كما هي في تصور النحويين".[3]

---

[1] الأنباري، **الإنصاف**، 245/1.

[2] أبو جناح، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، 46.

[3] المرجع نفسه، 47.

قول العرب: (حينئذ الآن)

يقال لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده، وأصله "كان ذلك حينئذ واسمع الآن"[1].

وقد أورد محيي الدين عبد الحميد في تحقيق كتاب شرح ابن عقيل تقديراً آخر وهو "قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا و اسمع الآن"[2]. ومهما يكن التقدير فإن المراد هو(حينئذ) و(الآن) ظروف محذوفة العامل، وإن كل واحد منها يشكل جملة منفصلة فأصله (كان ذلك حينئذ واسمع الآن)، فعامل حينئذ (كان) وعامل الآن (اسمع).

قول العرب: (اليومَ سرت فيه)

والتقدير (سرت اليوم سرت فيه) ويقول ابن يعيش[3]: "لما شغلت الفعل عنه بمضمره لم يصل إلى هذا الظاهر، فأضمرت ناصباً صار هذا الفعل تفسيراً له كما تقول: (زيداً ضربته)، فإذا كان الظرف متمكناً... كان لك في نصبه وجهان أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى (في) مقدرة، والآخر أن تنصبه ولا تنوى (في) وهذا هو المفعول على سعة الكلام ... والرفع جائز نحو: (يوم الجمعة القتال فيه) و(اليوم سرت فيه)".

والظاهر من النص السابق أن للمتكلم في (اليوم) الرفع والنصب. والنصب على وجهين، على نية (في) ودون نيتها، ولا بد أن يكون من نصب أراد أن يحوّل في أسلوبه، ففي حالة الرفع تكون الجملة اسمية، وفي النصب تكون الجملة فعلية،وتحتاج إلى تقدير عامل لتسويغ علامة النصب، ويمكن تفسير هذا بالتحوّل الأسلوبي، فعندما أراد المتكلم الظرف نصب، وعندما أراد المتكلم الإسناد إلى هذا الظرف رفع، أي كالآتي:

---

[1] ابن هشام، **المغني**، 514/2.

[2] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 151.

[3] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 355/2.

الأصل

اليومُ	سرتُ	فيه
مبتدأ مرفوع	فعل وفاعل	جار ومجرور متعلق باليوم
	الجملة الفعلية في محل رفع خبر	

دخل معنى الظرفية

↓

فتحولت الجملة أسلوبيا إلى

اليومَ	سرتُ	فيه
اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي	فعل وفاعل	جار ومجرور متعلق باليوم

الفصل الثالث
التّحويلات الأسلوبيّة في ما يُحمل على المفعول به

1.3 التّحويلات الأسلوبيّة في باب النداء

يعرف سيبويه المنادى تعريفاً وظيفياً تركيبياً بأنه "كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه . والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب"[1]، يلاحظ من خلال هذا التعريف أن هناك إضماراً، وهذا الإضمار يكون واقعاً على فعل محذوف. يقول المبرد[2]: "اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره".

فالأغلب في جملة النداء أن يسد حرف النداء مسد الفعل المتروك[*]. وقُدر هذا الفعل عند النحاة بـ(أدعو)، أو(أنادي)، فجملة النداء جملة فعلية فعلها وفاعلها مقدّران، وبقي مفعولها. فالبنية العميقة (المقدرة) لجملة (يا زيد) هي (يا _أدعو أنا_ زيداً)، فحُذِف الفعل حذفاً لازماً؛ لدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته.

واختلف النحويون حول ناصب المنادى في جملة النداء؛ فسيبويه على حذف الجملة الفعلية (الفعل والفاعل)، وإبقاء المفعول به، وعلى هذا التفسير يكون المنادى منصوباً أو في محل نصب، وبهذا يكون سيبويه قد استعمل قانون الحذف المعرف في علم اللغة الحديث، ليسوّغ غياب عناصر الإسناد في الجملة.

وذهب المبرد إلى أن حرف النداء سد مسد الفعل، والفاعل مقدّر، وعلى المذهبين يكون المفعول به (المنادى) واجب الذكر لفظاً أو تقديراً، إذ لا نداء دون المنادى،[3] وبهذا يكون المبرد قد استعمل قانون التعويض لتحويل الجملة.

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 2/ 182.

[2] المبرد، **المقتضب**، 202/4.

[*] قضية خلافية، سيتم توضيحها، ينظر الخلاف في السيوطي، **الهمع**، 33/2. والأشموني، **شرح الأشموني**، 141/3.

[3] انظر: الأشموني، **شرح الأشموني**، 209/3.

يقول محمد حماسة عبد اللطيف: "وهنا نجد اختلاف سيبويه والمبرد في إجراء قوانين التّحويل، إذ يستعمل سيبويه قانون الحذف، ويستعمل المبرد قانون التعويض، ولكنهما متفقان على أن أسلوب النداء محوّل عن تركيب آخر هو (أدعو زيداً) وهذا تفسير للتركيب المنطوق"[1].

ولنحويي العربية في جملة النداء آراء[2]:

الأول: أن عامله فعل مضمر وجوباً، وهذا رأي الجمهور فهو مفعول به، ولإضماره أسباب، هي:

1. الاستغناء بظهور معناه.
2. أنهم قصدوا بعبارة النداء الإنشاء، ووجدوا أن إظهار الفعل يوهم الإخبار فتحاشوا إظهاره.
3. كثرة استعمالهم النداء.
4. أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء، والعرب لا تجمع في الكلام بين المعوض والمعوض منه.

الثاني: أن العامل في النداء هو القصد، وقد رده بعض النحويين لعدم وجود عامل نصب معنوي.

الثالث: أن العامل في المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض عنه به، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به، كما هو عند الجمهور، وردّوه بأن حرف النداء قد يحذف من الكلام، وحينئذ يكون العوض والمعوض منه محذوفين، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه كما لا تجمع بينهما في الذكر.

الرابع: أن العامل في المنادى أداة النداء، لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى (أدعو)، كما أن (أفٍ) اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر، ووصف النحاة هذا المذهب بأنه مذهب ضعيف.

---

1 عبد اللطيف، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، 36.

2 انظر: هذه الآراء في ابن هشام، **أوضح المسالك**، 3/4.

الخامس: أن العامل في المنادى هو أداة النداء، على أن هذه الأدوات أفعال لا أسماء أفعال، ولا حروف عوّض بها عن أفعال، وهذا مردود، ومن حجج ردّه أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالاً لجاز اتصال الضمير بها كسائر الأفعال.

ويمكن إجراء التّحويلات في جملة النداء على النحو التالي:

مالت العرب إلى حذف عناصر التركيب المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق، وبهذا يتم حذف أحد العناصر المكونة للبنية العميقة، لتكوين بنية سطحية، وتتم في النداء عن طريق حذف الفعل والفاعل.

وتعرضت جملة النداء إلى عدد من التّحويلات التي قام بها نحويو العربية، ولعل المراد منها تسويغ الحركات الإعرابية، وتحقيق الإسناد للجملة العربية. ومن هذه التّحويلات افتراض الفعل والفاعل في جملة النداء، وذلك بأن العرب قد قدروا بنية عميقة أو كما يقولون (مقدرة). ومثال ذلك جملة (يا زيد) المحولة عن (يا - أنادي أنا- زيداً)، فقد حذف الركن الفعلي، ويمكن تمثيله بالمشجر التالي:

جملة (أنادي زيداً)

أنادي زيداً

مركب فعلي

فعل | فاعل | مفعول به

أنادي | أنا مستتر | زيدا

فتتكون البنية العميقة من المركب الفعلي المكون من الفعل والفاعل والمفعول به.

ووفقاً لقانون الحذف، يتم حذف الركنين الفعلي والاسمي اللذين يكونان الجملة الفعلية (الفعل والفاعل)، ويتم التعويض عن الجملة الفعلية بأداة نداء تدل على ما دلت علية جملة النداء. وقد أشار إلى هذا نحويو العربية من قبل، يقول السيوطي: "من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار باب المنادى، وللزوم الإضمار أسباب:

الاستغناء بظهور معناه، قصد الإنشاء – وإظهاره يوهم الإخبار – وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء ويقدر بـ(أنادي) أو (أدعو) إنشاءً. وهذا مذهب الجمهور"[1].

فالسيوطي يعد قصد الإنشاء سبباً وراء إضمار الفعل والفاعل (أدعو) أو (أنادي)، وإن إظهار هذه الأفعال سيوهم أن الجملة خبرية؛ لذا تم إضمار الجملة الفعلية.

ويمكن تمثيل الحذف ثم التعويض عنه بالمشجر الآتي:

أنادي عبدَ الله

مركب فعلي

فعل | فاعل | مفعول به

أنادي | أنا مستتر | عبدَ الله

الحذف: Ø | Ø | عبدَ الله

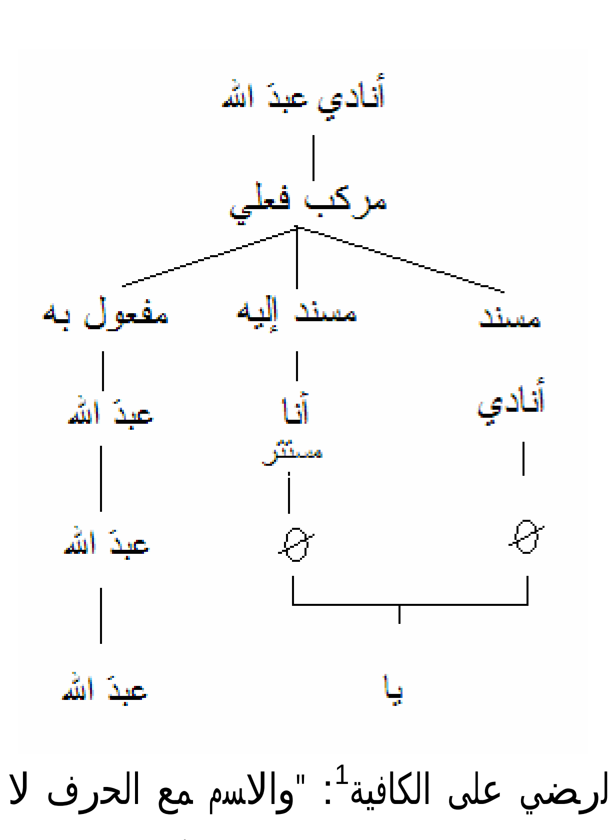
التعويض: يا | عبدَ الله

تم حذف الركنين الفعلي والاسمي اللذين يكونان الجملة الفعلية (الفعل والفاعل)، والتعويض عنهما بحرف النداء، فالبنية العميقة مكونة من مسند ومسند إليه وفضلة، ثم حذفت عناصر الإسناد وظلت الفضلة، لحلول عنصر النداء محل عناصر الإسناد.

وعلى رأي جمهور النحويين فإن عناصر الإسناد قد تحققت لجملة النداء في بنيتها العميقة (المقدرة). ويمكن تمثيل حذف جملة الإسناد بالمشجّر الآتي:

---

[1] السيوطي، **الهمع**، 32/2.



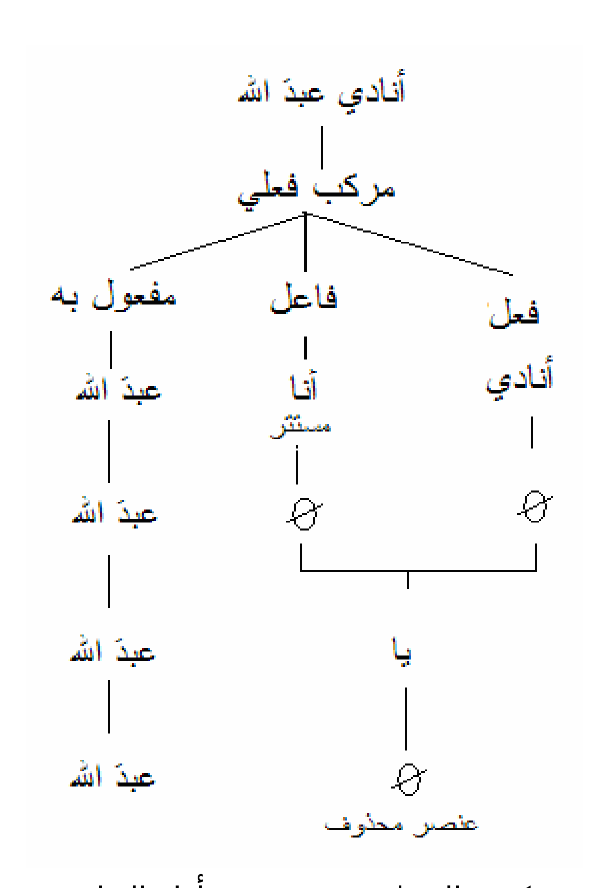
جاء في شرح الرضي على الكافية[1]: "والاسم مع الحرف لا يكون كلاما، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند، وأما نحو (يا زيد) فلسدّ (يا) مسد (دعوت) الإنشائي، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه، أما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه".

فحرف النداء مع المنادى لا يكفي لأن يكوّن جملة إسنادية، فلا بد للنحويين من البحث عن طريقة لتقدير المسند والمسند إليه في الجملة، وفي هذا تكريس لقضية تحقيق الإسناد في جملة النداء، لذا فهم يقدّرون جملة إسنادية ثم يحذفونها؛ وذلك لتحقيق الإسناد، ومن هذا التقدير جاء التحوّل من البنية العميقة التي تشمل المسند والمسند إليه، إلى الجملة التي تشمل حرف النداء والمنادى.

وقد تحذف أداة النداء التي جيء بها بعد حذف الجملة الفعلية، أو بدلاً من الجملة الفعلية، ومهما يكن من أمر اختلاف في التأويل، إلا أن النحويين اتفقوا على أن البنية العميقة هي وجود جملة فعلية، سدّ مسدها في البنية السطحية حرف النداء، وقد يحذف حرف النداء ويقدر بـ (يا) دون سائر أخواتها من حروف النداء، ويتم الحذف حسب المشجر الآتي:

---

[1] الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، 34/1.



وهذا إجحاف بحق تركيب الجملة، حيث تقدر أداة النداء ثم يتم حذفها.

ومن أمثلته قوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)1 و (سَـنَفْرُغُ لَكُـمْ أَيهَـا الثقَلان)[2].

وقول زهير[3]:

تَبَصرْ خَلِيلِيْ هَلْ تَرَى مِنْ ظَعائِنٍ   تَحَمّلْنَ بِالعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ

وهو كثير في لسان العرب، إلا أنه يكثر في الآيات التي يكون متمم النداء فيها جملاً دُعائية[4].

ومن المواضع التي لا يجوز فيها الحذف – على مذهب البصريين:

1. اسم ا ، إذا لم تلحقه الميم نحو: اللهم .

---

[1] سورة يوسف: 29.

[2] سورة الرحمن: 31.

[3] زهير بن أبي سلمى، 1982، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرح شعر زهير، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 72.

[4] انظر: مصطفى، محمود، 1981، **الإعجاز اللغوي في القـصة القرآنيـة**، مؤسـسة شـباب الجامعة، الإسكندرية، ص329.

2. المشتقات، نحو: (يا لزيد).
3. المتعجب منه، نحو: (يا للسماء).
4. المندوب، نحو: (يا زيداه).
5. اسم الجنس.
6. اسم الإشارة.
7. النكرة غير المقصود لذاتها.

واختلفوا في حذف المنادى[1] وإبقاء حرف النداء، فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء، وخرّج عليه قوله تعالى: (ألا يسجدوا) من قوله تعالى: (أَلَا يَسْجُدُوا لِلهِ الذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) فقد قرأها الكسائي[2] (ألا) خفيفة وقرأها الباقون بالتشديد، فمن خفف جعلها تنبيهاً، و(يا) نداء، والتقدير (ألا يا هؤلاء اسجدوا) " ويجوز أن يكون (يا) تنبيهاً ولا منادى هناك"[3]. واستشهدوا بقول الشاعر:

يا لَعْنَةُ اللّهِ والأقْوامِ كُلهِمِ والصالِحِينَ على سَمْعانَ مِنْ جارِ[4]

أي (يا قوم) أو (يا هؤلاء).

يقول أبو حيان: والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز؛ لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف، ولم يرد بذلك سماع عن العرب. ويخرّج (يا) في الشاهدين السابقين ونحوهما على أنها للتنبيه.

ويرى ابن مالك أن حق المنادى أن يمنع حذفه؛ لأن عامله حذف لزوماً، إلا أن العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلاً عليه، ويكون ما بعده أمراً أو

---

[1] انظر الخلاف في السيوطي، **الهمع**، 43/2-44.

[2] ينظر قراءة الكسائي في ابن خلف المقرئ، 1985، **العنوان في القراءات السبع**، تحقيق زهير زاهد خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ص26.

[3] انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 310/1.

[4] البيت بلا نسبة في سيبويه، **الكتاب**، 219/2، والزمخشري، **المفصل في علم العربية**، بذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط2، دار الجليل، لبنان، ص48 ، وابن هشام، **المغني**، 430/2.

دعاء، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو. فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبهاً على المنادى، إذ حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك.

وعلى الرغم من الخلاف الذي وقع بين نحويي العربية، إلا أن هناك شواهد واردة في كتب النحو على حذف المنادى منهما قول الشاعر[1]:

فخَيْرٌ نحنُ عندَ النّاسِ منكُمْ إذا الدّاعي المُثوب قالَ يالا

أراد (يا لبني فلان)

وقال السكاكي[2]: "حذف المنادى كنحو: (يا بؤس لزيد) و (ألا يا سلمى) جائز". ورد في شرح الرضي على الكافية "قال ابن الحاجب: وقد يحذف المنادى لقيام القرينة، نحو: (ألّا يسجدوا)، قال الرضي: المنادى مفعول به، فيجوز حذفه، إذا قامت قرينة دالة عليه، بخلاف سائر المفعول به فإنه قد يحذف نسياً منسّياً"[3].

عند النظر في جملة النداء المكونة من البنية العميقة (الجملة الفعلية + الفضلة)، وقد تحولت إلى بنية سطحية (أداة نداء + فضلة "منادى")، فإن أداة النداء أصبحت جزءاً رئيساً من أجزاء الجملة، وكذلك المنادى، وعند حذف المنادى فإن المتبقي من عناصر الجملة الندائية هو أداة النداء، وهذا لا يكفي، إذ لا بد من قرينة مشيرة إلى أن هذه الجملة ندائية، فحددها بعض النحويين الذين قالوا بجواز حذف المنادى بحالات، كأن يكون متمم النداء دعاءً أو أمراً.

وعلى هذا، فيمكن تمثيل حذف حر النداء على النحو الآتي:

(يا بؤس لزيد) ـ ـ ـ (يا هؤلاء بؤس لزيد) ـ ـ ـ (أدعو هؤلاء بؤس لزيد)

فحذفت الجملة الفعلية وبقيت الفضلة، وبقي حرف النداء، وحذفت الفضلة.

---

[1] البيت لزهير بن مسعود الضبي في البغدادي، **خزانة الأدب**، 26/6 وفي السيوطي، **شرح شواهد المغني**، المطبعة البهية، مصر 595/2 وبلا نسبة في ابن جني، **الخصائص**، 153/2، وابن هشام، **المغني**، 245/1.

[2] سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، 1980، **مفتاح العلوم**، تحقيق أكرم عثمان يوسف، بغداد، 44/1.

[3] انظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، 389/1.

فالبنية العميقة المفترضة (أدعو هؤلاء بؤس لزيد)، والبنية السطحية (يا بؤس لزيد).

أدعو هؤلاء بؤس لزيد

مركب فعلي — مركب اسمي

فعل — فاعل — مفعول به — مبتدأ — خبر

جار ومجرور

أدعو — أنا — هؤلاء — بؤس — لـــ — زيد

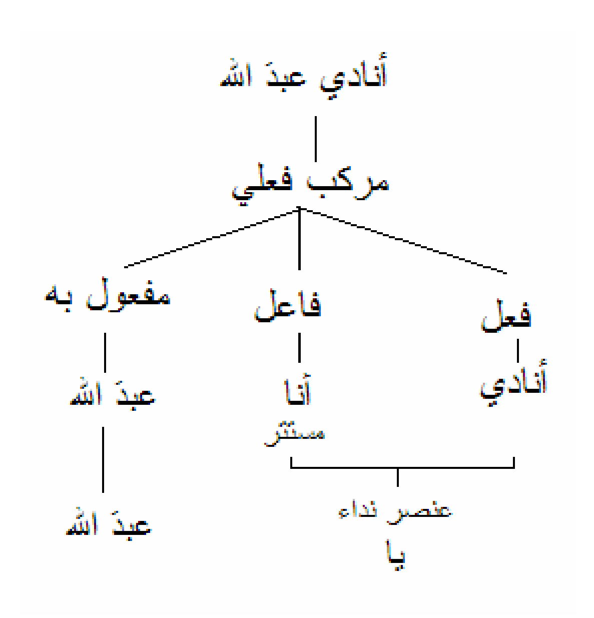
Ø — هؤلاء — بؤس — لـــ — زيد

يا — Ø — بؤس — لـــ — زيد

فجملة النداء تامة إلا أن أداة النداء التي تشير إلى أصل الجملة حذفت، مع وجود متمم النداء، وقد أشار ابن مالك إلى أن ما بعد النداء من أمر أو دعاء داع إلى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلها كثيراً حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حذف، وبقيت (يا) فحسن حذفه.

وقد يتم التعويض بوضع عنصر محل عنصر آخر، حيث يتم إحلال عنصر النداء (أو حرف النداء) محل الجملة الفعلية (أدعو) أو (أنادي).

ويمكن تمثيل هذا بالمشجر الآتي:



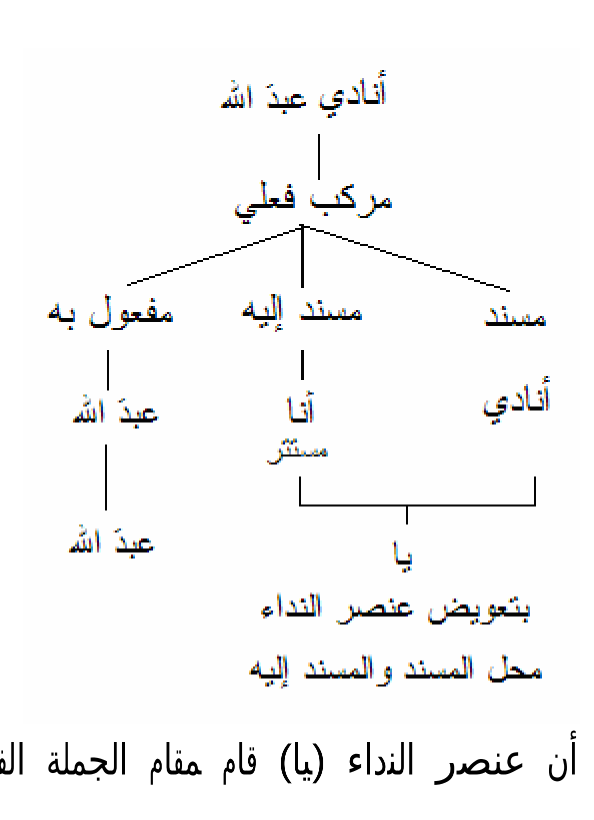
فيتحول الأسلوب الخبري إلى أسلوب إنشائي، وذلك بتعويض عنصر النداء محل الجملة الفعلية. ذلك أن حرف النداء قد سد مسدّ الفعل والفاعل، وبقي المفعول به ليصبح منادى بعد التحوّل الأسلوبي الذي طرأ على الجملة الخبرية.

وفي هذه الحالة يتم تعويض عنصر النداء محل المسند والمسند إليه، ولعل اختلاف آراء علماء العربية في جملة النداء ناجم عن تحكم نظرية العامل ونظرية الإسناد بتفكيرهم النحوي، إذ إنهم لم يتخلوا عن المسند والمسند إليه في كلامهم، فأرادوا ذكر عناصر الإسناد في جملة النداء؛ لأنهم يرون أن "الاسم مع الحرف لا يكون كلاماً، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند، وأما نحو (يا زيد) فلسدّ (يا) مسد (دعوت) الإنشائي"[1].

ويمكن تمثيل تعويض المسند والمسند إليه بما يأتي:

---

[1] انظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، 23/1.



ويتبين مما ذُكر أن عنصر النداء (يا) قام مقام الجملة الفعلية في الجملة التّحويلية.

وقد يستعمل قانون التوسيع في جملة النداء، حيث يتم من خلال توسيع أحد أركان الجملة أكثر مما كان عليه قبل التّحويل، ويعرف سمير ستيتية التوسعة بأنها: "جعل عنصر من عناصر الجملة أكثر اتساعاً مما كان عليه قبل النداء"[1]. ومثال التوسعة في جملة النداء تعدد أدوات النداء، إذ إن هناك أكثر من أداة نداء للمنادى الواحد، ومنه (يا أيها الرجل)، وقوله تعالى: (يَا أَيهَا الذِينَ آَمَنُوا اتقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الربَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)[2]، فهناك من يعد (أي) أداة نداء.

يا أيها الرجل ـ ـ ـ أصلها ـ ـ ـ أنادي أنادي الرجل

ونتيجة تكرار الجملتين الفعليتين هي التأكيد، ولأهمية المنادى، وانتباهه إلى المنادي، ولجعله ينبه ما يُسمع، فكثرت في القران الكريم، ومنها قوله تعالى: (يَا أَيهَا

---

[1] استيتية، سمير، 1989، **الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية**، بحـث منـشور، مجلة المورد، بغداد، المجلد 18، ربيع العدد الأول، 43.

[2] سورة البقرة: 278.

الْكَافِرُونَ)[1]، و قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ)[2]، (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ)[3]، فهذا التوسع يقدم دلالة معنوية وتركيبية.

فقد أدرك نحويو العربية ما يمكن أن يتركه الانتقال من الخبر إلى الإنشاء من أثر على الجملة العربية والمراد بها، ولقد تنبه العرب إلى قضية المقدر والظاهر الذي يسمى في المنهج التّحويلي الحديث (البنية العميقة) و(البنية السطحية).

وأدرك العرب أيضاً ما يتركه التحوّل من الخبر إلى الإنشاء من أثر في بنية الجملة السطحية، من أمثلة ذلك جملة النداء، فقد أدرك نحاة العربية أن للانتقال من الخبر إلى الإنشاء أثراً في البنية السطحية، فقد جاء في الهمع[4]: "من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار باب المنادى، وللزوم إضماره أسباب: الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء، وإظهار الفعل يوهم الإخبار...".

فمن أسباب التّحويل من البنية العميقة التي تحتوي فعلاً لازم إضماره قصد الإنشاء؛ لأن الفعل إذا ظهر في جملة النداء يوهم الإخبار، والبلاغيون يقولون: إن النداء من باب الإنشاء.

وترك هذا التحوّل من الخبر إلى الإنشاء أثراً في بنية الكلام، وفي دلالته، فقد تحولت الجملة الخبرية (أنادي عبد ا) إلى جملة إنشائية (يا عبد ا)، وهذا التّحويل في البنية لابد من أن يكون تأثر بتحويل أسلوب المتكلم، فعندما لم يرد المتكلم الإخبار، استخدم عنصر التّحويل (أداة النداء)؛ ليشعر السامع بأن الأسلوب تحول من الخبرية إلى الإنشاء، زيادة على التطريزات أو البروسودات الأخرى، ومن أهمها تطريز أو بروسود التنغيم الذي عوّض قضية الإسناد.

وذكر الألوسي[5] أن أداة النداء دالة على ناديت اللازم الإضمار بظهور معناه مع قصد الإنشاء.

---

[1] سورة الكافرون: 1.

[2] سورة الحجرات: 11.

[3] سورة المدثر: 1.

[4] السيوطي، **الهمع**، 32/2-33.

[5] الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، 203/1.

يقول ابن جني[1] في فعل النداء: "ألا ترى أنه لو تُجشم إظهاره فقيل: (أدعو زيداً) و(أنادي زيداً) لاستحال أمر النداء، فصار في لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق وتكذيب".

ويجمع علماء العربية على أن الانتقال من الخبر إلى الإنشاء يؤثر في بنية الجملة إلا أنهم "لم يلتفتوا إلى أثر ظاهرة التّحويلات الأسلوبيّة في الإعراب؛ ويعود السبب في هذا إلى سيطرة نظرية العامل على التفكير النحوي"[2]. ولعل هذا ما جعلهم يقدرون البنية العميقة بجملة فعلية، حتى يتحقق لديهم الإسناد ويظهر العامل والمعمول.

وقد ذكر النحويون تقديرات كثيرة للبنية العميقة فقد قالوا بأن عامله فعل مضمر وجوبا، ومنهم من قال إن العامل في النداء هو القصد، ومنهم من قال بأن العامل فيه حرف النداء على سبيل النيابة في الفعل والعوض عنه، ومنهم من قال إن العامل في المنادى هو أداة النداء لأن هذه الأداة اسم فعل، ومنهم قال إن العامل في المنادى هو أداة النداء، إلا أن هذه الأدوات هي أفعال لا أسماء أفعال.

وهذا التعدد يشير إلى تعدد الافتراض في الجملة التي تعد أصلاً "وهذا الاختلاف في تحديد الجملة المحول عنها لا ترفضه النظرية الحديثة، بل تراه سائغاً مقبولاً، شريطة أن يبين المفسر كيف تحولت إلى البنية السطحية"[3].

فمن قالوا بأن عامله فعل مضمر وجوباً ـ وهذا رأي الجمهور ـ فهو مفعول به، ذكروا أسباباً لإضماره، يعللون من خلالها سبب الإضمار وإبقاء البنية السطحية التي هو عليها، وهذه الأسباب كثيرة تم ذكرها سابقا، فهؤلاء النحويون أدركوا أن البنية العميقة بنية خبرية، وأن النداء إنشاء، فذكروا من أسباب الإضمار قصد الإنشاء، فهم يضمرون الجملة الفعلية ويزيدون حرف النداء دالاً عليها، وفي هذه الحالة يستعملون قانون الحذف.

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، 213/1.

[2] العبابنة، يحيى، **أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيـة والـشواهد الشعرية**، 16-17.

[3] عبد اللطيف،**من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، 30.

أما الفريق الثاني الذي يخص هذه الدّراسة، فهو فريق من قالوا بأن العامل في النداء هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض عنه به، وهؤلاء يرون أن البنية المقدّرة (العميقة)، هي أيضاً خبرية (جملة فعلية)، ناب حرف النداء عنها؛ لينتقل التعبير من الخبر إلى الإنشاء، وفي هذه الحالة يجري استعمال قانون تحويلي آخر وهو قانون التعويض.

ويرجع هذا الخلاف إلى أن العرب قد التزموا بنظرية العامل، الأمر الذي دعاهم إلى افتراض بنية عميقة لهذا النمط اللغوي، والذي تراه الدّراسة أن المنادى منصوب بالتحوّل الأسلوبي؛ لأن العربي عندما يغيّر في أسلوبه يغير في التركيب الأسلوبي للنمط اللغوي.

ويظهر أثر التّحويلات الأسلوبيّة ماثلا بين الخبر والإنشاء في النحو العربي من خلال النظر في حركة إعراب المنادى أو بنائه، فهناك أسماء محددة في النداء قال النحويون إنها منصوبة، وهي ثلاثة أنواع:

1. النكرة غير المقصودة، ويشهد عليها قول الشاعر:

فيا رَاكِباً إما عَرَضْتَ فَبَلغَن نَدَامَايَ من نجرانَ ألا تَلاقِيَا[1]

2. المضاف، نحو: (ربنا اغفر لنا).

3. المنادى الذي يفتقر إلى ما يُتم معناه، وهو ما سماه بعضهم "الشبيه بالمضاف"، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: (يا طالعاً جبلاً).

ومنها ما هو مبني على ما يرفع به لو كان معرباً وهو العلم، نحو: (يا عليُّ) النكرة المقصودة، نحو: (يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ)[2].

ومنها ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان:

الأول: أن يكون علما مفرداً موصوفاً بابن متصلاً به مضافاً إلى علم، نحو (يا خالدُ بن الوليد).

---

[1] ينظر البيت في المفضل الضبي، 1976، **المفضليات**، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط5، 156، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 251/1، والبغدادي، **خزانة الأدب**، 313/1، والأشموني، **شرح الأشموني**، 206/3.

[2] سورة الأنبياء: 69.

والثاني: أن يتكرر، نحو (يا سعدُ سعد).

وهذا الاختلاف في أصل جملة النداء جعل نفراً من علماء العربية المحدثين يعيدون النظر في جملة النداء بأكملها. فعبد الرحمن أيوب مثلاً يرى أن الجملة العربية تنقسم إلى قسمين:

جملة إسنادية وهي ما توجد فيها العناصر الإسنادية في الإفادة، وجملة غير إسنادية، وتشمل (جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب)، ويرى أن هذه الجمل لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارة فعلية، ومنهم من أطلق عليها "جملة فعلية غير إسنادية"[1].

ويرى مهدي المخزومي[2] أن أسلوب النداء يتكون من أداة نداء ومنادى، وهذا هو أسلوب النداء ولا يؤدى هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ، وأن حذف الأداة وإقامة الفعل الذي قدّروه يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء، ويتحول الكلام به من كونه إنشاء إلى كونه خبراً.

على أنه يمكن تفسير سبب نصب المنادى في حالاته السابقة، ولكن لا يمكن لهم أن يفسروا بناء المنادى العلم والشبيه بالمضاف على الضم، بينما يمكن تفسير ذلك بالتّحويل الأسلوبي، فالعربي عندما يغير في أسلوبه من الخبر إلى النداء فإن حركة المنادى تتغير تبعاً لذاك؛

يذهب النحويون إلى أن الأصل في محله هو النصب، إلا إنهم لم يعللوا هذه الظاهرة اللغوية تعليلاً كافياً، فقد ذكر ابن الأنباري مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين حاول أن يبين فيها الخلاف في المنادى المفرد العلم معرب أو مبني[3]. وقد ترك النحويون ما يشير إلى الجملة الفعلية المحذوفة عندما قالوا بأن المبني على الضم في محل نصب.

---

[1] انظر: أيوب، عبد الرحمن، 1957، **دراسات نقدية في النحو العربي**، القاهرة 129، والسامرائي، إبراهيم، 1980، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 211.

[2] انظر: المخزومي، مهدي، 1980، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، بيروت، ط2، 38.

[3] انظر: الأنباري، **الإنصاف**، 323/1.

وقد يخرج النداء عن معناه الأصلي وهو طلب استجابة المدعو على الداعي بأحد حروف مخصوصة إلى معان أخرى، كالاستغاثة، نحو: (أولى القوة للضعفاء)، والتعجب، نحو: (يا لجمال الربيع!)، والندبة، نحو: (واكيدي، يا ولداه!)، والاختصاص، نحو: (بعلمكم أيها الشباب يعتز الوطن وينهض)[1].

2.3 التّحويلات الأسلوبيّة في بابي التحذير والإغراء

يتناول هذا الباب مبحثين من المباحث التي يجري فيها تحوّل أسلوبي يـؤدي إلى تحويل تركيب الجملة ودلالتها، وسيتم تناول كل مبحث منهما منفرداً لما بينهمـا من الفرق الدلالي.

1.2.3 التحذير

ومما يحمل على المفعول به باب التحذير، ويتم فيـه نـصب الاسـم بفعـل محذوف لا يظهر، والتحذير في اللغة يعني التحرّز، جاء في اللسان: "الحِذر والحَذَر: الخيفة.... الحذَرُ والحذْر التحرز"[2].

وحمل هذا المعنى بعض النحويين إلى تعريفه تعريفاً دلالياً، يقول الـسيوطي في الهمع[3]: إنه " إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ(إيا)، أو ما جرى مجراها".

فدلالة التحذير تكون بتخويف المخاطب أو إلزامه الاحتراز من أمر مكـروه، وهذا التعريف يفيد في الدلالة، أما في التركيب فقد دعا بعض النحويين إلى تعريفـه تعريفا تركيبيا، أي أنه منصوب بفعل مضمر، يقول ابن الحاجب[4]: "وهـو معمـول بتقدير (اتق)، تحذيرا مما بعده، أو ذكر المحذر منه مكررا، نحو (إياك والأسـد)، و (إياك وأن تحذف)، و(الطريق الطريق)".

نستنتج من هذا التعريف أن أسلوب التحذير يتكون من (محذر) وهو المتكلم، و(محذر) وهو المخاطب، و(محذر منه) وهو الفعل أو ما يراد التحذير منه كالـشر وغيره.

---

[1] انظر: عتيق، **علم المعاني والبيان والبديع**، 111. ابن هشام، **أوضح المسالك**، 46/4.

2 ابن منظور، **لسان العرب**، 175/4.

3 السيوطي، **الهمع**، 22/2.

4 ابن الحاجب، **شرح الكافية**، 5/2.

ويقع التحذير في العربية بثلاث طرق:

الطريقة الأولى: أن يذكر بلفظ (إيّا)، وفي هذه الطريقة يكون تركيبه كالآتي:

1 ـ عطف المحذر على (إيا).

ومنه قول الأعشى:

فإياكَ والمَيتاتِ لا تقرَبَنّها ولا تعبُدِ الشيطانَ واـ فاعبُدَا[1]

2 ـ خفض المحذربـ (مِنْ)، ومثاله: (إياكَ من التواني).

3 ـ نصب المحذر منه بغير عاطف

إياكَ إياكَ المِراءَ فإنه إلى الشر دَعاءٌ وللشر جالبُ[2]

ويضمر ما يليق بالحال نحو: اتق وباعد، ودع وما أشبه ذلك.

الطريقة الثانية: أن يكون اسماً ظاهراً نائباً عن (إيا) مـضافاً إلـى ضـمير المخاطب، و يكون تركيبه كالآتي:

يُجاء بالاسم الظاهر النائب عن (إيا) من غير عطف ولا تكرار فنقول:(نفسك).

يذكر الاسم الظاهر النائب عن (إيا) مع العطف، نحو:(نفسَك والأسدَ).

التكرار، مثل:(نفسَك نفسَك).

الطريقة الثالثة: أن يذكر المحذر منه مكرّراً أو معطوفاً عليـه أو بـدونهما، ويكون تركيبه كالآتي:

1 ـ مكرراً، نحو: (الأسدَ الأسدَ).

2 ـ معطوفاً، نحو: (الكسلَ والتواني).

3 ـ دون العطف والتكرار، نحو: (الأسدَ).

وعلى هذه الطرق التي يَردُ بها التحذير يكون لكل جملة منها تحويل خـاص من البنية العميقة إلى البينة السطحية، ويمكن توضيح هذا التّحويل من خلال القواعد التّحويلية الواردة في تراكيب الجمل في الطرق السابقة كما يأتي:

---

1 الأعشى، 1968، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق محمد حسين حسين، المكتب الشرقي للنـشر والتوزيع، بيروت، 103.

2 البيت بلا نسبة في سيبويه، **الكتاب**، 279/1، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 313/1، والقرشي، الفضل بن عبد الرحمن البغدادي، **الخزانة**، 465/1.

الطريقة الأولى

إذا جاء التقدير بلفظ(إيا) وفيه حالات:

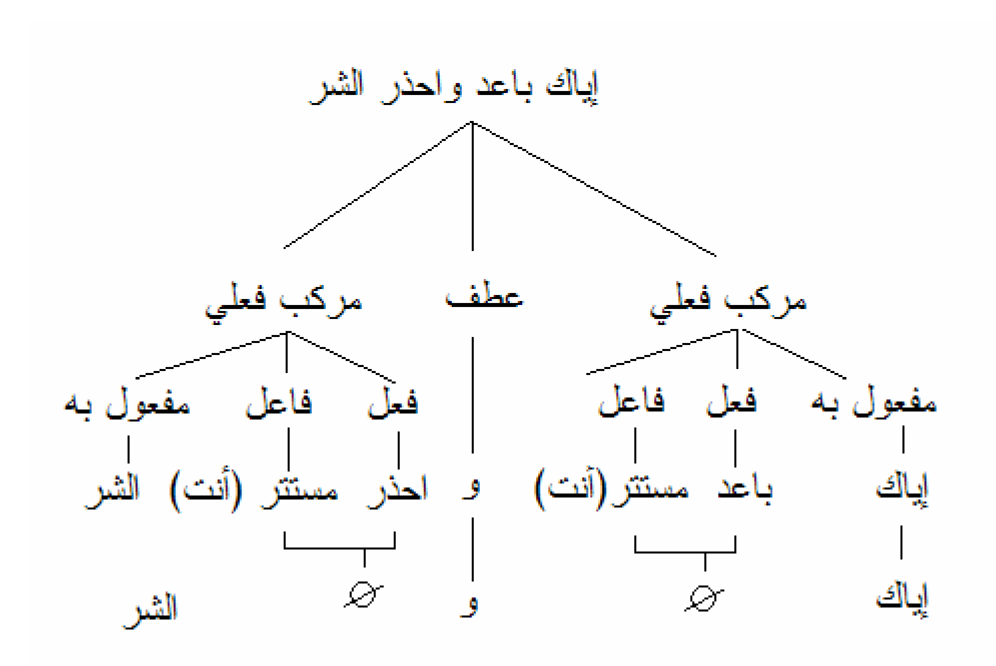
1 ـ أن يعطف المحذر منه على (إيا)، نحو:(إياك والأسد)، فالنائب لـ(إياك) فعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير فيه (اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك)، ويفسر ابن يعيش هذا التركيب في شرح المفصل[1] فيقول:"فإن قيـل كيـف جاز أن يكون الأسد معطوفاً على إياك، والعطف بالواو يقتضي الشركة في الفعـل والمعنى، ألا تراك تقول:(ضربت زيداً وعمراً)، فالضرب واقع بهما جميعا، وأنـت ههنا لا تأمر بمباعدة الأسد على سبيل التحذير، كما أمرته بمباعدة نفسة على سـبيل التحذير، فيكون المخاطب محذورا مخوفا، كما كان الأسد محذورا مخوفا، فالجواب أن البعد والقرب بالإضافة، فقد يكون الشيء بعيدا بالإضـافة إلـى شـيء وقريبـا بالإضافة إلى شيء آخر غيره، وههنا إذا تباعد عن الأسد فقد تباعـد الأسـد عنـه فاشتركا في البعد".

وعلى هذا يكون (إياك) اسماً منصوباً على التحذير، على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره (اتق) أو(باعد)، والأسد معطوفاً على (إياك) في البنية العميقة للجملة، ولعل تفسير العرب لوجود بنية عميقة تتوافر فيها عناصر الإسـناد (الفعـل والفاعل) هنا، هو التزامهم بنظرية العامل التـي يجـب أن يتـوافر فيهـا العامـل والمعمول، وإن لم يلتفت القدماء إلى أثر التّحويـل الأسـلوبي فـي الكـلام، إلا أن الانفعال الواضح في التغيير هو الذي جعل التركيب على هذه الـصورة، فالجملـة السطحية هي (إياك و الأسد)، والجملة العميقة له هي (إياك باعد، واحذر الأسد).

وللتمثيل على هذا يمكن دراسة المثال التالي: (إياك والشرَ) فإن البنية العميقة له هي (إياك باعد واحذر الشر)، ولمعرفه التحوّل الذي طرأ علـى الجملـة يمكـن دراسة المشجر الذي يبين هذا التحوّل.

---

1 ابن يعيش، **شرح المفصل**، 312/1.



فبعد حذف الفعل من التركيب بقي أثر الفعل واضحاً في الجملة، فحُذف الفعل وبقي معموله، ولتعليل هذا النصب قال نحويو العربية إن فعله مقـدّر، وهـو فـي الحقيقة ناتج عن التّحويل في أسلوب المتحدث الذي خرج من الإخبار إلـى الأمـر، فتأثرت الحركة الإعرابية فنُصب بالتّحويل الأسلوبي.

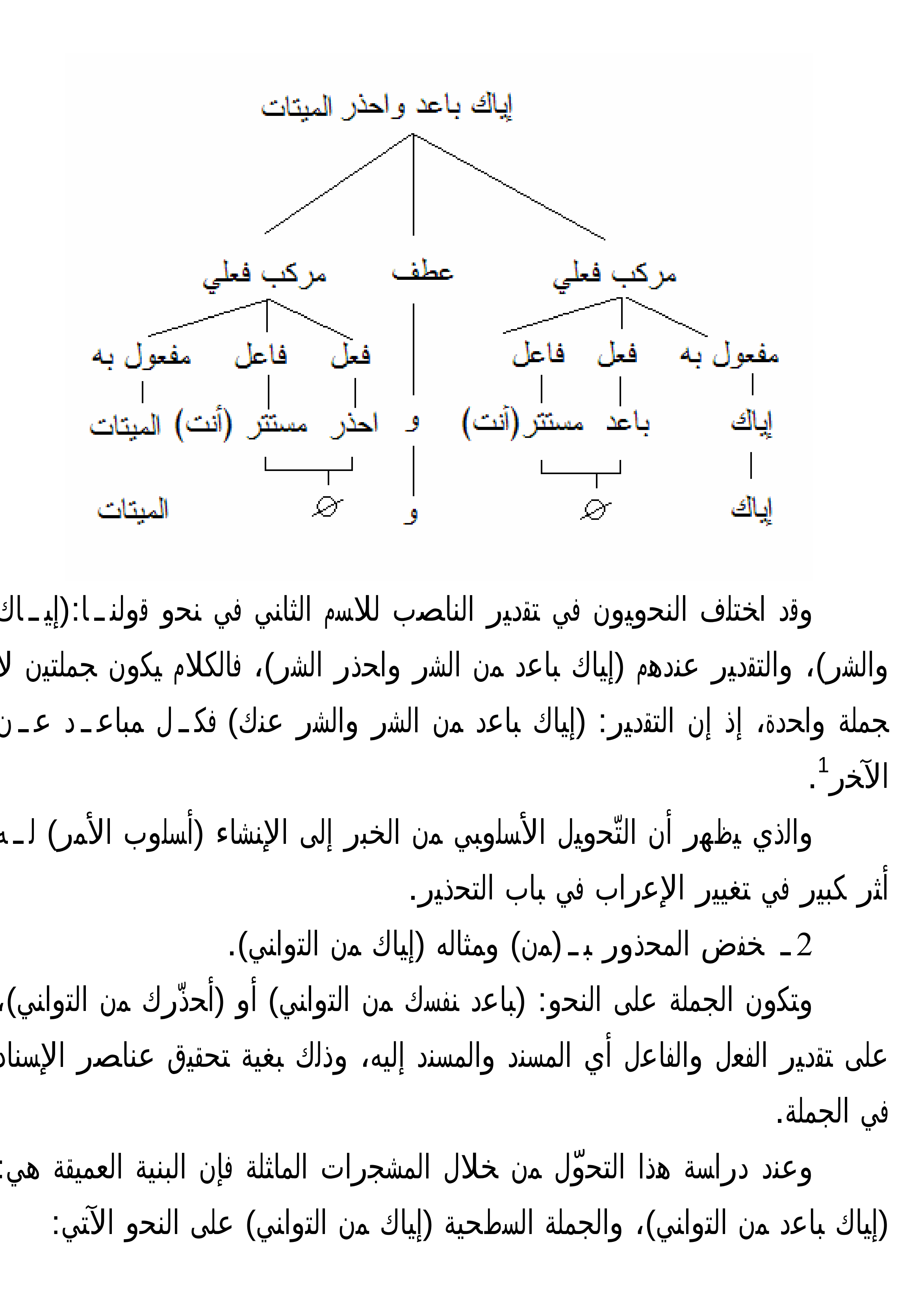
ومنه قول الأعشى:

فإياكَ والمَيتاتِ لا تقرَبَنّها ولا تعبُدِ الشيطانَ وا َ فاعبُدَا[1]

فعند استعمال الشاعر أسلوب التحذير على سبيل التخويف يبدو واضحاً أثـر التّحويل الأسلوبي.

ويمكن توضيحه كالآتي:

1 الأعشى، **ديوان الأعشى**، 103.



وقد اختلف النحويون في تقدير الناصب للاسم الثاني في نحو قولنـا:(إيـاك والشر)، والتقدير عندهم (إياك باعد من الشر واحذر الشر)، فالكلام يكون جملتين لا جملة واحدة، إذ إن التقدير: (إياك باعد من الشر والشر عنك) فكـل مباعـد عـن الآخر[1].

والذي يظهر أن التّحويل الأسلوبي من الخبر إلى الإنشاء (أسلوب الأمر) لـه أثر كبير في تغيير الإعراب في باب التحذير.

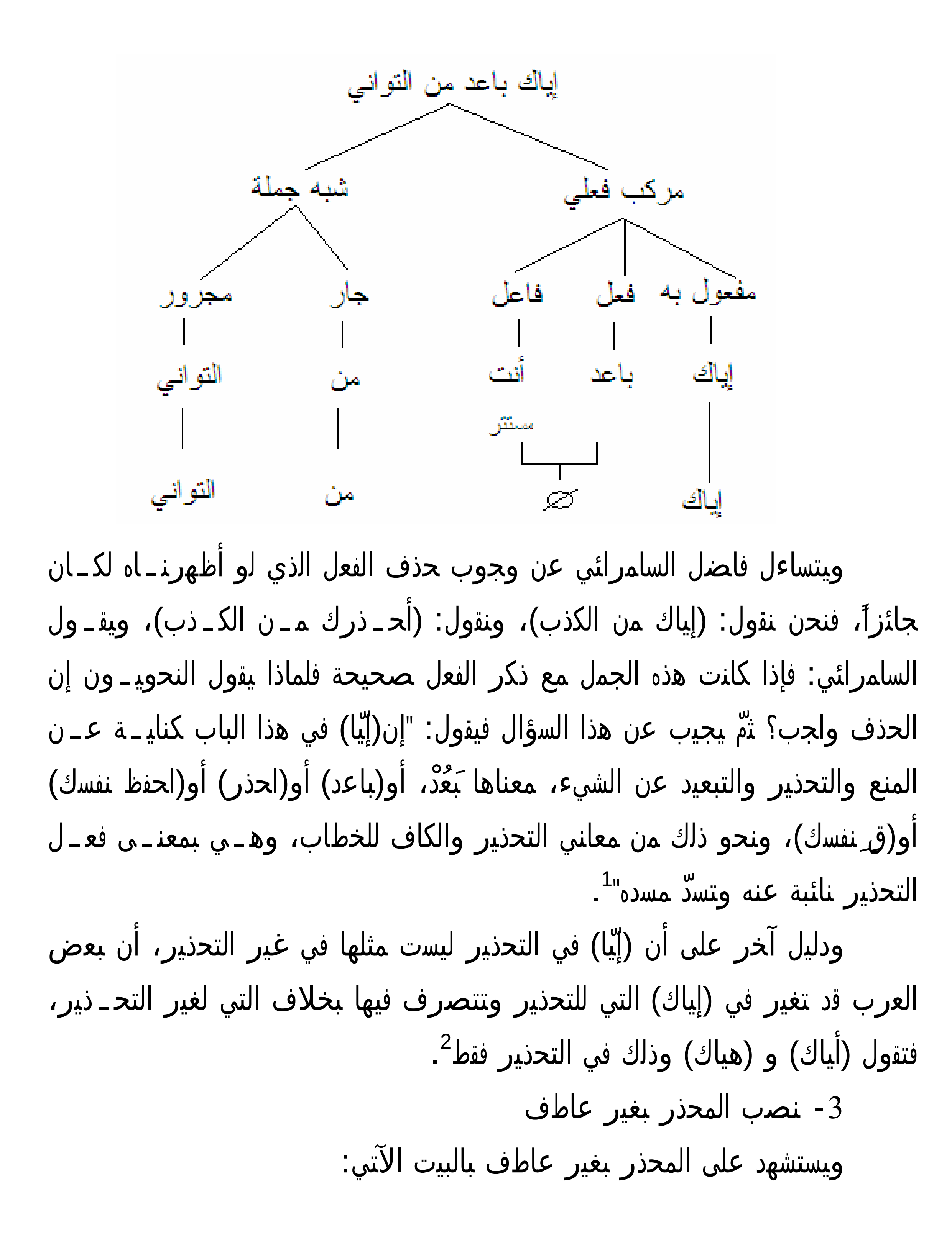
2 ـ خفض المحذور بـ(من) ومثاله (إياك من التواني).

وتكون الجملة على النحو: (باعد نفسك من التواني) أو (أحذّرك من التواني)، على تقدير الفعل والفاعل أي المسند والمسند إليه، وذلك بغية تحقيق عناصر الإسناد في الجملة.

وعند دراسة هذا التحوّل من خلال المشجرات الماثلة فإن البنية العميقة هي: (إياك باعد من التواني)، والجملة السطحية (إياك من التواني) على النحو الآتي:

---

1 ينظر: السيوطي، **الهمع**، 23/2.



ويتساءل فاضل السامرائي عن وجوب حذف الفعل الذي لو أظهرناه لكان جائزاً، فنحن نقول: (إياك من الكذب)، ونقول: (أحذرك من الكذب)، ويقول السامرائي: فإذا كانت هذه الجمل مع ذكر الفعل صحيحة فلماذا يقول النحويون إن الحذف واجب؟ ثمّ يجيب عن هذا السؤال فيقول: "إن(إيّا) في هذا الباب كناية عن المنع والتحذير والتبعيد عن الشيء، معناها بَعُدْ، أو(باعد) أو(احذر) أو(احفظ نفسك) أو(قِ نفسك)، ونحو ذلك من معاني التحذير والكاف للخطاب، وهي بمعنى فعل التحذير نائبة عنه وتسدّ مسده"[1].

ودليل آخر على أن (إيّا) في التحذير ليست مثلها في غير التحذير، أن بعض العرب قد تغير في (إياك) التي للتحذير وتتصرف فيها بخلاف التي لغير التحذير، فتقول (أياك) و (هياك) وذلك في التحذير فقط[2].

3- نصب المحذر بغير عاطف

ويستشهد على المحذر بغير عاطف بالبيت الآتي:

---

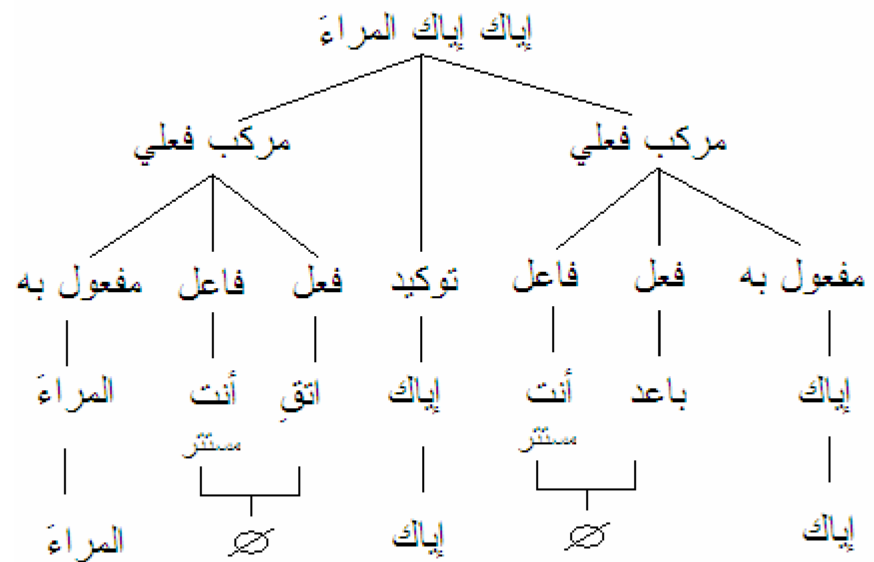
1 السامرائي، **حذف الفعل في الإغراء والتحذير**، 173.

2 انظر: المرجع نفسه، 176 وما بعدها.

إياكَ إياكَ المِراءَ فإنه   إلى الشر دَعاءٌ وللشرِ جالبُ[1]

والتقدير المراء بحرف العطف، أو من المراء بحذف حرف الجر، ويـذهب سيبويه[2] إلى تقدير فعل غير الفعل الذي نصب (إياك)، وعلى هـذا التقـدير يكـون (إياك)، ثم قدّر اتق المراء. وعلى هذا ينصب المحذور بغير حرف عطف ولا حرف جر، يقول سيبويه: "كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعـلا آخـر فقـال: اتـق المراء"[3].

ويمكن أن يتبين التحوّل الأسلوبي في هذا البيت كما يأتي:



لقد حمّل النحاة النص ما لم يحتمل، فقدروا هذه الأفعـال، والحـق أن هـذا التحوّل في البنية ناتج عن التّحويل الأسلوبي الذي سلكه المتكلم.

الطريقة الثانية:

أن يكون المحذور اسما ظاهرا نائبا عن (إيا) مضافا إلى ضمير المخاطب:

---

1 البيت بلا نسبة في سيبويه، **الكتاب**، 279/1، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 313/1، وللفـضل بن عبد الرحمن القرشي، في البغدادي، عبد القادر، (1299هـ)، **خزانة الأدب**، طبعة بولاق، 465/1.

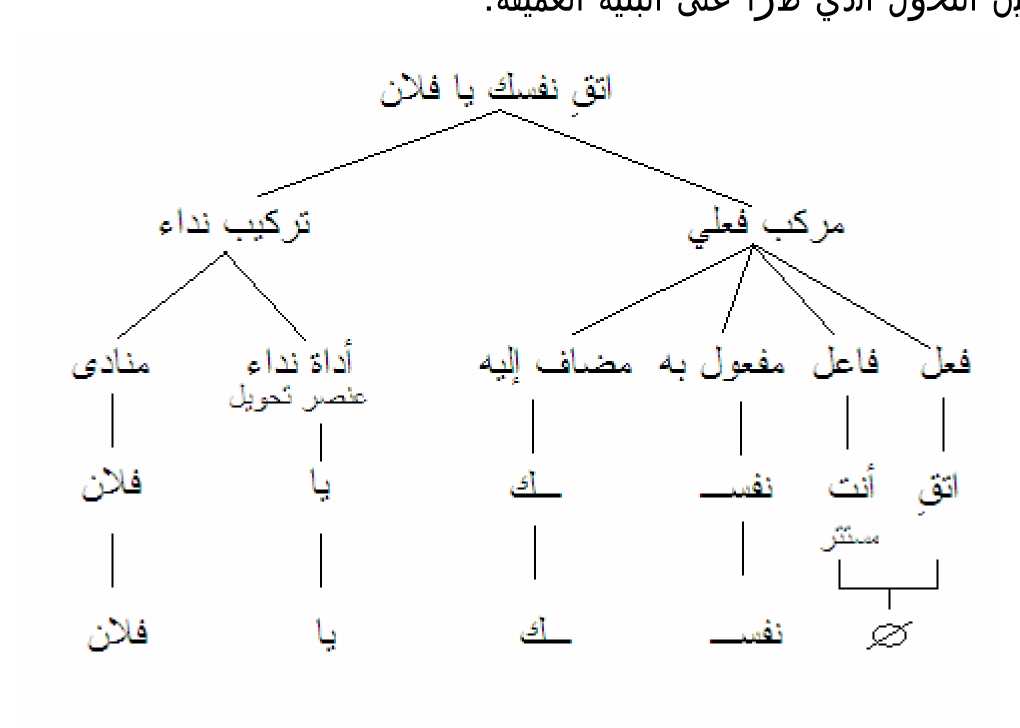
2 انظر: سيبويه، **الكتاب**، 279/1.

3 المرجع نفسه، 279/1.

1. يذكر الاسم الظاهر النائب عن (إيا) من غير عطف ولا تكرار، فنقـول: (نفسك يا فلان) أي (اتق نفسك).

فالانفعال الذي يظهر على المتكلم من خلال التركيب يبين أن هذا التركيـب كان (هذه نفسُك)، ولما لم يرد المتكلم الإخبار حوّل في أسلوبه، فاسـتعمل أسـلوب التحذير بدلا من أسلوب الإخبار، فتحوّل التركيب أيضا لتحـول الدلالـة، فتغيـرت الحركة الإعرابية للدلالة على التحوّل الأسلوبي الذي أحدثه المتكلم عندما أراد أمـر المخاطب ولم يرد إخباره.

فالبنية العميقة لتركيب (نفسك يا فلان) هي (اتق نفسك يا فلان)، والمـشجر الآتي يبين التحوّل الذي طرأ على البنية العميقة:



فجرى حذف الفعل والفاعل وبقيت علامة النصب الظاهرة على المفعول بـه للدلالة على حذف العامل فيه، وكان من الممكـن بـأن القـول نـصب بالتّحويـل الأسلوبي.وهناك تحول أيضا في جملة النداء، وقد مر توضيحه في باب النداء.

2ـ يؤتى بالاسم الظاهر النائب عن (إيا) مع العطف، نحو: (نفسَك والأسـدَ) ويكون التقدير (ق نفسك واحذر الأسدَ)، ويُلحظ التّحويل من خلال المشجر الآتي:

قِ نفسك واحذر الأسد

مركب فعلي — عطف — مركب فعلي

فعل | فاعل | مفعول به | مضاف إليه | عطف | فعل | فاعل | مفعول به
قِ | أنت مستتر | نفســ | ـك | و | احذر | أنت مستتر | الأسد
∅ | نفســ | ـك | و | ∅ | الأسد

ومنه قول العرب "ماز رأسك والسيف".

والمراد بقوله (ماز) (مازن)، ثم رخم، ولم يكن اسم الـذي خوطـب بهـذا (مازنا)، ولكنه من بني مازن بن العنبر بن عمر بن تميم، وكان اسمه (كراماً) أسر بجير القشيري فجاءه قنعب اليربوعي ليقتله، فمنعه المازني منه فقال للمازني : (ماز رأسك والسيف)، إذ كان من بني مازن[1].

وهناك رواية أخرى أوردها صاحب مجمع الأمثال عن الأصمعي وهـي أن الأصمعي قال: أصل ذلك أن رجلا يقال له مازن أَسَرَ رجلا، وكان يطلب المأسـور يدخل فقال له ماز، أي مازن، رأسك والسيف، فنحى رأسه، فضرب الرجـل رأس الأسير[2].

فالمحذر هنا لا يريد أن يُخْبِر المحذر عن رأسه والسيف، أي أن يقـول لـه (رأسك والسيف) على تقدير (هذا)، بَل حوّل في أسلوبه فَبَـدَل اسـتخدام الإخبـار استخدم التحذير الذي هو أسلوب أمر، والأمثلة على هذا النوع من التحوّل كثيرة؛ لذا كان من الممكن تقدير بنية عميقة أخرى لهذا المثل، وهذا ما تنبه إليه المثل وعلـى

1 انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 314/1.

2 انظر : الميداني، **مجمع الأمثال**، 279/2.

كل معنى يتحول إليه يكون الإعراب المناسب والتبرير المناسب للحركة الإعرابية، فقال بعضهم في (ماز رأسك والسيفَ) نصب الرأس بفعل مضمر، و(السيف) مفعول معه، على تقدير (دع رأسك مع السيف)، ويجوز أن يكون التقدير (اتق رأسك يصل السيف، واتقِ السيف أن يصل رأسك)، فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر، وفي هذا التقدير تكلّف، وكان من الأولى أن يقول: نصب المتكلم (رأسَك) لما حوّل أسلوبه الكلامي، حيث وجه الكلام الرفع، لكنه غيّر في أسلوبه من الإخبار إلى التحذير.

3. التكرار ومنه قولك: (نفسَك نفسَك)

فينتصب الأول بحذف الفعل والفاعل والتقدير (قِ نفسك) و (نفسك) الثانية توكيد للأولى، وهنا تحويل أسلوبي فغيّر العربي في أسلوبه، فتغيرت لذاك الحركة الإعرابية، ولعل الأصل في هذه العبارة (هذه نفسُك) بالرفع، ولما لم يرد المتكلم الإخبار بل انفعل للموقف فغير في أسلوبه من الخبر إلى الإنشاء، وتغيرت لذلك الحركة الإعرابية من الرفع إلى النصب في كلمة (نفسك)، ويمكن ملاحظة التحوّل الأسلوبي الذي حدث من خلال المشجر الآتي:

قِ نفسك نفسك

مركب فعلي — عنصر توكيد

فعل | فاعل | مفعول به | مضاف إليه | توكيد | مضاف إليه

قِ | أنت مستتر | نفس | ك | نفس | ك

∅ | | نفس | ك | نفس | ك

الطريقة الثالثة:

أن يذكر المحذر منه مكرراً أو معطوفاً أو كليهما أو بدونهما

1. مكرراً، ومنه قولنا: (الأسدَ الأسدَ) و (الجدارَ الجدارَ)

والتقدير (احذر الأسدَ أن يصادفك)، و(احذر الجدار أن ينال منك) "فحُـذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم، ودلالة الحال وما جرى من الـذكر عليهـا، فـإذا كرروا هذه الأسماء لم يجز ظهور هذه الأفعال العوامل فيها؛ لأن المفعول الأول لما كرر شبّه بالفعل فأغنى عنه وصار بمنزلة (إياك) النائب عن الفعل"[1].

ويرى سيبويه[2] أن المتكلم إذا شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: (احذر الجدار) في (الجدارَ الجدارَ) و(لا تقرب الأسد) في (الأسدَ الأسدَ) و(خل الطريق) في (الطريق الطريق) ويتمثل بقول جرير :

خَل الطريقَ لمن يَبْني المَنَارَ بها   وابرُز بِبَرْزَة حيثُ اضْطَرَكَ الْقَدَرُ[3]

والشاهد في البيت قوله (خل الطريق)، حيث أظهر العامل وهو قوله (خـل) في التحذير؛ لأن المحذر منه غير متكرر ولا معطوف عليه، وهو قوله: (الطريقَ).

ورد في شرح الرضي على الكافية "وأما الثاني أعني المحذر منه المكـرر، فيكون ظاهرا ومضمرا، نحو:(الأسد الأسد) و (نفسك نفسك) و (إياك إياك) و (إيـاه إياه) و(إياي إياي)، سواء أكان الظاهر مضافاً أم لا، والمضمر متكلماً أو مخاطبا أو غائبا. وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم، نحو: (احذر الأسدَ الأسدَ)، و (إيـاكَ إياكَ احذرْ)، نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل"[4]

ويمكن التمثيل على المكرر بالمشجر الآتي:

البنية السطحية: الأسد الأسد

البنية العميقة : احذر الأسد الأسد

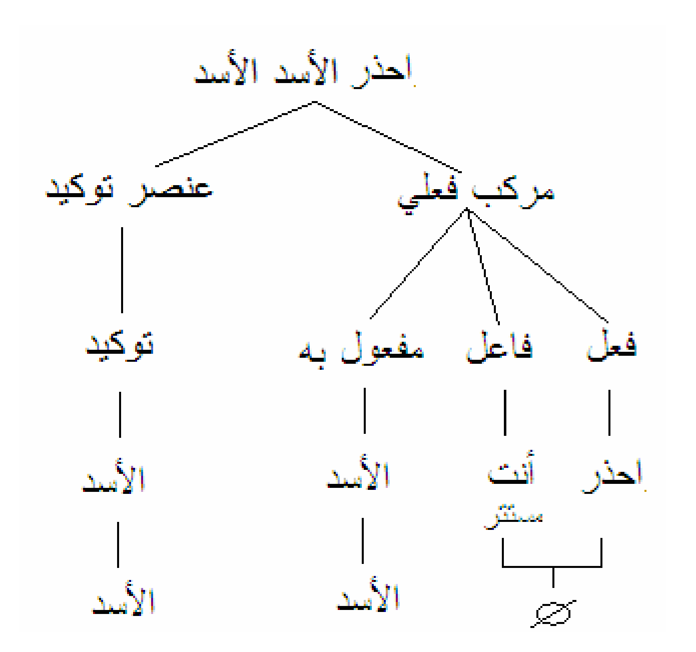
---

1 ابن يعيش، **شرح المفصل**، 32/1.

2 سيبويه، **الكتاب**، 254/1.

3 جرير، ابو حرزة جرير بن عطية، 1969، **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيـب، تحقيـق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف مصر، 284.

4 الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، 7/2.



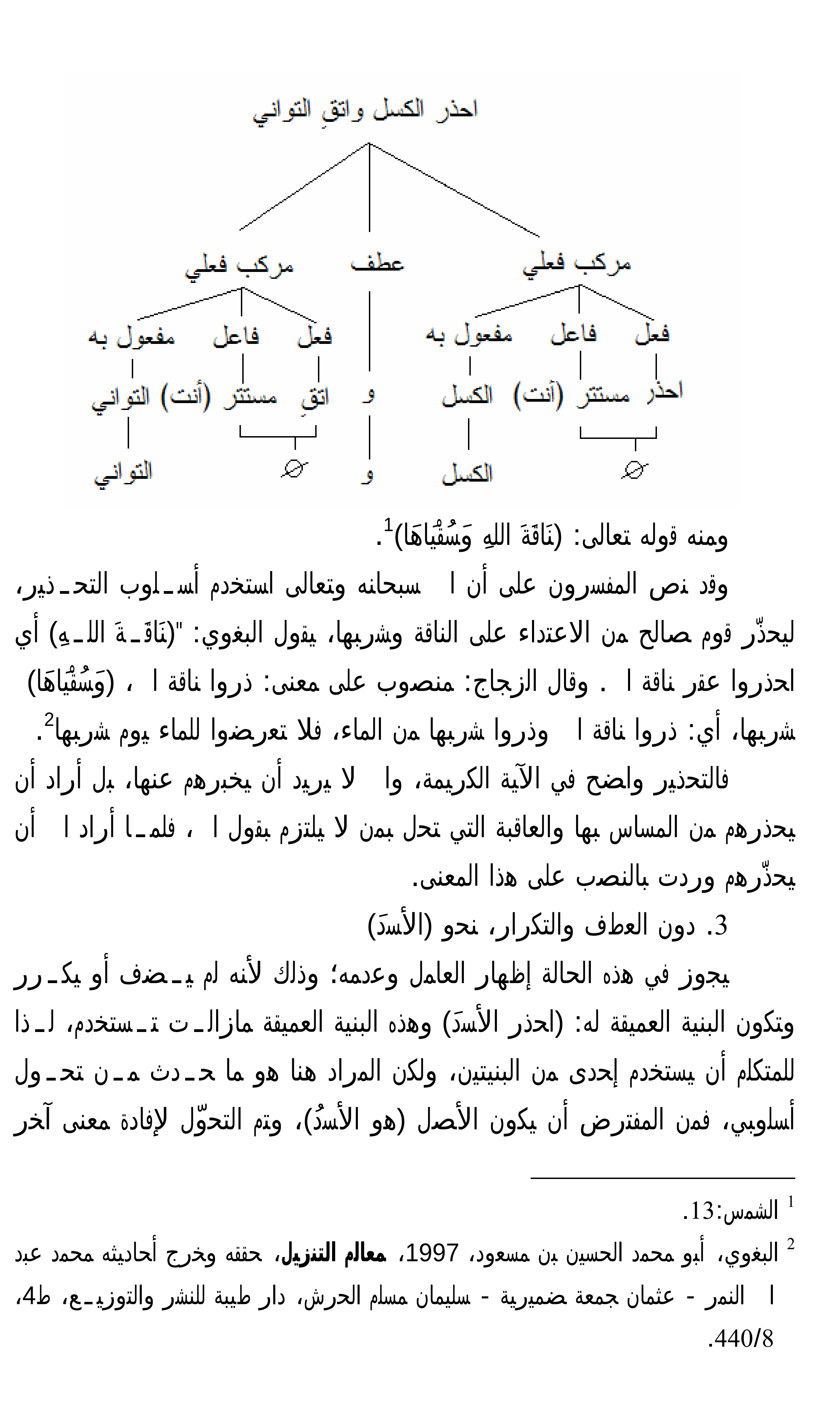
إن التحوّل الأسلوبي الذي طرأ على الجملة الإخبارية ذات الأصل المفترض (هذا الأسدُ الأسدُ)، أدى إلى تحولها إلى جملة إنشائية تحذيرية، وذلك للدلالة على تحوّل الأسلوب الذي طرأ فيها، فجاءت الحركة الإعرابية للدلالة على هذا التحوّل.

ويفترض يحيى العبابنة أن تركيب التحذير تركيب إخباري فيقول:"فالأصل في جملة التحذير أن تكون إخباراً، فقولنا: (النارَ النارَ)، دخلها الانفعال النفسي فغير إعرابها من الرفع إلى النصب، إضافة إلى ما دخلها من عنصر التنغيم وهو تحويل أسلوبي بحد ذاته"[1].

والظاهر من النص أن للتحول الأسلوبي أثراً كبيراً في بنية الجملة، وبالتالي تفسير بعض الحركات الإعرابية التي يتناولها هذا البحث.

2. معطوفاً، نحو : (الكسلَ والتواني)، هذه البنية السطحية، وتكون البنية العميقة قبل التّحويل (احذر الكسل واتق التواني)، فهذا التّحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية تم لتحقيق التحوّل الأسلوبي بين الخبر والإنشاء، ويتبين هذا من خلال المشجّر الآتي:

1 العبابنة، **أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية**، 29.



ومنه قوله تعالى: (نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا)[1].

وقد نص المفسرون على أن ا سبحانه وتعالى استخدم أسـلوب التحـذير، ليحذّر قوم صالح من الاعتداء على الناقة وشربها، يقول البغوي: "(نَاقَـةَ اللـهِ) أي احذروا عقر ناقة ا . وقال الزجاج: منصوب على معنى: ذروا ناقة ا ، (وَسُقْيَاهَا) شربها، أي: ذروا ناقة ا وذروا شربها من الماء، فلا تعرضوا للماء يوم شربها[2].

فالتحذير واضح في الآية الكريمة، وا لا يريد أن يخبرهم عنها، بل أراد أن يحذرهم من المساس بها والعاقبة التي تحل بمن لا يلتزم بقول ا ، فلمـا أراد ا أن يحذّرهم وردت بالنصب على هذا المعنى.

3. دون العطف والتكرار، نحو (الأسدَ)

يجوز في هذه الحالة إظهار العامل وعدمه؛ وذلك لأنه لم يـحذف أو يكـرر وتكون البنية العميقة له: (احذر الأسدَ) وهذه البنية العميقة مازالـت تـستخدم، لـذا للمتكلم أن يستخدم إحدى من البنيتين، ولكن المراد هنا هو ما حـدث مـن تحـول أسلوبي، فمن المفترض أن يكون الأصل (هو الأسدُ)، وتم التحوّل لإفادة معنى آخر

---

[1] الشمس:13.

[2] البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، 1997، **معالم التنزيل**، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد ا النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيـع، ط4، 440/8.

غير الإخبار، فالمراد هنا التحذير، وبقي دليله وهو حركة النصب التي تظهر علـى المحذّر منه.

البنية السطحية: الأسدَ

البنية العميقة: احذر الأسدَ

احذر الأسد

مركب فعلي

فعل فاعل مفعول به

احذر أنت الأسدَ

مستتر

∅ الأسدَ

وقد تحدث تحولات أخرى في هذا الباب نحو: التّحويل بالتوسيع، ويكون هذا التحوّل في دلالة لفظة (إياك)، إذ تتوسع دلالتها فتصبح دالة على الفعل أيضاً، يرى النحويون أن هذه اللفظة لا تكون إلا في حالة النصب، وإذا جاءت في الأمر، فـإن دلالتها تكون على وجود الفعل، وذلك أن الأمر لا يكون إلا بالفعل، يقول المبـرد[1]: "فلما كانت إياك لا تقع إلا اسماً لمنصوب كانت بدلاً من الفعل، دالةً عليه، ولم تقـع هذه الهيئة إلا في الأمر؛ لأن الأمر كله لا يكون إلا بفعل. وذلك قولك: إياك والأسد يا فتى، وإنما التأويل: اتق نفسك والأسد. وإياك منصوب بالفعل؛ لأنه والأسد متقيان. وكذلك: إياك والصبي، وإياك ومكروه عبد ا ، وإن أكدت رفعت إن شئت، فقلـت: إياك أنت وزيدٌ؛ لأن مع إياك ضميراً، وهو الضمير الذي في الفعل الذي نصبها، ألا ترى أن معنى إياك إنما هو: احذر، واتق، ونحو ذلك".

1 المبرد، **المقتضب**، 180.

ونص سيبوية على توسع هذه الدلالة، فقال: "وإياك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك، نحو (الحذر الحذر)"[1].

2.2.3: باب الإغراء

ومما ينصب بفعل مضمر المغرى به في أسلوب الإغراء، ويقع نصب الاسم بإضمار فعل تقديره (الزم) ويعرّفه النحويون بأنه: "تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله"[2]، على خلاف دلالة التحذير التي يراد بها تحذير المخاطب من أمر مكـروه ليتجنبه.

ويسري على إضمار الفعل في حالتي التكرار والعطف حكم الوجوب كقولهم: (العهدَ العهدَ) و(الجدارَ والصبيَ)، أما حين يكون المغرى به منفردا، فيسري عليـه حكم الجواز، نحو (أخاك).

1. التكرار:

ومن أمثلة التكرار قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِن مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إلى الهَيجَا بغَيرِ سِلاَحِ[3]

الشاهد في البيت أن الشاعر نصب (أخاك) الأولى لأنها مفعـول بـه لفعـل محذوف وجوباً تقديره (الزم)، و(أخاك) الثانية توكيد للأولى، لتصبح العبارة (أخاك أخاك)، على تقدير فعل لازم الإضمار هو(الزم)، وسبب هذا أن (أخاك) مكرر.

وينطبق عليه ما ينطبق على التحذير من تحول أسلوبي، ففي البيت الـسابق تحوّل الأسلوب الإخباري إلى أسلوب إنشائي وهو الإغراء، فنصب (أخـاك)، ولـو كان المراد الإخبار لقال: (أخوك).

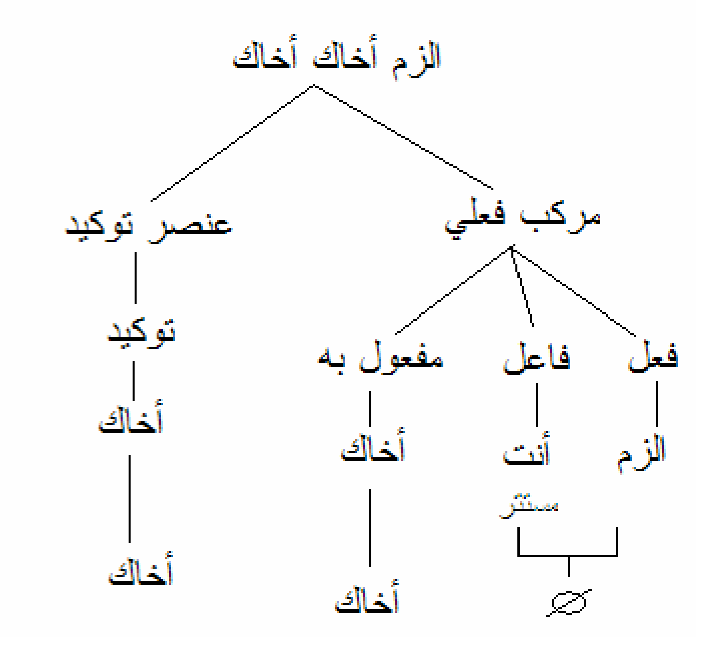
ويمكن تمثيله بالمشجر الآتي:

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 275/1.

[2] ابن هشام، **أوضح السالك**، 79/4.

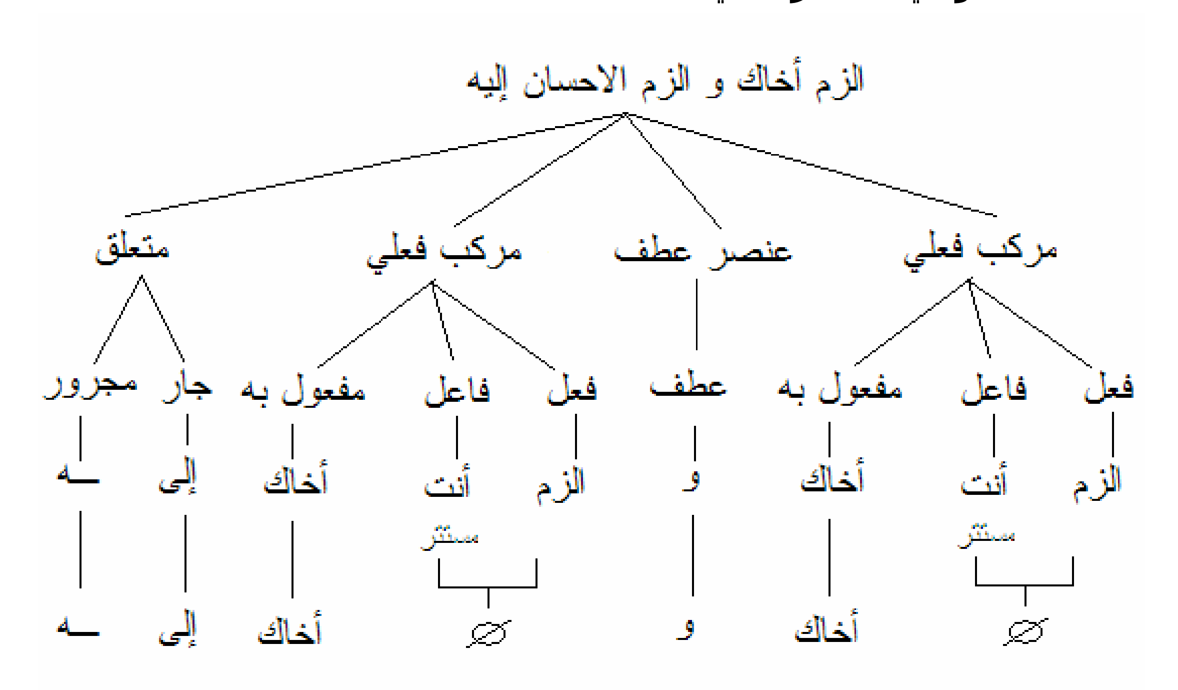
[3] البيت لمسكين الدارمي في ابن هشام، **أوضح المسالك**، 79/4.



2. المعطوف:

ومن أمثلة المعطوف قولك: (أخاك والإحسان إليه)

يتم نصب (أخاك) بفعل مضمر تقديره (الزم). ونتيجة للتحول الأسلوبي تحول مبنى الجملة، فالبنية العميقة (الزم أخاك و الزم الإحسان إليه)، وتم التحوّل في هـذه الجملة كما يبدو في المشجر الآتي:

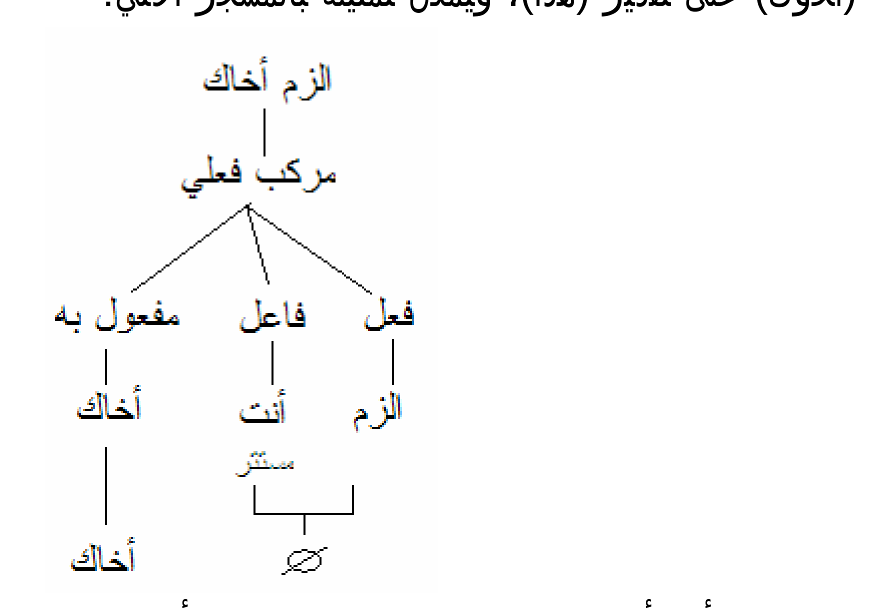


والحق أن معنى الإغراء واضح في التركيب، ولو أراد الإخبار لرفع، لكنـه لما حوّل في أسلوبه من الخبر إلى الإنشاء نصب.

3. منفرد من غير عطف ولا تكرار:

وقد يأتي منفرداً من غير عطف ولا تكرار، كقولك: (أخاك)، وهنـا يجـوز إظهار العامل وإضماره.

وينطبق عليه ما ينطبق على التحذير من تحول أسلوبي، وهنا تحول الأسلوب الإخباري إلى أسلوب إنشائي، ويتمثل بنصب (أخاك)، ولو كان المراد الإخبار لقال (أخوك) على تقدير (هذا)، ويمكن تمثيله بالمشجر الآتي:



وويأخذ أسلوب الإغراء حكم التحذير غير أن التحذير يكون من أمـر يجـب الاحتراز منه، والإغراء يكون بلزوم ما يحمد فعله، ولا يكون بـ(إيا)، وشواهده في اللغة كثيرة.

والجامع بين هذه الشواهد أن المتكلم عندما يغير أسلوبه الكلامي من الخبـر إلى الإنشاء ينصب؛ لأنه ينفعل نفسيا مع الموقف فيغير في أسلوبه وبالتـالي يتغيـر الإعراب إلى النصب تبعاً لهذا التحوّل الأسلوبي.

3.3 التّحويلات الأسلوبيّة في باب الاختصاص

الاختصاص في اللغة مصدر الفعل اختص، "خَصه بالشيء يخُصه خَصاً ... واختصه أفرده به دون غيره، ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص لـه إذا انفـرد به"[1]

ويعرفه النحويون بأنه: "قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر ... على صورة النداء لفظاً توسعاً، كما جاء الخبر على صورة الأمر، والأمـر علـى صورة الخبر، والخبر على صورة الاستفهام، و الاستفهام على صورة الخبر"[2].

وعرّفه ابن هشام[3] بأنه "اسم معمول لأخص واجب الحذف"، وهذا التعريـف دقيق من ناحية تركيبية، لأن أسلوب الاختصاص يقوم على حذف العامل، وقـدرت العرب هذا الفعل؛ لتسويغ الحركة الإعرابية الظاهرة على المخصوص.

ومن الاختصاص ما يحمل على النداء، ومنه ما يحمل علـى المفعـول بـه مباشرة، فهو على أقسام هي:

1 . المنقول عن النداء مباشرة، وهو ما يقع بـ (أيها) و (أيتها)، كمـا فـي قولنا: (أنا أفعل كذا أيها الرجل)، ويكون معمولاً لفعل مقـدر تقـديره (أخـص) أو (أعني)، وقد بالغ بعض النحويين في حملهم له على النداء، حتى قال بعـضهم إنـه منصوب بـ (يا) مقدرة مجردة من معنى النداء، وإلا كان منادى حقيقـة لا منقـولا عن جملة النداء[4]. وفي هذا تحويل أسلوبي، من أسلوب إنشائي إلى أسلوب إنـشائي آخر، أي من النداء إلى الاختصاص باستخدام أداة نـداء واحـدة، تعرضـت إلـى التضييق، أي تضييق دلالتها من معنى النداء إلى معنى الاختصاص.

ويشترط في هذا التّحويل أن يكون بلفظ (أيها) و (أيتهـا) للمفـرد والمثنـى والجمع، ويكون مبنيا على الضم في محل نصب، والناصب له فعل محذوف وجوبا،

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، 24/7.

[2] الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 274/3-275.

[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، 72/4.

[4] ينظر: ابن الحاجب، **شرح الكافية**، 393/1، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 276/3.

وجملته المقدرة في محل نصب، والناصب له تقديره (أخص) أو (أعني)، أو ما يدل على الاختصاص، وجملته المقدرة في محل نصب وجوباً على الحال، أو جملة معترضة. وهذا مذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه[1]، فهو يقول: "فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً؛ لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حرف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء".

ومن الشروط أيضاً، أن يكون كل من (أيها) و(أيتها) منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب على النداء، وهذا مذهب الأخفش، وقال: "لا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي ا عنه (كلّ الناس أفقه منك يا عمر)" [2]. وأن يكون كلّ من (أيها) و (أيتها) اسماً معربا مرفوعا، وإنه يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أو أن يكون مبتدأ حذف خبره[3].

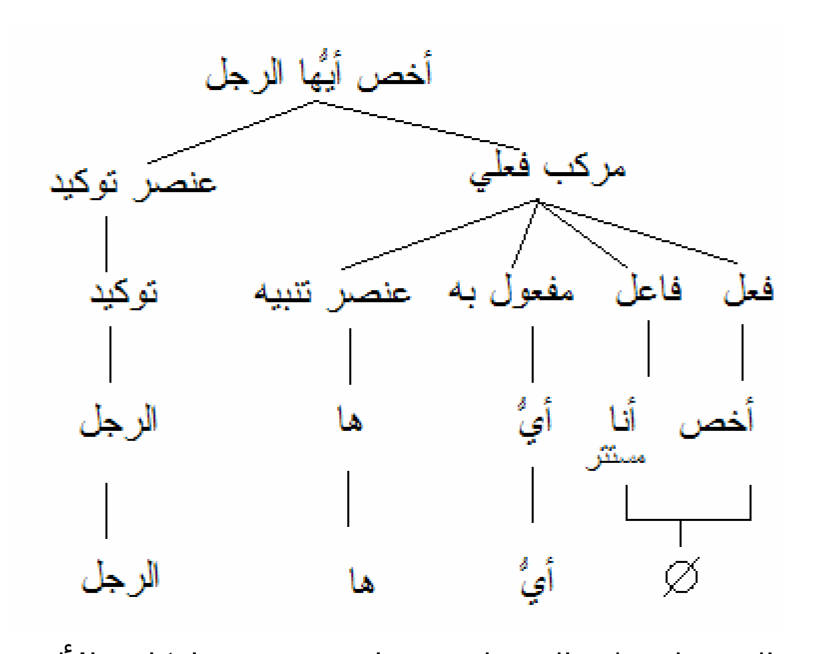
ومن أمثلته قول العربي: (اللهم اغفر لنا أيّتُها العصابة)، و(أنا أفعل كذا أيها الرجل)، ولا تحتمل هذه الأبنية دلالة النداء، بل تحمل دلالة الاختصاص؛ لإفادة التأكيد، فـ(أيها) مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره (أخص)، فبنيته العميقة هي : أخص أيها الرجل وطرأ عليها التحوّل الآتي:

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 233/2.

[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، 73/4، حاشية المحقق.

[3] ينظر: السيوطي، **الهمع**، 29/2، وابن هشام، **أوضح المسالك**، 73/4.



4. المحمول على المفعول به مباشرة، وهو ما كان بالألف واللام، ولا يحمل على النداء؛ لأن المعرّف بالألف واللام لا ينادى بالياء، يقول ابن الحاجب[1]: "المعرف بـ (أل) ليس منقولا عن النداء لأن المنادى لا يكون ذا لام".

وعلى هذا يتم التحوّل الأسلوبي من خلال افتراض البنية العميقة التي تعرضت للحذف حتى تتكون البنية السطحية المستخدمة الآن، فقولنا: (نحن العربَ أقرى الناس للضيف)، كان الأصل المفترض لهذا أو البنية العميقة له (نحن "أعني" العربَ...).

ويمكن التمثيل عليه بالمشجر الآتي:

---

[1] الصبان، **حاشية الصبان على الأشموني**، 276/3.

نحن أعني العربَ
مركب اسمي
مبتدأ
خبر
نحن
مركب فعلي
نحن
أعنى
أنا
مستتر
العربَ
نحن
∅
العربَ

وحتى لا نعني أنفسنا في تقدير الجملة، لنا أن نقول إن أصل التركيب (نحـن العربُ)، ولما كان المتكلم لا يرد الإخبار خالف إلى النصب؛ فغير في أسلوب كلامه من الخبر إلى أسلوب انفعالي وهو الفخر الذي يقع تحت أسلوب الاختصاص.

5. ما يحتمل الأمرين (الحمل على النداء والحمل على المفعول به مباشرة)، وهو المضاف، والأولى أن ينتصب بفعل مقدر، ورد في حاشية الصبان "والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بـ(يا) مقدرة كما فـي (أيهـا الرجل)، وأن ينتصب بفعل مقدر نحو: (أعني) أو (أخـص) كمـا فـي المعـرف بـ(أل)، والنقل خلاف الأصل، فالأولى أن ينتصب انتصاب (نحن العرب)"[1].

فيمكن افتراض بنيتين عميقتين لهذا التعبير، فتكون واحدة منهما بنية سطحية لبنية عميقة أخرى، أي أن المحوّلة عن النداء تحمل على جملة النداء، وبالتالي جملة النداء تحمل على المفعولية، كما مر في مبحث النداء، والبنية الأخرى بنيـة عميقـة مباشرة.

وقد تبين للبحث أننا لانستطيع أن نحمل جملة الاختصاص على جملة النداء، ذلك أن جملة النداء محوّلة عن جملة أخرى تمثل لها البنية العميقة ويمكن تقـديرها مباشرة واختصار مرحلة النداء؛ لأن العرب نصوا على أن أداة النداء مجردة مـن معنى النداء في الاختصاص، والأسلوبان يختلفان في أمور كثيرة.

---

[1] الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 3/276.

ولعل ما أراده النحويون هو ما نص عليه ابن يعيش في شرح المفصل[1] حين قال: "اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره، وليس بنداء على الحقيقة، بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم، كما يبني الاسم المفرد في النداء على الضم في نحو (يا زيد) و (يابكر)".

وفي هذا إشارة من ابن يعيش إلى أن الشبه المراد هو شبه في افتراض بنية عميقة كبنية النداء، وليس القصد دخول ياء النداء على التركيب ثـم تحويلـه إلـى أسلوب الاختصاص.

ولعل ما دعا العرب إلى حمله على المنادى أنه لا يستعمل إلا للمتكلم، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للمخاطب، والمراد من هذا أن كل واحد منهما يختص بحالـة لا يتعداها، وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر.

ومن أوجه التوافق بين النداء والاختصاص أن كل واحد منهما لا يكـون إلا للحاضر، وأن الاختصاص يقع في معرض التوكيد والنداء قد يقع هذا الموقع.

ويفترق الاختصاص عن النداء بأمور[2] منها:

1. أن الاختصاص لا يقع معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا.
2. لا يقع الاختصاص في أول الكلام خلاف النداء.
3. يشترط في الاختصاص أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه.
4. أنه يقل كونه علماً، وأنه ينصب مع كونه مفرداً.
5. يكون الاختصاص بـ (أل) قياساً.
6. أن (أيا) توصف بالنداء على اسم الإشارة، وهنا لا توصف به.
7. أجاز المازني نصب تابع (أي) في النداء، ولم يحكوا فـي الاختـصاص خلافا في وجوب رفعه.

وقد يستعمل تركيب الاختصاص للتعبير عن معان بلاغية أخرى نحو المدح أو الذم أو الترحم، ويكون هذا بتقدير بنية عميقة تحتوي الفعل (أعني) أو (أخـص)

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 296/1.

[2] ينظر: الصبان، **حاشية الصبان على الأشموني**، 275/3-276.

عامة، أو (أمدح) لإنشاء المدح، أو (أذم) لإنشاء الذم، و(أترحم) لإنشاء التـرحم، أو (أشتم) للشتم.

وحتى تتضح معالم الصورة، فانه يبسط الحديث في كل منها:

المنصوب على المدح

ويكون بتقدير فعل يفيد معنى المدح وهو (أمدح)، نحو قولنـا: (الحمـدُ الحميدَ)، ويصلح فيه (أخص) أو (أعني).

حيث يقع التحوّل في هذه البنية ليدل على الاختصاص بـشكل عـام وعلـى المدح بشكل خاص، فيترك هذا التحوّل أثراً في بنية الجملة ودلالتها.

ويمكن دراسة هذا التركيب على النحو المبين في المشجر اللاحق:

الحمدُ لله أمدح الحميدَ
مركب اسمي
مركب فعلي
مبتدأ
خبر
أمدح
أنا مستتر
الحميدَ
شبه جملة
جار
مجرور
الحمد
لـــ
الله
∅
الحميدَ

فـ(الحميدَ) بالنصب تُخرج على التّحويل الأسلوبي، فالمتكلم هنـا لـم يـرد الإخبار، ولو أراد الإخبار لرفع، فحين حوّل في أسلوبه من الخبـر إلـى الإنـشاء (المدح) نصب.

المنصوب على الذم

ويكون التحوّل من معنى الاختصاص الخالص إلى الاختصاص الذي يراد به الشتم، ويمكن ملاحظة هذا التغير من خلال افتراض البنية العميقة التي تحتاج إلـى تقدير (أخص) أو (أعني) للدلالة على الاختصاص بشكل عام، أو لفظة (أذم) للدلالة على التحوّل الأسلوبي من الاختصاص العام إلى الاختصاص المراد به الذم.

ومنه قوله تعالى : "وَامْرَأَتُهُ حَمالَةَ الْحَطَبِ"[1]، وبالرجوع إلى التفاسير تبين أن المراد من هذه الآية الذم إذا وردت بنصب (حمالة)، أما إذا وردت بـالرفع فعلـى الإخبار، ولا يكون فيها تحول أسلوبي؛ لأن الأصل فيها الإخبـار وعنـدما أراد ا سبحانه وتعالى ذمها تحوّل الأسلوب القرآني مـن الإخبـار إلـى النـصب علـى الاختصاص (الذم).

جاء في بعض التفاسير[2] " قرأ الجمهور: (حمالةُ) بالرفع على الخبرية، علـى أنها جملة مسوقة للإخبار بأن امرأة أبي لهب حمالة الحطب، وأما على ما قدّمنا من عطف، (وامرأته) على الضمير في (تصلى)، فيكون رفع حمالة على النعت لامرأته، والإضافة حقيقية؛ لأنها بمعنى المضيّ، أو على أنه خبر مبتدأ محـذوف أي : هـي حمالة. وقرأ عاصم بنصب: (حمالة) على الذمّ".

ويلوح من نص الشوكاني الأثر الكبير الذي يتركه التحـوّل الأسـلوبي مـن الخبر إلى الإنشاء، فعند القراءة بالرفع يراد الإخبار، وعند القراءة بالنـصب فإنـه يحدث تحوّل أسلوبي فيتحول الأسلوب من الإخبار إلى الذم.

ويمكن القول إن نصب (حمالةَ) يعود إلى تحوّل الأسلوب القرآني، ذلـك أن القرآن الكريم لا يريد الإخبار، بل أراد ذم هذه المرأة، فجاءت بالنصب، أما من قرأ بالرفع فعلى الإخبار ولا ذم فيها.

المنصوب على الترحّم

ويستعمل الفعل (أترحم) للدلالة على أسلوب الترحم في البنية العميقة للتعبير، فالاختصاص يحمل معاني أخرى تضييقا للدلالة، والترحم نوع من تـضييق دلالـة الاختصاص، ويشهد على أسلوب الترحم قول طرفة بن العبد:

لنا يَومٌ وللكِرْوان يَومٌ تَطِيرُ البائساتِ وَلا نطيرُ[3]

---

[1] سورة المسد: 4.

[2] الشوكاني، **فتح القدير**، 512/5.

[3] طرفة بن العبد، **ديوان طرفة**، 49.

على أن الشاهد في البيت هو (البائسات)، حيث يعرب مفعولا به لفعل محذوف تقديره (أرحم) أو (أخص)، وعلى هذا تكون البنية العميقة (أرحم البائسات)، وحدث فيها تغيير يُعرض في المشجّر التالي:

تطير أرحم البائسات

مركب فعلي — مركب فعلي

فعل: تطير ← تطير
فاعل: هي (مستتر)

فعل: أرحم
فاعل: أنا (مستتر)
← ∅

مفعول به: البائسات ← البائسات

ويبدو لمن ينظر في المشجر السابق أن المركب الفعلي من البنية العميقة قد جرى حذفه، وظهرت لنا بنية سطحية تحمل دلالة المحذوف التي يمكن الاستغناء عنها؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك.

فالشاعر عندما حوّل من أسلوب الإخبار إلى أسلوب الترحم نصب (البائسات)، يقول يحيى العبابنة[1]: "الأصل أن يكون قوله (تطير البائساتِ ولا نطير) مرفوعا، ولكنه غيّر أسلوبه من الخبر العادي إلى أسلوب عاطفي انفعالي، وهو ما أطلق عليه القدماء مصطلح الترحم، ومما يدل على أن الأصل الرفع وأن النصب تغيير في أسلوب النظم أن هذا البيت يروى بالرفع أيضاً".

وقد لحق هذا النمط اللغوي تغير يبدو ماثلا في المشجر الآتي:

---

[1] العبابنة، **أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية**، 22.

الأصل

تطيرُ	البائساتُ
فعل مضارع مرفوع	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة

دخول معنى الترحم

↓

فتتحول الجملة أسلوبيا إلى

تطيرُ	البائساتِ
فعل مضارع مرفوع	اسم منصوب بالتّحويل الأسلوبي

المنصوب على الشتم

ويحمل دلالة الذم، ويمكن تقدير الفعل المحذوف معه بـ(أشتم)، إضافة إلى (أذم) أو (أخص) أو (أعني)، لما فيه من معنى الشتم، ويشهد على ذلك قول الشاعر:

أقارِعُ عَوفٍ لا أحاولُ غيْرَها ... وُجوهَ قُرودٍ تَبْتَغي مَن تُجادعُ[1]

والشاهد في البيت قوله: (وُجوهَ قُرودٍ) حيث نصب (وُجوهَ) على التّحويل الأسلوبي، لما حوّل الشاعر في أسلوبه، فالشاعر هنا لا ينبغي أن يخبر عن شيء، وإنما كان غاضباً منفعلا يتململ للشتم، ففزع إلى التغيير في الحركة الإعرابية لتستجيب لدواعي التوتر والانفعال في أسلوبه.

أشتم وجوهَ قرود

مركب فعلي

فعل | فاعل | مفعول به | مضاف إليه

أشتم | أنا مستتر | وجوهَ | قرود

∅ | وجوهَ | قرود

[1] النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، 1977، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 35.

وقامت البنية العميقة على افتراض (أذم) أو (أشتم)، ثم جرى حذف المركب الفعلي المكون من الفعل والفاعل في (اشتم)؛ لتظهر البنية السطحية التي استعملها الشاعر.

4.3 التّحويلات الأسلوبيّة في باب الاشتغال

ويسمى عند بعض النحويين[1] ما أضمر عامله على شريطة التفسير، ويعرّفه النحويون بأنه : "كل اسم بعده فعل، أو شبهه، مُشتَغِل عنه بضميره، أو متعلقه لو سلط عليه لنصبه"[2]، وعلى هذا التعريف يكون في التركيب (مَشْغُول) وهو الفعل المتأخر أو ما قام مقامه، و(مَشْغُول عنه) وهو الاسم المتقدم، و(مَشْغُول به) وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة.

ويقوم هذا الأسلوب اللغوي على افتراض بنية عميقة لهذا التركيب، وقد اختلف النحويون القدماء في افتراض هذه البنية، فانقسموا إلى فريقين:

الأول: يفترض أن ناصبه فعل مضمر وجوبا، وهذا مذهب الجمهور[3]. ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر، فمن الذي يوافق لفظاً مثل قول العرب: (زيداً ضربته)، فيقدرون (ضربت زيداً ضربته)، أما ما وافق معنى دون لفظ فهو قولهم : (زيداً مررت به)، فيكون التقدير: (جاوزت زيدا مررت به)، أما متعلق الضمير أو سببه فمثاله: (زيداً ضربتُ غلامَه)، على تقدير معنى الفعل، إذ إن الفعل لم يتسلط على الضمير، فنقدّر هنا فعلاً يتناسب والمعنى المراد فنقول: (أهنت زيداً ضربت أخاه)؛ لأن الضمير يعود على (زيداً) والفعل متسلط على متعلقه.

وعندما أراد النحويون تعليل البنية العميقة المفترضة لتراكيب باب الاشتغال التي تأثرت بالتحوّل الأسلوبي، أرادوا أن يؤكدوا معنى الضرب لزيد بتقديمه على فعله، وأرادوا اختصاص زيد بهذا الأمر، فقدموا المفعول على الفعل والفاعل.

---

[1] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 322/1، وابن الحاجب، **شرح الكافية**، 398/1.

[2] ابن الحاجب، **شرح الكافية**، 398/1.

[3] ينظر هذا الرأي في سيبويه، **الكتاب**، 81/1 وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 100/1 ونسبه الأنباري في **الإنصاف** إلى البصريين، 82/1.

ولدراسة هذا التحوّل الأسلوبي يُفرد لكل تركيب من هذه التراكيب دراسة خاصة به، فتركيب (زيداً ضربته)، يتكون من تركيب (ضربته) الذي استوفى شروطه من وجود المسند والمسند إليه من ناحية اللفظ، و (زيداً) الذي لم يظهر له عامل في البنية السطحية، الذي اعتبروه مفعولاً به للفعل (ضرب) من ناحية المعنى، لذا استلزم عليهم تقديره فقدروه ولم يظهر في البنية، والذي منع من ظهوره أن الفعل المذكور قد فسره، فلم يجز أن يُجْمع بينهما لعدم التكرار.

يقول ابن يعيش في تفسير هذا "والنصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر، وتقديره (ضربت زيداً ضربته)، وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ، من قِبَل أنه قد اشتغل عنه بضميره، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي، فلم يجز أن يتعدى إلى زيد؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين، ولما لم يجز أن يعمل فيه، أضمر له فعل من جنسه، وجعل هذا الظاهر تفسيرا له، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل؛ لأنه قد فسّره هذا الظاهر، فلم يجز أن يجمع بينهما؛ لأن أحدهما كافٍ، فلذلك لزم إضمار عامله"[1].

هذا من ناحية تركيبية، أما من ناحية دلالية فإن أصل التركيب المفترض قد تأثر بالتحوّل الأسلوبي، فتقدم الاسم تركيبيا لغاية دلالية كالأهمية أو التأكيد أو غير ذلك من المعاني التي يستفاد منها بالتقدم. ولما كان المشغول (الفعل) متعديا قدروا له ما يعمل به، إذ أن أصل التركيب (ضربت زيداً ضربته)، وحتى لا يكرروا الفعل حذفوا الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، وابقوا الثاني إشارة إليه، واشتغل الثاني بضمير يعود على المشغول عنه (المفعول به).

ويمكن تحليل هذا التركيب بواسطة المشجر الآتي إذ تُفترَض البنية العميقة (ضربت زيداً ضربته)، فتعرض هذا التركيب إلى التّحويل بواسطة قانون الحذف، وذلك كالآتي:

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 322/1 وما بعدها.

ضربتُ زيداً ضربتُه

جملة | جملة

ركن فعلي | ضمير | اسم | ركن فعلي | ضمير | ضمير

ضرب | تُ | زيداً | ضرب | تُ | ـه

∅ | زيداً | ضرب | تُ | ـه

وذلك لعدم تكرار الجملة الفعلية مرة ثانية، فجرى حذف المسند والمسند إليه؛ لتسويغ الحركة الإعرابية الظاهرة على (زيداً)، إذ يفترض في البنية أن تكون (زيد ضربته) بالرفع، فيكون (زيد) مبتدأ والجملة الفعلية (ضربته) خبراً له؛ لذا كان المراد بالتركيب الإخبار، ولما أراد العرب أن يغيروا أسلوبهم لإفادة معنى آخر وهو هنا الأهمية نصبوا الاسم المتقدم، فغيروا في الحركة كما غيروا في الأسلوب، وهذا ما تنبه إليه النحويون القدامى وإنهم أشاروا إلى أن رفعه وارد عن العرب بل أجود من النصب، يقول سيبويه: "فالنصب عربي كثير والرفع أجود"[1].

أما تفسيرهم لتركيب (زيداً مررت به)، فقد اختلف قليلا عن سابقه إذ تعدى الفعل في تركيب (زيداً ضربته) إلى المفعول به بنفسه، فجاز تقديره ليعمل في (زيداً) إذ يحقق المعنى المراد، ويكون التركيب صحيحا، أما الفعل (مررت) فلا يتعدى بنفسه إنما يفتقر إلى حرف الجر، لذا لم يستطع النحاة أن يقدّروه لينصب (زيداً)، فقدروا له فعلاً يوافقه في معناه دون لفظه كما يرى النحويون، فيقدّرون في هذه الحالة فعلا آخر يتعدى إلى المفعول به بنفسه مثل (جاوزت).

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 82/1.

ويمكن تمثيل هذا التركيب على أن بنيته العميقة هي (جاوزت زيداً مررت به). بالآتي:

جاوزتُ زيداً مررت به

جملة جملة

ركن فعلي ضمير اسم ركن فعلي ضمير ركن حرفي ضمير

جاوزت تُ زيداً مرر تُ بـ هـ

∅ زيداً مرر تُ بـ هـ

وهم في هذه الحالة يحمّلون التركيب أكثر مما يحتمل من التقدير، لأنهم أرادوا أن يفسّروا الحركة الإعرابية التي ظهرت على (زيداً)، وكل هذا عائد إلى التّحويل الأسلوبي، فعندما غيّر العربي أسلوبه غيّر في تركيبه.

أما التركيب الثالث (زيداً ضربت أخاه)، ففي هذه الحالة لم يتسلّط الفعل على المشغول عنه (المفعول به) مباشرة، بل تسلّط على شيء متعلق من متعلقاته وهو الضمير المضاف إلى المفعول به. فتقدير العامل هنا لا يكون بتقدير الفعل نفسه؛ لأن المشغول عنه ليس مفعولاً لهذا الفعل، بل لا بد من تقدير فعل يتناسب ومعنى الفعل، فقدروا (أهنت زيداً ضربت أخاه) .

ويمكن تمثيله بالمشجر الآتي:

أهنت زيداً ضربت أخاه

جملة جملة

ركن فعلي ضمير اسم ركن فعلي ضمير اسم ضمير

أهن تُ زيداً ضرب تُ أخا ه

∅ زيداً ضرب تُ أخا ه

فأصل التركيب إخباري (زيدٌ ضربتُ أخاه)، فغيّر العربي أساوبه ولم يرد الإخبار، فتغيّرت لذاك الحركة.

الثاني: أن المشغول عنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وينسب هذا الرأي للكوفيين[1]، وانقسم أصحاب هذا المذهب إلى قسمين:

القسم الأول: قال بأنه يعمل في الضمير وفي الاسم معاً، فإذا قلت: (زيداً ضربته) كان (ضربت) ناصباً لـ (زيداً) وللهاء، وهذا مذهب الفراء[2] أيضاً، "وإنما تغير الفعل إن اختل المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في (زيداً مررت به)"[3] وعلى هذا لا يوجد إضمار.

القسم الثاني: قال بأنه يعمل في الظاهر والضمير ملغىً، وينسب هذا إلى الكسائي[4].

---

[1] انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 82/1، وينسب إلى الكسائي والفراء في رضي الدين، **شرح كافية ابن الحاجب**، 398/1.

[2] انظر : ابن هشام، **أوضح المسالك**، 160/2، الحاشية.

[3] ابن الحاجب، **شرح الكافية**، 398/1.

[4] انظر : ابن هشام، **أوضح المسالك**، 160/2، الحاشية.

وهذان القسمان ملغيان عند النحاة؛ والسبب في الأول أنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومُظهره، والسبب في الثاني أن الأسـماء لا تُلغـى بعـد اتـصالها بالعوامل.

وعلى هذا لا يدخل قانون الحذف على البنية العميقة بل يدخل قانون التقـديم على هذه البنية، فيتقدم المفعول به على الفعل والفاعل والضمير، ونسب هذا المذهب إلى الفراء، وعلل النحاة فساده بأن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد لا يتعـدى إلـى مفعول آخر إلا بطريقة من طرق تعدية الفعل، وهنا لا يوجد سبب للتعدية، لذا فهـو فاسد.

وكذلك الرأي الثاني وهو ما نسب إلى الكسائي الذي يـستعمل فيـه الإلغـاء والتقديم بدلا من الحذف، وقد ذهب النحويون إلى فساده؛ لأن الأسماء التي تتـصل بالعوامل لا تلغى.

وقد ترفع العربُ الاسم المتقدم على الفعل، ويكون عندئذ مرفوعـاً بالابتـداء والجملة التي تليه جملة فعلية في محل رفع خبر، وما سبق في هذا الباب هو تفسير للحركة الإعرابية الظاهرة على الاسم الذي نصبه العربي عند انفعاله، إذ أراد التأكيد ولم يرد الإخبار، ولو أراد الإخبار لرفع ، والرفع أجود مع أن النصب سـمع عـن العرب، يقول سيبويه "فالنصب عربي كثير، والرفع أجود"[1].

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 82/1.

الفصل الرابع

التّحويلات الأسلوبيّة في المشبه بالمفعول وقضايا أخرى

1.4 التّحويلات الأسلوبيّة في المشبه بالمفعول

1.1.4 التّحويلات الأسلوبيّة الواقعة في باب الحال

يعرّف النحويون الحال بأنه "ما دل على هيئة وصاحبها، متضمناً ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب وقد يجرّ بباء زائدة"[1].

وتشّبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله تأتي بعد تمام الجملة، وتشبه الظرف من حيث إنها مفعول فيها.

وقد تقع الحال من الفاعل أو المفعول، نحو:(ضربت زيداً قائماً)، فقائماً قد تكون حالاً من الفاعل أومن المفعول، وقد تدل على الاثنين، معاً كقولنا: (لقيته راكبين)، فالحال تقع للفاعل وللمفعول معاً "على الجمع والتفريق"[2].

وقد تجيء الحال متنقّلة وغير متنقّلة، فالمتنقلة: وهي الحال التي لا تكون ملازمة للمنتصب بها، نحو: (جاء زيد راكباً). وغير متنقلة: هي الوصف اللازم، نحو:(دعوت ا سميعاً)[3].

وللحال مع صاحبها أحوال[4]:

يجوز للحال أن تتقدم على صاحبها وأن تتأخر عنه نحو:(جاء زيدٌ ضاحكاً) و(جاء ضاحكاً زيد).

وتتأخر عنه وجوباً محصورة نحو قوله تعالى: (ومَا نُرسل المرسلين إلا مبشرين)،[5] أو يكون صاحبها مجروراً بحرف جر زائد نحو:(مررت بهند جالسة)، أو بإضافة نحو:(أعجبني وجهها مسفرةً).

---

[1] ابن مالك، **شرح التسهيل**، 239/2.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 372/1.

[3] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 191/2.

[4] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، 318/2.

[5] سورة الأنعام: 8.

وتتقدم الحال على صاحبها وجوباً نحو:(ما جاء راكباً إلا زيدٌ).

وحتى يسوغ النحويون الحركة الإعرابية في الحال فإنهم شبهوه بالمفعول، فإذا كان العامل موجوداً في الجملة اعتمدوه، وإن لم يكن موجوداً قدروا له عاملاً من مسند ومسند إليه، لتقوم عناصر الإسناد في الجملة التي يكون فيها الحال. يقول ابن يعيش[1]: "والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات، أو معنى فعل كقولك:(فيها زيد مقيماً)، و(هذا عمرو منطلقاً) و(ما شأنك قائماً) و(مالك واقفاً) وفي التنزيل (هذا بعلي شيخاً)[2] و(فما لهم عن التذكرة معرضين).[3]

وليت ولعل وكأن ينصبها أيضاً لما فيهن من معنى الفعل فالأول يعمل فيها متقدماً أو متأخراً، ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً وقد منعوا في (مررت راكباً بزيد) أن يجعل الراكب حالاً من المجرور".

ولم يختلف النحويون في عامل الحال وهو كما في نص ابن يعيش إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل.

فالفعل مثل قولك (جاء زيد ضاحكاً) فالفعل(جاء) هو العامل في(ضاحكاً).

وما كان جارياً مجرى الفعل كقولهم: (زيد ضارب عمراً قائماً) فالعامل فيها اسم الفاعل، ومنه(زيد مضروب قائماً)، والعامل هنا اسم المفعول، ومثال الصفة المشبهة(زيد حسن قائماً).

وقد يعمل فيها ما كان بمعنى الفعل كقولهم: (زيد في الدار قائماً) فالعامل في(قائماً) هو المضمر في الجار والمجرور لنيابته عن الاستقرار، و"هذا العامل معنى فعل؛ لأن لفظ الفعل ليس موجوداً هذا إذا جعلته ظرفاً لزيد ومستقراً له فإن جعلته ظرفاً للقائم قلت:(زيد في الدار قائم) فترفع قائماً بالخبر ويكون الظرف صلة له"[4].

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 375/1.

[2] سورة هود: 72.

[3] سورة المدثر: 49.

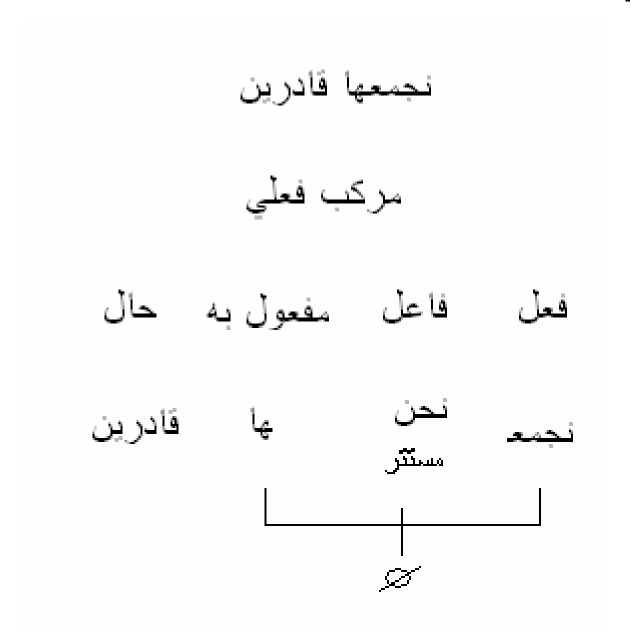
[4] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 376/1.

على أن العوامل السابقة هي الناصب للحال، ولعل النحويين أرادوا أن يعمموا قواعدهم على جميع المنصوبات في العربية، فقدروا عناصر الإسناد.

وذهب بعض النحويين إلى أكثر من هذا، فقالوا قد يحذف عامل الحال جوازاً ووجوباً.

الحذف الجوازي "ويجوز حذف عامله لقرينة حالية"[1] نحو: (كيف جئت) فالإجابة(راكباً) والتقدير(جئت راكباً)، والقول للمسافر ونحو:(راشداً) أي(تذهب راشداً)، وللمحدث صادقاً أي: (تقول صادقاً)، ومنه قوله: (بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِيَ بَنَانَهُ)[2].

فلم يسبق هذه الحال أي عامل سواء أكان فعلاً أم عاملاً عمل فعل أم فيه معنى الفعل، فقدّر النحويون له فعلاً فقالوا (بلي نجمعها قادرين)[3]، ولعله أراد منه تحقيق عناصر الإسناد.



---

[1] السيوطي، **الهمع**، 334/2.

2 سورة القيامة: 4.

[3] سيبويه، **الكتاب**، 346/1، وانظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 266/2، والسيوطي، **الهمع**، 334/2، ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 222/2.

فالبنية العميقة كما قدرها النحويون هي (نجمعها قادرين)[1] فدخل قانون الحذف فحذفت المركب الفعلي كاملاً وبقيت كلمة(قادرين)، وبهذا التقدير يكون تحقق لـ(قادرين) عناصر الإسناد وهذا ما أراده النحويون.

وقد أورد الزمخشري لـ(بلى قادرين) قراءة أخرى ولم ينسبها لأحد، فقال: (وقرىء قادرون) أي: (نحن قادرون)،[2] ولعل هذه البنية العميقة للآية التي قرأ بها أحد القراء كان المراد منها الإخبار، ولكن ا سبحانه وتعالى لم يرد الإخبار بل أراد تبيين قدرته في خلقه فتحولت الكلمة أسلوبياً، هكذا:

الأصل

نحن	قادرون
في محل رفع مبتدأ	خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم

دخل معنى التعظيم

↓

فتحولت الجملة أسلوبيا إلى

حذف المبتدأ	قادرين
	اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي

فعندما أراد ا سبحانه وتعالى تعظيم قدرته في خلقه (نصب) قادرين ولعل المراد منها التّحويل الأسلوبي.

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**، 346/1.

[2] سورة القيامة: 4 ، انظر قول الزمخشري في **الكشاف**، 507/4.

وقد يحذف عامل الحال وجوباً إذا جرى مثلاً[1] نحو قول العرب: (حَظِيينَ بناتٍ صَلِفِنَ[2] كنات)[3]، ويضرب هذا المثل للرجل عند الحاجة يطلبها يصيب بعضها ويعسر عليه إصابة بعضها، والتقدير هنا (عرفتهم حَظيين بنات، وعرفتهم صلفين كنات)، فتكون البنية العميقة كالآتي:

عرفتهم حظيين

مركب فعلي

فعل فاعل مفعول به حال

عرف ـــتـــ هم حظيين

∅ حظيين

ولعلهم قدّروا هذا لتسويغ النصب في (حظيين)، ولتجتمع عناصر الإسناد في الجملة، لتستقيم القاعدة النحوية وكذلك عرفتهم صلفيت.

---

[1] السيوطي، **الهمع،** 335/2

[2] (الصاف) ضد (الحظوة)، وهو البغض، انظر المعنى في ابن منظور، **لسان العرب**، 196/9.

[3] المثل في الميداني، **مجمع الأمثال**، 141/1. وابن منظور، **اللسان،** 195/14.

عرفتهم صلفين

مركب فعلي

فعل	فاعل	مفعول به	حال
عرف	ـتـ	هم	صلفين

∅ صلفين

ويمكن القول إن ما حدث في هذا المثل هو تحويل أسلوبي من الإخبار إلى التمثيل، فالعربي لا يريد أن يخبرنا بأنهم (صلفين.....) ولو أراد الإخبار لقال:(حظيون بنات صلفون كنات) وما حدث في هذا هو تحويل أسلوبي هكذا:

الأصل

حظيون	بنات	صلفون	كنّات
خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (هم)	مضاف إليه مجرور	خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (هم)	مضاف إليه مجرور

دخل معنى التشبيه

↓

فتحوّلت الجملة أسلوبيا إلى

حظيين	بنات	صلفين	كنّات
اسم منصوب بالتّحويل الأسلوبي	مضاف إليه مجرور	اسم منصوب بالتّحويل الأسلوبي	مضاف إليه مجرور

فالنصب هنا ناشئ عن تحويل أسلوب العربي من الإخبار إلى التشبيه والتمثيل فنصب.

ومثله قول العرب:(بعته بدرهم فصاعداً) ، أي: فزاد الثمن صاعداً.

ويجب حذف عامل الحال إذا دلت علة تدرّج في الزيادة أو النقصان ومنه قول العرب:(بعته بدرهم فصاعداً) [1]، أي: فزاد الثمن صاعداً، وهذه البنية العميقة غير مستخدمة عند العرب، إلا أنهم قدّروها لتسويغ النصب في (صاعداً)، ولتحقيق عناصر الإسناد، ويمكن تمثيل الحذف بالمشجر الآتي:

ذهب الثمن صاعدا
مركب فعلي
فعل — فاعل — حال
ذهب — الثمن — صاعداً
∅ — صاعداً

ويمكن القول إن ما حدث في هذا القول هو تحويل أسلوبي فعندما أراد العربي أن يمثل هذا التدرج في الزيادة حوّل في أسلوبه.

ومن المحذوف عامله وجوباً الحال السادة مسد الخبر، نحو: (ضربي زيد قائماً)[2]، فـ(قائماً) ليست خبراً لـ(ضربي)؛ لأنها منصوبة كما يراها النحاة، لذا لا بد لها من ناصب، فقدّروا لها (كان)، فالبنية العميقة عند النحاة (ضربي زيد إذا كان واقفاً)[3]، وحتى هذا التقدير غير مقبول، ولم يكن مستخدماً يوماً، وذلك لأن الحال على هذا التقدير تصبح خبراً لـ(كان).

وهذا مردود، يقول صاحب أبو جناح: "وقد يبدو غريباً إدراج الخبر المنصوب بعد هذه الأفعال ضمن المنصوب على الحال؛ لأنه في حقيقته يتضمن

---

[1] ابن مالك، **شرح التسهيل**، 267/2، والسيوطي، **الهمع**، 335/2، والصبان، **حاشية الصبان**، 286/2.

[2] ابن مالك، **شرح التسهيل**، 267/2، وانظر ابن هشام، **أوضح المسالك**، 358/2، والصبان، **حاشية الصبان**، 286/2.

[3] انظر هذا التقدير في ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 223/2.

العلاقة الإسنادية بينه وبين المخبر عنه (الاسم)، وهذا يقتضي أن يكون مرفوعاً تبعاً للمخبر عنه، ولكن تفسير ذلك النصب يكمن في أن هذه الأخبار صارت تؤدي وظيفة الحال بعد أن اقترنت الجملة بالأفعال المتقدمة التي شغلت الموقع الإسنادي وخلقت علاقة إسنادية جديدة غير التي كان يؤديها الخبر قبل دخولها على الجملة".

فأبو جناح يستغرب إدراج الخبر للأفعال الناقصة ضمن المنصوب على الحال، وهذا نابع من أن (واقفاً) خبر للمبتدأ (ضربي)، وهذا يقتضي أن يكون مرفوعاً، ويمكن أن نفسر هذا بالتّحويل الأسلوبي كالآتي:

الأصل

ضربي	زيداً	واقف
مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء مضاف إليه	مفعول به للمصدر	خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)

دخل معنى الحال

↓

فتحوّلت الجملة أسلوبيا إلى

ضربي	زيداً	واقفاً
مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء مضاف إليه	مفعول به للمصدر	اسم منصوب بالتّحويل الأسلوبي

فالنصب حاصل له من تحويل أسلوب المتكلم من الإخبار إلى دلالة الحال.

وقد يحذف عامل الحال إذا دلت على توبيخ ومنه (أقائماً وقد قعد الناس) أي: أتوحد، وقول العرب: (أتميمياً مرة وقيسياً أخرى)، أي: أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى، ويفسر هذا سيبويه[1] بقوله: "فأنت في هذه الحال تعمل على تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال تلونٍ وتنقلٍ، وليس يسأل مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمَه إياه ويخبرَه عنه، ولكنه وبخه بذلك".

[1] سيبويه، **الكتاب**، 343/1.

والواضح من نص سيبويه أن العرب لم يريدوا طلب الإخبار عن أمر هم جاهلوه، بل أرادوا توبيخ المخاطب، وعندما أرادوا التوبيخ نصبوا على الحال، فالأصل المفترض للجملة أن تكون بالرفع، ثم دخل معنى التوبيخ، فتحولت الجملة أسلوبياً إلى النصب.

ومن الحال محذوفة العامل وجوباً[1]، الحال الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل نحو: (هنيئاً مريئاً)، أي: ثبت لك الخيرُ هنيئاً.

ولعل أصله المفترض: (ثبت لك الخير هنيئاً)، في حالة الدعاء، أو كما قال سيبويه:"ثبت لك الخير هنيئاً مريئاً وهنأه ذلك هنيئاً... فاختزل الفعل، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك:(هنأك)"[2].

فقدر النحاة المسند والمسند إليه لتجتمع في الجملة عناصر الإسناد، ولكن لم يستخدم هذا الأصل لأن الدعاء بـ (هنيئاً) تام المعنى ولا داعي لتقدير عناصر الإسناد، ويمكن القول إن أصله بالرفع وعندما دخل معنى الدعاء تحوّل إلى النصب كالآتي:

الأصل

<table>
<tr><td>هنيءٌ</td><td>لك</td></tr>
<tr><td>مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم</td><td>شبه جملة في محل رفع خبر</td></tr>
<tr><td colspan="2">دخل معنى الدعاء
↓
تحولت الجملة أسلوبياً</td></tr>
<tr><td>هنيئا</td><td>لك</td></tr>
<tr><td>اسم منصوب بالتّحويل الأسلوبي</td><td>شبه جملة متعلقة بـ (هنيئاً)</td></tr>
</table>

[1] السيوطي، **الهمع**، 335/2، والصبان، **حاشية الصبان**، 287/2.

[2] سيبويه، **الكتاب**، 317/1.

2.1.4 التّحويلات الأسلوبيّة في باب التمييز

يقع التمييز في لسان العرب، التمييز نكرة بمعنى (مِنْ). رافع لإبهام جملة، أو مفردٍ عدداً، أو مُبْهمُ مِقدارٍ، أو مماثلةٍ أو مغايرةٍ، أو تعجب بالنّص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين أو نوع"[1]. وحكم التمييز النصب، ويسمى"مُفَسراً وتفسيراً، ومبيناً وتبييناً، ومميزاً وتمييزاً"[2].

ويمكن تقسيم التمييز من حيث صاحبه إلى نوعين[3]:

أ- تمييز نسبة وهو رافع الإبهام عن جملة سبقت، وهو أنواع:

ب- نسبة الفعل إلى الفاعل، نحو: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[4]. ونسبة الفعل إلى للمفعول، نحو:(وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)[5].

ج- تمييز ذات، وهو أربعة أنواع:

العدد، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)[6]، والمقدار، وهو إما مساحة، نحو: (شبراً أرضاً)، أو كيلاً (قفيز بُراً)، أو وزناً كـ (منوين عسلاً)، وما يشبه المقدار، نحو:(مِثْقَالَ ذَرةٍ خَيْرًا)[7]، وما كان فرعاً للتمييز، نحو:(خاتم حديداً).

ويرى سيبويه والمبرد والمازني والزجاج والفارسي أن العامل في التمييز الذي يزيل الإبهام عن جملة هو العامل الذي تضمنته الجملة، لا نفس الجملة وذهب قوم إلى أن الناصب له الجملة نفسها واختاره ابن عصفور[8].

فقد يكون العامل في تمييز النسبة ما في الجملة من فعل أو شبهه هذا عند أكثر النحويين.

---

[1] السيوطي، **الهمع**، 336/2.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 225/2.

3 انظر: **أوضح المسالك**، 365/2ـ366.

4 سورة مريم : 4

5 سورة القمر : 12

6 سورة يوسف : 4

7 سورة الزلزلة : 7

[8] انظر: الأشموني، **شرح الأشموني**، 290/2، والسيوطي، **الهمع**، 341/2 .

وذهب ابن عصفور إلى أن العامل فيه هو نفس الجملة التي انتصب عن تمامها كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه[1].

وهذه التقديرات للعوامل إنما هي لتسويغ حركة النصب التي تظهر على التمييز، ولتحقيق عناصر الإسناد في الجملة.

ويمكن التمثيل بقوله تعالى (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[2]، فالتمييز هنا محوّل عن فاعل، إذ الأصل (اشتعل شيب الرأس) وعندما أراد ا التبيين قال الأسلوب القرآني (اشتعل الرأس شيباً) فانتصب على التمييز؛ لأنه يحمل دلالة التبيين، فدخل هذه الآية قانون إعادة الترتيب فتأخر الفاعل، وتقدم المضاف إليه، وتحولت دلالة الفاعل إلى دلالة التبيين والتمييز.

وهذه الدلالة التي يحملها التمييز هي الناصب له في جميع حالاته فعندما يحول المتكلم أسلوبه إلى أسلوب آخر فإنه يحوّل في كلامه، ومن هذا قول الشاعر:

لنا مِرفَدٌ سبعون ألف مدججٍ فهل في مَعَد فوق ذلك مِرفدا[3]

والأصل المفترض للكلام فهل في معدٍ ـ فوق ذلك ـ مرفد على أنه خبر مؤخر وشبه الجملة (في معدٍ) خبر مقدم، هذا ما دعا سيبويه إلى تقدير بنية تحول المبتدأ فقال: "كأنه قال: فهل في معدٍ مرفدٌ فوق ذلك مرفداً"[4].

والتحوّل الذي تم في البيت كالآتي:

---

[1] السيوطي، **الهمع**، 341/2.

2 سورة مريم : 4

[3] البيت لكعب بن جميل في سيبويه، **الكتاب**، 173/2.

[4] سيبويه، **الكتاب،** 173/2.

الأصل

مرفدٌ	ذاك	فوق	في معد	هل
مبتدأ مؤخر	مضاف إليه	ظرف وهو مضاف	شبه جملة خبر مقدم	حرف استفهام

دخل معنى الفخر

↓

فتحولت الجملة أسلوبيا إلى

مرفداً	ذاك	فوق	في معد	هل
اسم منصوب بالتّحويل الأسلوبي	مضاف إليه	ظرف وهو مضاف	شبه جملة متعلقة بـ (مرفداً)	حرف استفهام

ويمكن دراسة التّحويلات الأسلوبيّة عندما يدخل عنصر التّحويل سواء (كم الاستفهامية)، أم (كم الخبرية) على الجملة فتحول دلالة هذه الجملة ويتغير تبعاً لها الإعراب. مثال ذاك كم الاستفهامية:

ومميزها مفرد منصوب، نحو:(كم شخصاً سما؟)، وعندما أراد النحويون أن يعللوا سبب النصب قالوا:"لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب، فأجريت مجراه، بأن جعل مميزها كمييزه في النصب الإفراد"[1].

والأصل (شخص سما) وعندما دخل عنصر الاستفهام تحولت الجملة الخبرية إلى جملة إنشائية، وتغير الإعراب كذاك.

[1] السيوطي، **الهمع**، 350/2.

2.4 التّحويلات الأسلوبيّة في أبواب أخرى:

1.2.4 التّحويلات الأسلوبيّة في باب التعجب

يعرّف ابن عصفور التعجب بأنه[1]: "استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره"[2]، وعرّفه غيره بأنه"انفعال النفس عما خفي سببه". وللتعجب صيغتان قياسيتان (ما أفْعَلَ) و(أفْعِلْ بـ) نحو(ما أحسن زيداً) و(أحسن به).

ولعل هذا الانفعال هو السبب وراء التحوّل الذي يحدث في هذا النمط اللغوي، وله عبارات انفعالية سمعت عن العرب نحو قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)[3] ، ومنه وقولنا: (ِ دره فارساً).

ويشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب الآتي[4]:

1. أن يكون فعلا، فلا يبنيان من غير الفعل، فلا يبنيان من (الجلف) و(الحمار)، فلا يقال: (ما أجلفه) و(ما أحمره).
2. أن يكون الفعل ثلاثيا، فلا يبنيان من (دحرج) و(استخرج)، و(اختلفوا) في (أفْعَلَ)، فقيل: يجوز مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقا، وقيل: يجوز إذا كانت الهمزة لغير النقل.
3. أن يكون الفعل متصرفا، فلا يبنيان من (نعم) و(بئس) وغيرهما من الأفعال الجامدة.
4. أن يكون معناه قابلا للتفاضل، فلا يبنيان من نحو (فني) و(مات).

---

[1] الجرجاني، علي بن محمد الشريف، 1969، **التعريفات**، مع فهرست تعريفـات ومـصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية جمعت من أمهات الكتب، الفلسفية والفقهيـة واللغويـة ورتبـت علـى حروف الهجاء من الألف إلى الياء، مكتبة لبنان، بيروت، 65.

[2] ابن عصفور، علي بن محمد، 1998، **المقرّب**، ومعه مثل المقرب، تحقيق وتعليق ودراسـة، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 108.

[3] سورة البقرة: 28.

[4] انظر الحالات في ابن هشام، **أوضح المسالك**، 3/265-269، وابن عقيل، **شرح ابن عقيـل**، 3/119.

5. أن لا يكون مبنيا للمجهول، فلا يبنيان من نحو (ضُربَ).
6. أن يكون تاما، فلا يبنيان من نحو (كان) و (ظل) و(بات).
7. أن يكون مثبتا، فلا يبنيان من منفي.
8. أن لا يكون اسم فاعله على (أفْعَل) الذي مؤنثه (فعلاء)، فلا يبنيان من نحو (عَرِجَ).

وتنقسم أساليب التعجب إلى قسمين:

القسم الأول: وهو ما كان على (ما أفْعَلَ)، وقد اختلف النحويون فيه حتى أفرد له الأنباري مسألة خاصة في كتابه الإنصاف1، وهي مسألة (أفعل في التعجب، اسم أو فعل) وافترق النحويون فيها:

فذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب في نحو: (ما أحسن زيداً!) اسم.

وذهب البصريون وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين إلى أنه فعل ماضٍ.

واستدلوا على أنه اسم من خلال الحجج الآتية:

1. أنه جامد لا ينصرف، ولو كان فعلا لوجب تصرفه؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، والأسماء المعربة.
2. أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، واستدلوا بقول الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً عَطَوْنَ لنا   من هَؤُلَياءِ بين الضال والسَمُرِ[2]

والشاهد في البيت (أميلح)، حيث صغّر فعل التعجب (أملح)، والتصغير من خصائص الأسماء.

أنه تصح عينه، نحو (ما أقْوَله)، و(ما أَبْيَعه)، كما تصح العين في الاسم، نحو: (هذا أقوم منك).

---

[1] انظر: الأنباري، **الإنصاف**، 130/1، مسألة رقم (15)، وانظر الخلاف في الرضي، **شرح الكافية**، 224/4.

[2] الملوّح، قيس، (د.ت)، **ديوان مجنون ليلى**، جمعه وحققه عبد الستار فراج، مكتبة مصر، القاهرة، 130.

أنه ليس التقدير فيه (شيء أحسن زيداً)، بدليل قولهم: (ما أعظم ا)، ولو كان هذا التقدير مطرداً لوجب التقدير (شيء أعظم ا)، وا تعالى عظيم لا يجعله جاعل.

واستدل البصريون على فعليته بـ :

أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو: (ما أحسنني عندك)، ونون الوقاية تدخل على الفعل لا على الاسم.

أنه ينصب المعارف والنكرات، و(أفعل) إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرات، خاصة التمييز، نحو (زيد أكبر منك سناً)، ولو قلنا: (زيد أكبر منك السن) لم يجز.

أنه مفتوح الآخر، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنه لو كان اسما لارتفع لكونه خبراً على كلا المذهبين.

ويعرض الأنباري المسألة ويستطرد في شرحها ومقابلة الحجج، ومهما يكن من أمر هذه المسألة، فإن أسلوب التعجب أسلوب انفعالي يتأثر بالتحوّل الأسلوبي، وقبل الخوض في هذا التحوّل لا بد من النظر إلى طريقة إعراب الجملة عند الفريقين.

فعندما نقول: (ما أحسنَ زيداً)

فالبصريون يعربونها كالآتي:

ما : نكرة تامة بمعنى شيء مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

أحسنَ : فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).

زيداً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

والجملة الفعلية (أحسنَ زيداً) في محل رفع خبر.

أما الكوفيون فإنهم يعربونه كالآتي:

ما : تعجبية نكرة تامة مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

أحسنَ : خبر منصوب لمخالفته للمبتدأ.

زيدا: اسم منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح لأنه مشبه بالمفعول.

وتتعرض (ما) الواردة في (ما أفعل) إلى آراء كثيرة، وكذلك التركيب الآخر (أفعل بـ)، فمع إجماعهم على فعليته، إلا أن البصريين قالوا: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة (أفْعَلَ) بمعنى (صار ذا كذا) ثم غُيِّرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء على الفاعل ليصير على صورة المفعول به كـ (امرر بزيد) ولذلك التُزمت[1].

ويكون هذا التغيير كما يلي؛ أحسن بزيد أصلها (أحْسَنَ زيدٌ) أي صار ذا حسن، فهمزته للصيرورة، ويرى الصبان في الحاشية أن تغيير الصيغة من الصيرورة إلى التعجب هو الكامن وراء دخول الباء، فيقول: "ثم غُيِّرت الصيغة أي عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظَ في التغيير تغيُّرُ المعنى من الإخبار إلى الإنشاء"[2].

فيكون التغيير كالآتي:

الأصل

<table>
<tr><td colspan="2">أحْسَنَ</td><td>زيدٌ</td></tr>
<tr><td colspan="2">فعل ماضٍ مبني على الفتح</td><td>فاعل مرفوع</td></tr>
<tr><td colspan="3">دخل معنى التعجب
↓
فتحولت الجملة أسلوبيا إلى</td></tr>
<tr><td>أحسن</td><td>بـ</td><td>زيدٍ</td></tr>
<tr><td>فعل أمر</td><td>حرف جر</td><td>اسم مجرور</td></tr>
</table>

فدخول معنى التعجب كما يرى البصريون حوّل الجملة الخبرية إلى إنشائية، وبالتالي حوّل الصيغة بدخول الباء، فتغيرت تبعا لذلك حركة الفاعل إلى الكسر، وتغيّرت حركة الفعل الذي يراد به الصيرورة إلى (أفْعِلْ) الذي يراد به التعجب.

---

[1] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، 253/3.

[2] الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 27/3.

وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف إلى أن لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية، ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن، وقال غيره للمخاطب، والتزم الإفراد لأنه كلام جرى مجرى المثل[1].

ولعل الخلاف الذي دار حول فعلية (أفْعَل) لا يقل شأنا عن الخلاف الذي دار حول (ما)، ولهم فيها مذاهب:

يرى سيبويه أنها نكرة تامة بمعنى شيء، وابتُدئ بها لتضمنها معنى التعجب، فيقول: "وذلك قولك: (ما أحسن عبد ا)، زعم الخليل أنه بمنزلة قولـ ك: (شيء أحسنَ عبدَ ا)، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به"[2].

وذهب الأخفش إلى أنها "معرفة ناقصة بمعنى (الذي)، وما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع، وعليها فالخبر محذوف وجوبا أي (شيء عظيم)"[3].

ورُوي عن الكسائي أنه يقول: "إن (ما) لا موضع لها من الإعراب، فهو في هذا لا يكون مع النحاة في أنها مبتدأ"[4].

ولعل هذا الخلاف هو الذي دعا بعض المتأخرين إلى إبداء آرائهم في هذه المسألة بجرأة واضحة، فهذا صاحب أبو جناح يرى أن أسلوب التعجب "يملك طاقة إيحائية عالية في نقل الإحساس الانفعالي القائم في النفس، لا يرمي إلى أدائها أسلوب الإخبار الرتيب، فعلى هذا يكون إعراب (ما) التعجبية المتحولة عن (ما) الاستفهامية موضوعة بمعنى (شيء) أو (شيء عظيم) أمراً غير مقنع، وهو ليس أكثر من لبس وقع فيه المؤولون النحويون الذين خلطوا بين تفسير المعنى الذي أراده الخليل، وتقدير الإعراب الذي تقتضيه موضوعات النظام النحوي كما فهمه المنظرون ، فهو خلط بين البنية العميقة والبنية السطحية"[5].

---

[1] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك** ، 255/3.

[2] سيبويه، **الكتاب**، 72/1.

[3] ابن هشام، **أوضح المسالك،** 251/3.

[4] السيوطي، **الهمع**، 47/3.

[5] أبو جناح، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، 81-82.

فأسلوب التعجب يخضع للتحول الأسلوبي، ويخضع أيضا إلى التحوّل في البنية فله بنيتان؛ بنية عميقة وبنية سطحية، إلا أن النحويين لم يفرقوا بينهما تفريقا واضحا ليتسنى للبحث دراستهما، وبالتالي فإن الجزم بالتحوّل الأسلوبي يحتاج إلى معرفة التحوّل التركيبي بين البنيتين: العميقة والسطحية، إلا أن المتأمل في نص صاحب أبو جناح يلمح أن التحوّل من أسلوب الإخبار الرتيب إلى الأسلوب الذي يملك طاقة إيحائية عالية في نقل الإحساس، هو السبب وراء تأثر بناء هذا النمط الذي ينتج عن التحوّل الأسلوبي عند المتكلم وبالتالي لم يستطع النحاة إدراك جوانب هذا التّحويل، مما جعلهم يتخبطون في إعرابه كما سبق من خلال خلافهم في الإعراب والتقدير. الأمر الذي جعل تمام حسان يرى أن صيغتي التعجب من الصيغ المسكوكة، فهي لا تدخل في الإسناد، ولا في التصريف، ولا في الإلصاق، بل هي من الخوالف، والخوالف كلمات تستخدم أساليب إفصاحية للكشف عن موقف انفعالي.

ويرى أن تستعمل مفردات الأسلوب في الإعراب

فيقول : في إعراب (ما أحسنَ زيداً)

ما : أداة تعجب

أحسن : خالفة تعجب

زيدا: متعجب منه

وفي الصيغة الثانية (أكرم بزيد)

أكرم: خالفة التعجب

الباء: مضمنة معنى الأمر

زيد : المتعجب منه[1]

وعلى مذهب تمام حسان فإن التركيب أوجدته العربية للتعبير عن "انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه"[2].

---

[1] انظر: حسّان، تمام، 1979، **اللغة العربية، معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، ط2، 114.

[2] الرضي، **شرح الكافية**، 222/4

وهذا الانفعال حوّل التركيب من أسلوب خبري إلى أسلوب إنشائي بواسطة هذه الخوالف التي تستخدم للتعجب. ولعل تمام حسان أراد الخروج من دائرة الخلاف فقدّر هذه التقديرات؛ "لأن تركيب التعجب لا يحتمل ذلك إلا بالتأويل المتكلف والمصنوع الذي يخرج الجملة من دائرتها إلى دائرة الجملة الخبرية ويفقدها درجة الانفعال والتأثير"[1].

وهناك صيغ أخرى لم تبوّب في كتب النحو بل قالوا إنها سماعية ومن هذه الصيغ المسموعة:

سبحان ا ، درّه، حسبك بزيد رجلا، يا لك من ليل، ويا لك ليل، إنك من رجل، (ما أنت جاره)، لا إله إلا ا ، العظمة من رب، كاليوم رجلا، وكالليلة قمرا، يا للماء، يا للدواهي[2].

وقد يتعجب بأسماء الاستفهام (كيف، مَن، ما، أي) نحو قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ)[3]، (الْحَاقةُ ، مَا الْحَاقةُ)[4].

ويقع التحوّل الأسلوبي في هذه الصيغ بطرق منها

1. التحوّل الدلالي من خلال تغير السياق اللغوي دون تغير التعبير، فعندما نقول: لا إله إلا ا ، فإن هذه العبارة إخبارية، في سياق إخباري، ولكنها تتغير دلالتها من الإخبار إلى التعجب عندما يكون سياق الحال تعجبيا.

---

[1] رضوان، عبد الرحيم، 1985، **في النحو العربي**، بحث في دراسة الجملة في ضـوء منهـاج النظر اللغوي الحديث، الأردن،. 97.

[2] انظر هذه الصيغ في السيوطي، **الهمع**، 53/3.

[3] سورة البقرة : 28.

[4] سورة الحاقة: 1-2.

الأصل

لا إله إلا ا - إخباري
دخل معنى التعجب فتحول المعنى إلى
لا إله إلا ا - إنشائي (تعجبية)

2. التحوّل الدلالي من خلال تحول السياق وتغير التركيب.

(سبحانَ ا) والتحوّل الذي طرأ عليه حتى أصبح هكذا ما يأتي:

الأصل

سبحانُ	ا
خبر مرفوع المبتدأ محذوف تقديره تسبيحي	مضاف إليه
دخل معنى التعجب فتحولت الجملة أسلوبياً ←	
سبحانَ	ا
اسم منصوب بالتحوّل الأسلوبي	مضاف إليه

2.2.4 التّحويلات الأسلوبيّة في باب المدح والذم

يستخدم العرب صيغاً كثيرة لإنشاء المدح أو الذم، ولكن برزت من بين هذه الصيغ صيغتان تستعملان استعمالاً كثيراً، تستخدم (نعم) لإنشاء المدح، و(بئس) لإنشاء الذم. ويلحق بهما (ساء) في نحو قوله تعالى: (سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)[1].

و(فَعُلَ) وصفاً (كَرم) و(ظَرُفَ) أو مصوغاً محوّلاً من ثلاثي مفتوح أو مكسور كـ (عقَل) و(نَجِس).

[1] سورة الأنعام: 136.

وقد اختلف النحويون في هذه الكلمات فعلان أم اسمان، وقد أورد الأنباري الخلاف الآتي[1]:

فذهب الكوفيون إلى أن (نعم، وبئس) اسمان مبتدآن. واحتجوا بما يأتي:

1ـ دخول حرف الجر عليهما، ومنه قولنا: (ما زيد بنعم الرجل).

2ـ دخول حرف النداء عليهما، ومنه (يا نعم المولى ونعم النصير).

3ـ لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال فلا نقول: (نعم الرجل أخي).

4ـ أنهما ليسا فعلين لأنهما غير متصرفين.

5ـ أنه ورد عن العرب استعمال (نعم) على صيغة (فَعيلٌ) في قولهم:(نَعِيم الرجل زيدٌ) وليس في أمثلة الأفعال(فَعِيلٌ) البته.

وذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان. واحتجوا بما يأتي:

1ـ اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، وقد ورد عن العرب (نِعْمَا رجلين)، و(نَعِمُوا رجالاً).

وأن نعم وبئس ترفعان المظهر نحو:(نعم الرجل)، والمضمر في نحو: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا)[2].

2ـ اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة(نعمت المرأة) و(بئست الجارية).

فيكون إعراب جملة (نعم الرجلُ زيد) كما يراها البصريون والكسائي:

نعم: فعل ماضٍ مبني على الفتح.

الرجل: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

زيد: إما أن يكون: مبتدأ مؤخراً والجملة في محل رفع خبر مقدم. أو خبرا والمبتدأ محذوف تقدير (هو).

أما الكوفيون فيعربونه كالآتي:

---

[1] انظر: الأنباري، **الإنصاف**، مسالة رقم (14) القول في نعم وبئس أفعـلان همـا أم اسـمان، 97/1.

[2] سورة الكهف: 50.

نعم: مبتدأ مرفوع.

الرجل: بدل من (نعم) مرفوع.

زيد: خبر المبتدأ.

ولعلهم قدّروا هذه التقديرات ليسوغوا الحركات الإعرابية ويحققوا عناصر الإسناد في العبارات المسبوقة بمثل هذه الكلمات.

فعندما تكلم إبراهيم السامرائي عن (حبذا) التي يرى أن القول فيها مثل القول في(نعم) قال: "فإذا قالوا:(حبذا الهواء) فلا يعني هذا أن فيها إسناداً من قبل الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، بل إن القائل أراد أن يُبْديَ إعجابه بالهواء مستحسناً طيبه فأرسل هذه العبارة"[1].

فكان الخلاف حول اسميهما وفعليهما، ولكن الاتفاق كان بأن (نعم) و(بئس) يستخدمان لإنشاء المدح والذم "وذلك أنك إذا قلت:(نعم الرجل زيد) فإنما تنشئ المدح وتمدحه بهذا اللفظ وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً".[2]

فتحوّل الأسلوب من الخبر إلى الإنشاء يحتاج إلى لفظ يفيد المدح أو الذم لذا جاءت اللفظتان كعنصري تحويل يحوّل كل منهما الكلام من الخبر إلى الإنشاء.

ويعتبر إبراهيم السامرائي أن الإعراب المفترض لجملة (نِعمَ الولد محمد):

نعمَ: من ألفاظ المدح مبني على الفتح.

الولد: اسم مرفوع واقع في حيّز المدح.

محمد: بدل من الولد[3].

ولعلّ اعتبار(نعم) و(بئس) ألفاظاً للمدح والذم مبنية، كما وردت من العرب، وعنصر تحويل يدخل على التركيب الإخباري فيحوله إلى تركيب إنشائي، أقرب إلى طبيعة اللغة وروحها، ويريح النحويين من عناء الدخول في الاجتهاد الذي يقودهم إلى خلافات لا تزداد إلا تعقيداً.

---

[1] السامرائي، إبراهيم، 1968، **النحو العربي نقد وبناء**، دار الصادق، بغداد، 119.

[2] الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، 23/3.

[3] انظر هذا الإعراب، السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، 119.

ويرى السامرائي أن هذه الألفاظ ألفاظ جامدة لإنشاء المدح والذم، فيقول في(حبذا): إن هذه اللفظة "جمدت على هذا النحو الخاص فليست هي من قبيل الأسماء الأخرى كما هي ليست من سائر الأفعال، ولكنها لفظةٌ يعرب بها المعربون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئاً أو يستحسنونه"[1].

وهناك تحويل آخر في (نعم وبئس) وهو أن لهما استعمالين:

الأول: يستعملان متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، "وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول: (نَعِمَ زيدٌ بكذا ينعم به فهو ناعم) و(بَئِسَ ييأس فهو بائس)" [2].

الثاني: لإنشاء المدح والذم "وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان"[3].

ويمكن التمثيل على هذا التّحول بالشكل الآتي:

الأصل

نَعِمَ	زَيدٌ
فعل ماضٍ	فاعل مرفوع

دخل معنى المدح

↓

فتحولت الجملة أسلوبياً ←

نِعْمَ	زيد
عنصر تحويل تحوّل عن (نَعِمَ)	اسم مرفوع بالتحوّل الأسلوبي

فيدخل عنصر التّحويل (نِعْمَ) الذي يفيد المدح أو(بِئْسَ) الذي يفيد الذم على الجملة فتتحوّل الجملة إلى جملة مدح أو جملة ذم متكونة من عنصر تحويل واسم مرفوع واقع في حيّز المدح أو الذم.

---

[1] السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، 119.

[2] الصبان، **حاشية الصبان**، 38/3.

[3] المرجع نفسه، 38/3.

وكذلك (ساء)، أصلها(سَوَأ) ـ ـ ـ دخل فيها معنى الذم فتحولت إلى (ساء) ومنه قوله تعالى: (وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا)[1].

(حبذا) و (لا حبذا)

حبذا: تحمل دلالة (نعم) إلا أنها تستخدم للتحبب، وقد اختلف النحويون فيها، فنقل سيبويه[2] عن الخليل، وورد عن أبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك أن (حبّ) فعل ماض و(ذا) فاعله، أما المخصوص فجوّزوا أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وجوّزوا أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره هو الممدوح أو المذموم.

وذهب المبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور[3] إلى أن (حبذا) اسم، وهو مبتدأ والمخصوص خبره، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت (حب) مع (ذا) وجعلتا اسما واحدا[4].

وذهب قوم منهم ابن درستويه إلى أن (حبّذا) فعل ماض و(زيد) فاعله، فرُكّبت (حبّ) مع (ذا) وجعلتا فعلا[5].

والقول في (حبذا) و (لا حبذا) هو ما قيل في (نعم) و (بئس) أي أنهما لفظتان تستخدم إحداهما للمدح المقترن بالتحبب، والأخرى عكسه، و"إن هذه الآراء المختلفة المتضاربة لتبدي للباحث الحديث أن معترك النحاة كان ميدان اجتهاد .... لذلك فقد كثرت أقوالهم في (حبذا) ولم يقتربوا من الحقيقة اللغوية وهي أن هذه اللفظة جمدت على هذا النحو الخاص، فليست من قبيل الأسماء الأخرى، كما هي ليست من سائر

---

[1] سورة الكهف: 29.

[2] انظر: سيبويه، **الكتاب**، 180/2، وينظر هذا الرأي والآراء التالية، ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 132/3.

[3] انظر: ابن عصفور، **المقرب**، 106.

[4] ينظر الآراء الواردة في ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 132/3، والرضـي، **شـرح الكافيـة**، 249/4.

[5] انظر : ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 132/3.

الأفعال، ولكنها لفظة يعرب بها المعربون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئا أو يستحسنونه"[1].

3.4 التّحويلات الأسلوبيّة في قضايا أخرى:

1.3.4 الاستفهام

يعرف البلاغيون الاستفهام بأنه نوع من أنواع الإنشاء، وهو: "طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل بأداة خاصة"[2] إذ يدل الاستفهام على طلب معرفة شيء لم يكن معروفاً عند التكلم.

وقد يعرّف تعريفاً تركيبياً بأنه: "تحويل تركيب إخباري إلى استفسار باستعمال أدوات خاصة، وتنغيم معين، أو الاكتفاء بالتنغيم أحياناً"[3].

يتبين من هذا التعريف أن تركيب الاستفهام محوّل عن تركيب إخباري، ويتم هذا التّحويل باستعمال أدوات خاصة يتم من خلالها تحويل الجملة الإخبارية إلى جملة إنشائية، وربما يتم التّحويل بالتنغيم فقط والاستغناء عن أدوات الاستفهام.

وتنقسم تراكيب الاستفهام إلى نوعين:

1- تركيب الاستفهام التصديقي، وتكون إجابته (نعم ، لا) (بل ، كلا).

2- تركيب الاستفهام التصويري، وقد عّرف الجرجاني التصور بقوله: "حصول صورة الشيء في العقل، أو هو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات"[4].

ويجري تحويل الجملة الخبرية إلى جملة إنشائية بإحدى أدوات الاستفهام وتنقسم هذه الأدوات باعتبار أقسام الكلام إلى قسمين:

---

[1] السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، 119.

[2] عتيق، **علم المعاني والبيان والبديع**، 84.

[3] استيتية، **الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية**، 32، وينظـر: اسـتيتية، سـمير، 2000، **الشروط والاستفهام في الأساليب العربية**، 98.

[4] الجرجاني، **التعريفات**، 68.

الحروف: الهمزة وهل، هذان الحرفان يستعملان لإنشاء الاستفهام التصديقي الذي تصح له نسبية الإثبات أو النفي، وقد تكون الهمزة للتصوّر (التعيين والتحديد)، ولا تجئ (هل) إلا للتصديق.

أما الأسماء فهي: من، من، إذ، ما، ماذا، كيف، أي، حتى، أيان، أين، كم الاستفهامية.

وأورد النحويون القدماء هذه الأسماء ولم يطعنوا في اسميتها، إلا أن بعض الدارسين المحدثين مثل خليل عمايرة يذهب إلى أن هذه الأدوات ليست أسماء، ولا علاقة لها بالأسماء[1].

ومهما يكن شأن هذه الأسماء، واسميتها، لا بد من دراسة التّحويلات الأسلوبيّة الواقعة في جملة الاستفهام وأثرها في النحو العربي، ولا بد حينئذ من دراسة هذه الأدوات التي تقوم بتحويل الجملة الخبرية إلى جملة إنشائية.

وفي جملة الاستفهام مجموعة من التّحويلات التي تحدث عن طريق عدد من القوانين التّحويلية، ومن هذه القوانين قانون الحذف، فقد يقع الحذف على الأداة فتُحذف برمتها أو جزء منها، وقد يحذف أسلوب الاستفهام أو جزء منه، وقد يحذف متعلق الاستفهام، وقد يحذف التمييز إذا دل عليه دليل من السياق، وتحذف أيضا ألف الوصل التي يجاء بها للتوصل إلى النطق بالساكن إذا ألحقت بهمزة الاستفهام.

وقد تحذف أداة الاستفهام إذ تُعد الأداة العنصر التّحويلي الذي يحوّل الجملة الخبرية إلى جملة إنشائية، وقد قصر النحويون الحذف على الحروف منها وخاصة الهمزة التي للتصديق، "وما دام الحذف مقصوراً على الهمزة الدالة على التصديق دون التصور، و(هل) خاصة بالتصديق فلا مانع من الحذف"[2]، ويرى خليل عمايرة

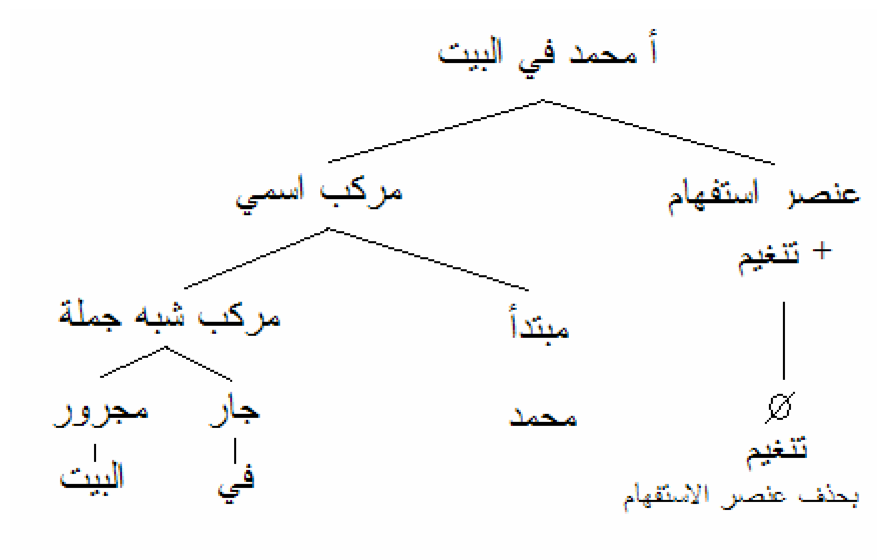
---

[1] العمايرة، خليل، 1987، **في التحليل اللغوي**، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 129-130

[2] جميل، منى حسين، 2002، **الاستفهام في العربية**، دراسة تركيبة دلالية، رسـالة ماجـستير، جامعة اليرموك، 69.

أنه لا يجوز حذف (هل)، خشية اللبس وعدم وضوح المراد من السؤال عند حذفها؛ لأن لها معنى خاصاً في الجملة الاستفهامية"[1].

ويمكن التمثيل على حذف الأداة بما يلي:



إذ يمكن الاستغناء عن عنصر الاستفهام بالتنغيم فقط. فدخول أداة الاستفهام مع التنغيم يؤدى إلى تحويل الجملة الخبرية إلى جملة إنشائية (استفهامية)، ويمكن الاستغناء عن أداتي الاستفهام (الهمزة) و (هل) "استغناء بالتنغيم، وذلك حين تستعملان للتصديق، دون التصور. أما حين تستعملان للتصور، فإنه لا يجوز حذفهما؛ لأن التنغيم لا يكون وحده كفؤاً للتصور فلا يجوز أن تقول، وأنت تريد التصديق (قرأت كتاباً أم جريدة)"[2].

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة

ثُم قالوا : تُحبها؟ قُلتُ: بَهْراً   عَدَدَ الرمْل والحَصى والترابِ[3]

قال: ابن هشام: "أراد أتحبها؟، وقيل: أنه خبر أي أنت تحبها"[4] وتقدر (أتحبها) على حذف أداة الاستفهام التي حوّلت الجملة الخبرية إلى جملة إنشائية، مما دعا

---

[1] انظر: العمايرة، **في التحليل اللغوي**، 147، واستيتية، **الشرط والاستفهام في الأساليب العربية**، 100، جميل، **الاستفهام في العربية**، دراسة تركيبة دلالية، 69

[2] استيتية، **الشرط والاستفهام في الأساليب العربية**، ص110.

[3] ابن أبي ربيعة، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، 431.

[4] ابن هشام، **المغني**، 21/1.

بعض النحاة إلى القول بأن خبر المبتدأ محذوف تقديره أنت. وأظهر الأمرين فيه أن يكون أراد أتحبها؟ لأن البيت الذي قبله يدل عليه وهو قوله:

أبرزها مثل المهاة تهادى بين خمس كواعب أتراب[1]".

والدرس النحوي الحديث يرى أن أداة الاستفهام قد حُذفت، وأن التركيب الحقيقي ينبغي أن يكون (أتحبها؟)؛ لأنه يمكن للفرد أن يفهم بعض التركيب (ثم قالوا: تحبها) على أنه استفهامي من خلال النبرة الصوتية الواقعة على الفعل تحبها[2].

ويكون في الأدوات الآتية: (ما، كيف، أي)

وأقر نحويو العربية بحذف ألف (ما) الاستفهامية لفظاً وخطاً إذا سبقت بحرف جر[3]، مثال ذلك: فيمَ، إلامّ، علامَ، بمَ، ومنه قوله تعالى: "قال أبشرتموني على ان مسني الكبر فبمَ تبشرون"[4].

وقد يقع التعويض عن المحذوف عند العرب فنقول علامه؟ وفيمه؟ ولمه؟ والوقوف عليه بالهاء أجود عند سيبويه[5].

وهذا التّحويل الواقع في بنية الاسم تحوّل بالحذف إذ جرى حذف أحد حروفها ويمكن التمثيل له بما يأتي:

حرف جر + اسم استفهام = حرف الجر + جزء من اسم الاستفهام

بـ + ما = بـ + م ؟

وهذا لا يؤثر في عملية التّحويل الواقعة في الجملة الاستفهامية، إذ إن دلالة (ما) لا تتغير عند دخول حرف الجر عليها، وحذف الألف منها. وكذلك الفاء في كيف وإحدى ياءي (أيّ).

---

[1] انظر البيت في: عمر بن أبي ربيعة، **الديوان،** 431.

[2] انظر: الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التركيب الأساليب في اللغة العربـي،** 168.

[3] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب،** 328/1.

[4] سورة طه: 125.

[5] انظر: سيبويه، **الكتاب،** 164/4.

ويحدث الحذف في أسلوب الاستفهام كاملاً أي: يحذف السؤال والجواب، وقد يحذف السؤال أو جزء منه، ويحذف الجواب أو جزء منه.

ويكثر حذف أسلوب الاستفهام عندما يكون في السياق ما يدل عليه كمشتقات الفعل (سأل)، نحو قول ا تعالى: (يسألون عن أنبائكم ولو كانوا فيكم ما قاتلوا إلا قليلا)[1].

فحذف السؤال والجواب؛ لأن سؤالهم كان مقدرا وتقديره: ماذا سمعت؟ والجواب أيضا مقدر. يقول الزمخشري في تفسيره لقوله (يسألون عن أنبائكم) "أي: يتساءلون. ومعناه: يقول بعضهم لبعض: ماذا سمعت؟ ماذا بلغك؟"[2] وتكون الإجابة مقدرة أيضاً.

وقد يحذف السؤال أو جزء منه، نحو قوله تعالى: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ)[3] كأنه سأل: ماذا أقول؟ فحذف السؤال، وقد يحذف جزء من السؤال كقول أبي ذؤيب الهذلي:

عَصَاني إليها القَلبُ إني لأمره سميعٌ، فما أدري أرشدٌ طلابُها؟[4]

تقديره (أرشد طلابها أم غي)، ومنه قوله تعالى: (أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا)[5] أي كمن هداه ا .

ويبقى السؤال ويحذف الجواب أو جزء منه خاصة عند الإنكار أو الاستهزاء أو أي من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام نحو قوله تعالى: (قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم)[6] فحذف الجواب وهو (لا) ثم قال ا تعالى: (قال بل فعله كبيرهم هذا)[7] جوابا لمن سأل: إذن من فعله؟

---

[1] سورة الأحزاب: 20.

[2] الزمخشري، **الكشاف**، 420/2.

[3] سورة الفلق: 1.

[4] الهذليين،(1965)، **ديوان الهذليين**، الدار القومية، القاهرة، 71.

[5] سورة فاطر: 8.

[6] سورة الأنبياء: 62.

[7] سورة الأنبياء: 63.

وقد يحذف متعلق جملة الاستفهام الذي يكون: فعل القول: مثال قوله تعالى: (ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار هل تجزون إلا ما كنتم تعملون)[1] المعنى: يقال لهم: هل تجزون الا ما كنتم تعلمون؟

أوفعلاً غير القول، ومنه قوله تعالى: (يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون)[2]، والتقدير: يفكر، أيمسكه؟ أو مفكراً أيمسكه.

أما التمييز فلا يحذف إلا إذا دل عليه دليل، ولا يكون إلا مع (كم الاستفهامية، وكم الخبرية، وكأي)، وتشترك الاستفهامية وكم الخبرية في خمسة أمور: الاسمية والإبهام والانتشار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير.

أما (كأي) فتمييزها لا يختلف كثيراً عن تمييز كم، لافتقارها إليه لأمن اللبس والإبهام، وملازمتها لحرف الجر الزائد في أغلب الأحيان.

وقد تحذف همزة الوصل التي يجاء بها للتوصل إلى النطق بالساكن، فإذا دخلت الهمزة الاستفهامية لم يعد لهمزة الوصل ضرورة، ومثال على ذلك الفعل (استكبر)، إذ جيء بهمزة الوصل إلى النطق بالساكن، وعندما تدخل همزة الاستفهام (أستكبر) فإن همزة الوصل تحذف، ومثال ذلك قوله تعالى: (أستكبرت أم كنت من العالين)[3]، وقوله تعالى:(أتخذتم عند ا عهداً).[4]

وقد تحدث الزيادة في جملة الاستفهام، فعند النظر في تعريف الاستفهام مـن ناحية تركيبية نجد انه تحويل تركيب إخباري إلى استفسار باستعمال أدوات خاصـة وتنغيم معين أو الاكتفاء بالتنغيم أحيانا[5].

إن التركيب الإخباري يتحول نتيجة دخول أداة الاستفهام إلى تركيب استفهامي استخباري، ومثال هذا قولنا: (قام محمد)، فهي جملة إخبارية تخبرنا أن محمداً قـد

---

[1] سورة النمل: 90.

[2] سورة النحل: 59.

[3] سورة ص:75.

[4] سورة البقرة: 80.

[5] انظر: استيتية، **الشرط والاستفهام في الأساليب العربية**، 98.

قام، وعند دخول عنصر التّحويل (حرف الاستفهام)، فإن التركيب الإخباري يتحول إلى تركيب استفهامي يريد الاستفهام عن قيام محمد ويكون (أقـام محمـد؟). وقـد نضيف إلى هذا عنصر التنغيم الذي له دور كبير في تحويل الجملة، ففـي تركيـب الاستفهام لا بد من وجود التنغيم حتى مع وجود الأداة.

وتزاد (مِنْ) في الجملة الاستفهامية، فقد تسبق الفاعل، وقد تسبق المفعول به، وقد تسبق المبتدأ، فإذا سبقته فإنها تجرّه لفظا ويبقى فاعلاً مرفوعاً محـلا، وكـذلك المفعول يبقى مفعولاً منصوباً محلاً، وكذلك المبتدأ يكون مبتدأ في المعنى مرفوعـاً محلاً.

ومثال زيادتها على الفاعل قوله تعالى: (هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ)[1]، و مثال زيادتها مع المفعول قوله تعالى: (هَلْ تُحِس مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُـمْ رِكْـزاً)[2]، ومثـال زيادتها مع المبتدأ قوله تعالى: (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا)[3].

ويرى سمير ستيتيه[4]: أن حرف الجر (من) الداخل على الجملة الاسـتفهامية، حرف جر زائد يدخل على هذه الجملة، وهو بديل للتوكيد المستفاد مـن التنغـيم، لا بدل للتنغيم نفسه. وأن هذه الزيادة هي زيادة في المنطوق على نظيره فـي البنيـة العميقة أو في البنية الدلالية.

وكذلك الباء فقد تزاد في خبر ليس المقرونة بهمزة الاسـتفهام، ومنـه قولـة تعالى: (أَلَيْسَ ا ُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ)[5]. ومنها ما يأتي مع (هل) الدالة على النفي لتوكيد المعنى، ومنه قول الفرزدق:

يَقُولُ إذا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ: ألا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ؟[6]

---

[1] سورة التوبة : 127.

[2] سورة مريم : 98.

[3] سورة الأعراف : 53.

[4] انظر: استيتية، **الشرط والاستفهام في الأساليب العربية**، 126

[5] سورة التين : 8.

[6] انظر، الفرزدق، همام بن غالب، (د.ت)، **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت، 863.

وقد يزاد حرف الاستثناء في الجملة الاستفهامية، فعند دخول أدوات الاستثناء على التركيب الاستفهامي المحول عن التركيب الإخباري، فإنها تحوله إلى تركيب استفهامي استثنائي "أما أنها استفهامية فمن حيث واقع بناها السطحية، وأما أنها استثنائية فمن حيث إن الفعل فيها واقع بصورتين إحداهما صورة سلبية، وهي تقابل المستثنى منه بينما تقابل الصورة الإيجابية المستثنى"[1].

وتزاد (ما ولا وليس ولم ولن...) بعد همزة الاستفهام مباشرة، ومنه قوله تعالى:

(أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ)[2]، وتزاد (لا) مع (هل) لتفيد الاستفهام الذي يتضمن شيئاً من القوة في الطلب ومنه قولنا: (هلا أكرمت ضيفك؟).

ويستخدم قانون التضييق فيكون التضييق على نمطين: الأول: أن أدوات الاستفهام تضييق للإداة الأم وهي الهمزة إذ يجمع النحويون[3] على أن الهمزة أم باب الاستفهام، فكانت الهمزة تشكل أصلا في بنيتها (أمتي، أمن، أما)، ثم استغني عن هذا الأصل أمن اللبس.

فهذه الأسماء تضييق للأداة الأم إذ إننا نستطيع أن نستخدم الهمزة للسؤال عن الزمان والمكان والحال... أما أسماء الاستفهام فتستخدم للدلالة على شيء واحد، (فمتى) للسؤال، و(كم) للعدد.

الثاني: أن أسماء الاستفهام هي تضييق لما جعلت للسؤال عنه، فـ (أين) تضييق لجميع الأمكنة، و(متى) تضييق لجميع الأزمنة....

ويحل عنصر غير أدوات الاستفهام محل عنصر الاستفهام ، ومنه إحلال (قد) محل (هل)، وإحلال همزة الاستفهام محل القسم.

ومثال إحلال (قد) محل (هل) قوله تعالى: (هل أتاك حديث الغاشية)[4]، إذ حلت (هل) الاستفهام محل قد، والمعنى على هذا قد أتاك حديث الغاشية يقول البغوي

---

[1] استيتية، **الشرط والاستفهام في الأساليب العربية**، 127.

[2] سورة التين : 8.

[3] انظر: سيبويه، **الكتاب**، 99/1 ، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 102/5.

[4] سورة الغاشية :1.

في تفسيره لقوله تعالى، (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ)[1]، "يعنى: قد أتاك حديث القيامة، تغشى كل شيء بالأهوال"[2].

ويمكن أن نخرّج عليها قول الشاعر:

سائِلْ فوارسَ يَرْبُوع بشدتِنا   أَهَل رأَوْنا بسَفح القاع ذِي الأكَم [3]

إذ أن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام، فيكون البيت على تقدير (أقـد رأونا). أما إحلال همزة الاستفهام محل القسم، فيجري إحلال عنصر الاستفهام محل عنصر القسم.

وقد يقع التقديم والتأخير في جملة الاستفهام إذ تحتل أدوات الاستفهام صدارة الجملة، ثم تتبعها الجملة سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية، يقول ابـن الـشجري: "والاستفهام يقع صدر الجملة، وإنما لزم تصديره لأنك لو اخترته لتناقض كلامـك، فلو قلت (جلس زيد أين؟) و(خرج محمد متى؟) جعلت أول كلامك جملة خبرية ثـم نفيت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تقدم الاستفهام فتقول: (أين زيـد جـالس؟) و(متى خرج محمد؟) لأن مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد و زمان خـروج محمد، فزال بتقديم الاستفهام التناقض"[4].

أما التقديم والتأخير فيكونان في الجملة التابعة لأداة الاستفهام، فقد يتقدم الفعل أو يتأخر، ويتقدم الفاعل أو يتأخر، وكذلك المفعول قد يتقدم أو يتأخر.

فالأصل التوليدي لجملة أين جلس زيد، جلس زيد في بيتـه، وعنـدما دخـل عنصر الاستفهام حل محل شبه الجملة الظرفية (في بيته)، فأخذ مكانها، ثـم جـاء قانون التّحويل الخاص بتقديم اسم الاستفهام حتى يجري تحويل الجملة من بـدايتها، لكي لا يتعارض المعنى فتحذف الجملة نتيجة دخول اسم الاستفهام (عنصر التّحويل) الذي يحول الجملة الفعلية الخبرية إلى جملة استفهامية إنشائية، لكن بتقديم عنـصر

---

[1] سورة الغاشية:1.

[2] البغوي، **معالم التنزيل**، 592 .

[3] البيت لزيد الخيل، **ديوان زيد الخيل**، 155 والمبرد، **المقتضب**، 85/2.

[4] ابن الشجري، هبة ا بن علي، (د.ت)، **الأمالي الشجرية**، دائرة المعارف، حيدر أباد، طبعة مصورة، دار المعرفة، بيروت 264/2.

التّحويل الذي يفيد الاستفهام "فلا معاني بلاغية يمكن استنتاجها والحصول عليها من وراء هذا التقديم؛ لأنه ليس في المقابل تأخير له، فرتبة هذه الأسماء ثابتة لا تتغير مهما احتلت من موقع إعرابي، سواء أكانت خبرا أم مفعولا أم حالا، والمعنى الوحيد المستفاد من وراء هذا التقديم هو الاستفهام"[1].

أما تقديم الفعل أو تأخيره فالأصل في تركيب جملة الاستفهام عند النحويين أن يلي حرف الاستفهام الفعل، وقد أجاز بعض النحويين أن يليها الاسم من باب التوسيع[2]. يقول مازن الوعر: "تستعمل اللغة العربية أداتين تحويليتين للتعبير عن الاستفهام التصديقي، هاتان الأداتان هما (أ) و (هل)، اللتان تحدثان في التركيب المثبت لتحويله إلى تركيب استفهامي، تشترك هاتان الأداتان في صفات نحوية عامة وتختلفان في بعض الصفات الأخرى .... إن أهم صفة نحوية لهاتين الأداتين هي أنهما تحدثان في التركيب الفعلي والتركيب الاسمي ثم التركيب الكوني"[3].

وإذا دخلت هذه الحروف على الفعل فإن الأداة تكون مسلطة على الفعل مباشرة، أي أن المراد من الاستفهام هو معرفة مدى تحقق هذا الحدث.

فعند السؤال: (أقرأت القصة؟) فالسؤال هنا مسلط على الفعل (قرأت)؛ لأن السائل يريد معرفة مدى تحقق فعل القراءة، ولو أراد السائل معرفة الذي قرأ القصة أو التحقق من أن المخاطب قرأ القصة لقال (أأنت قرأت القصة؟).

أما تقديم الفاعل أو تأخيره فيكون الفاعل لفعل مؤخر، أي مبتدأ لخبر جملته فعلية، ومثاله قوله تعالى :(أَأَنْتَ قُلْتَ لِلناسِ اتخِذُونِي وَأُميَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ ا ِ)[4].

ولا بد لهذا التقديم من غرض بلاغي "والأغلب في مثل هذا التقديم أن يكون لأجل الإنكار، فالهمزة همزة إنكار، أي همزة سلب فهو إنكار أو نفي أو تكذيب... وهذا هو حكم المسؤول عنه"[5]

---

[1] جميل، **الاستفهام في العربية دراسة تركيبية دلالية**، 67.

[2] انظر: سيبويه، **الكتاب**، 1/98-99.

[3] الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التركيب الأساليب في اللغة العربي**، 165.

[4] سورة المائدة: 166.

[5] جميل، **الاستفهام في العربية دراسة تركيبية دلالية**، 59.

ويتقدم المفعول أو يتأخر فالأصل في ترتيب الجملة العربية فـي التركيـب الفعلي أن يأتي الفعل ثم المفعول، و قد يتقدم المفعول بـه علـى الفاعـل أو علـى المفعول به والفاعل، و مثال ذلك قولنا: (أزيداً تضرب؟)، و يقول الجرجاني: "واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل، أعني تقديم الاسم المفعـول يقتـضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثـل ذلـك الفعل، فإذا قلت:(أ زيداً تضرب؟) كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يُضرب أو بموضع يجترئ عليه"[1].

وحال المفعول به كحال غيره من المفاعيل، إذ أن هذا التقديم قد يحدث فـي المفاعيل الأخرى، فمثاله في المفعول لأجله قوله تعـالى: (أَئِفْكـاً آلِهَـةً دون ا ـ تُرِيدُونَ)[2]، و مثاله في المفعول المطلق: (أسوطاً ضربت زيدا؟) وفي المفعول فيـه قوله تعالى: (آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ)[3].

وقد تقدم شبه الجملة على المبتدأ، وتكون شبه الجملة مكونة من حرف جـر واسم مجرور، أو ظرف ومضاف إليه، ومثال الأول قوله تعالى :(قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللهِ شَكٌ)[4] إذ إن أصلها أشك في ا .

وكذلك شبه الجملة الظرفية، ويمكن التمثيل عليها بقوله تعالى: (أَعِنْـدَهُ عِلْـمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى)[5].

2.3.4 الأمر

وهو أحد أساليب الإنشاء الطلبي التي يطلب بها حصول شيء لم يكن حاصلاً وقت الطلب "وهو طلب على وجه الاستعلاء"[6]، ويقع الأمر بطرق عدة هي:

---

[1] الجرجاني، عبد القاهر، 1984، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخـانجي، القاهرة، 94.

[2] سورة الصافات: 86.

[3] سورة يوسف: 91.

[4] سورة إبراهيم : 10.

[5] سورة النجم :35.

[6] عتيق، **علم المعاني والبيان والبديع**، 71.

1. الأمر على صورته البسيطة، ويكون باستخدام فعل الأمر، نحو(اكتبْ) ومنه قوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصلَاةَ وَآتُوا الزكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الراكِعِينَ)1، ويكون الأمر حاصلاً من خلال دلالة الفعل الذي يكوّن الجملة الأمرية.

2ـ المضارع المقرون بلام الأمر، نحو قوله تعالى: (يَا أَيهَا الذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ)[2]، ومنه: (فَلْيَعْبُدُوا رَب هَذَا الْبَيْتِ)[3]، يقول المرادي في حديثه عن اللام الجازمة "وهي لام الأمر والأولى أن يقال لام الطلب؛ ليشمل الأمر نحو: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ)[4]، والدعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبكَ) [5]، وقيل الالتماس، كقولك لمن يساويك (لِيفعَلْ) من غير استعلاء؛ وذلك لأن الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس"[6].

وفي هذا إشارة إلى خروج الأمر من هذه الصيغة إلى معانٍ أخرى، منها الدعاء، في نحو قوله تعالى: (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبكَ) ، والالتماس، والتهديد، نحو قوله تعالى: (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)[7].

واختلف النحاة في حذف لام الطلب: فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في الضرورة. ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر. ومذهب الكسائي أنه يجوز حذفها بعد الأمر بالقول، نحو قوله تعالى: (قُلْ لِعِبَادِيَ الذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِما رَزَقْنَاهُمْ سِرا وَعَلَانِيَةً)[8] أي (ليقيموا) [9].

---

[1] سورة البقرة: 43.

[2] سورة البقرة : 282.

[3] سورة قريش : 3.

[4] سورة الطلاق : 7.

[5] سورة الزخرف : 77.

[6] المرادي، حسن بن قاسم، 1976، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيـق طـه محـسن، ساعدت جامعة بغداد على نشره 1974ـ1975، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 152.

[7] سورة العنكبوت: 66.

[8] سورة إبراهيم: 31.

[9] انظر: المرادي، **الجنى الداني**، 155.

فلام الأمر هنا عنصر تحويل يدخل على الجملة الخبرية التي تبدأ بالفعل المضارع فيحوّل الجملة الخبرية إلى جملة إنشائية، وتتغير تبعا لهذا بنية الفعل فيُجزم، ولعل هذا هو ما دعا المبرد إلى منع حذف اللام وإبقاء عملها في النثر والشعر على حد سواء، ولكن هذا التحوّل قد يكون دون استخدامها، وذلك بأن يحوّل المتكلم بأسلوبه من الخبر إلى الإنشاء.

ويمكن دراسة هذا التحوّل على النحو الآتي:

قول أهل النار إلى خازنها (ليقضِ علينا ربك)

أصله : يقضي علينا ربك

يقضي علينا ربك

مركب فعلي

فعل | شبه جملة | فاعل / مضاف | مضاف إليه

يقضي | جار ومجرور | ربـ | ـك

لـ | يقضِ | عليـ | ـنا | ربـ | ـك

عنصر تحويل

يحمل دلالة الأمر

فعند دخول عنصر التّحويل (لام الأمر) تحولت الجملة من معنى الخبر إلى معنى الإنشاء وتغير موقع الفعل الإعرابي؛ فتغيرت تبعا له حركته الإعرابية مع بقاء أجزاء النمط اللغوي الأخرى كما هي.

3. اسم فعل الأمر

ويكون الأمر باسم الفعل المختص بالأمر، نحو: (عليك) بمعنى الزم، و(بله) بمعنى (دع)، و(رويده) بمعنى أمهله.

ويستعمل اسم الفعل (الذي يفيد الأمر) أيضا عنصر تحويل يدخل على الجملة فيحوّل دلالتها من الخبر إلى الإنشاء، ومنه قوله تعالى (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ

ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ)[1]، فدخول اسم الفعل على الجملة حوّل دلالتها إلى دلالة الأمر، وكذلك من الإخبار إلى الإنشاء.

4. المصدر النائب عن فعل الأمر

وهذا المصدر يعمل عمل فعله ويحمل دلالة فعل الأمر، ومثاله قوله تعالى: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)[2] أي بالوالدين أحسن إحسانا، وقد مرّ الحديث عنه في المفعول المطلق.

3.3.4 النهي

وهو من أنواع الإنشاء الطلبي ويراد به "طلب الكف عن الفعل أو الامتناع عنه على وجه الاستعلاء والإلزام"[3].

ويكون النهي بدخول (لا) الناهية الجازمة على الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)[4].

ويكون النهي باستخدام (لا) التي هي عنصر تحويل إذ يقوم هذا العنصر بتحويل الجملة الخبرية إلى جملة إنشائية، "وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء أكان المطلوب منه مخاطبا نحو: (لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ)، أم غائبا، نحو: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ)[5] أم متكلما، نحو: (لا أُرَيَنَّك ههنا)"[6].

ويمكن تمثيله بالآتي:

---

[1] سورة المائدة: 105.

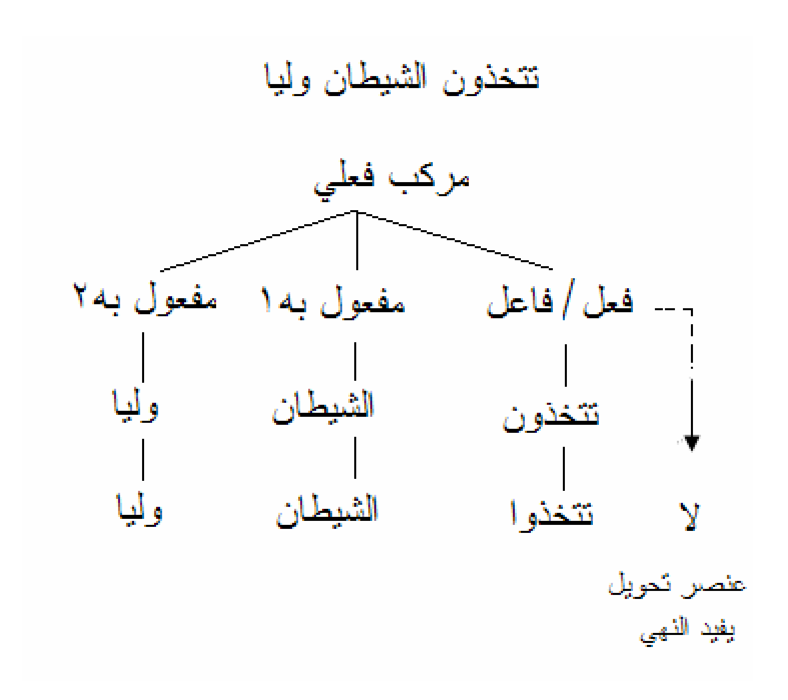
[2] سورة البقرة : 83.

[3] عتيق، **علم المعاني والبيان والبديع**، 79.

[4] سورة النور : 27.

[5] سورة آل عمران : 28.

[6] ابن هشام، **مغني اللبيب**، 273/1.



فدخول هذا العنصر حوّل الفعل المضارع المرفوع إلى مجزوم وغيّر في دلالته إلى معنى النهي.

4.3.4 التمني

هو أحد أنواع الإنشاء الطلبي "وهو الطلب الذي لا يرجى وقوعه"[1]

والتمني يكون:

طلب أمر لا يرجى حصوله؛ إما لكونه مستحيلا، والإنسان كثيرا ما يحب المستحيل ويطلبه، وإما لكونه ممكنا غير مطموع في نيله[2]. إما لكونه ممكنا غير مطموع في نيله، مثل قوله تعالى: (يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ)[3].

وتستعمل (ليت) التي تدخل على التركيب فتحول دلالته إلى التمني وتختص هذه بالجملة الاسمية التي تتحول دلالتها من الخبر إلى الإنشاء (التمني)، ومثال ذلك: (الكتاب لي)

ويمكن التعبير عنه هكذا:

---

[1] مطلوب، والبصير، **البلاغة والتطبيق**، 125.

[2] انظر: عتيق، **علم المعاني والبيان والبديع**، 108.

[3] سورة القصص: 79.

الأصل

السماءُ	صافيةٌ
مبتدأ مرفوع	خبر مرفوع

دخول (ليت) التي تفيد التمني فتتحول الجملة اسلوبياً إلى

ليت	السماءَ	صافية
حرف تمني (عنصر تحويل)	اسم (ليت)	خبر (ليت)

فاللفظ الذي يدل في أصل وضعه على التمني هو (ليت) "وقد يتمنى بثلاثة ألفاظ أخرى لغرض بلاغي وهذه هي (هل) و(لعل) و(لو)"[1].

5.3.4 الرجاء

جاء في التعريفات أن الرجاء "في اللغة الأمل، وفي الاصطلاح تعلق القلب بمحصول محبوب في المستقبل"[2].

ويدل على الرجاء (لعل) و (عسى) و(حرى) و(اخلولق)

لعل: وهو حرف عند النحويين له قسمان: الأول: أن يكون من أخوات إن فينصب الاسم ويرفع الخبر، ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط وأن لامه الأولى أصلية، وقيل هو حرف مركب ولامه الأولى لام الابتداء[3].

والقسم الثاني: أن يكون حرف جر في لغة عقيل. يقولون لعل زيدٍ قائمٍ، والجر بلعل مراجعة أصل مرفوض"[4].

---

[1] عتيق، **علم المعاني والبيان والبديع**، 109.

[2] الجرجاني، **التعريفات**، 93.

[3] انظر: المرادي، **الجنى الداني**، 527.

[4] انظر: المرجع نفسه، 530.

وما يهم الدّراسة القسم الأول، الذي تفيد فيه لعل الترجي، نحو(لعل ا يرحمنا). وأكثر النحويين على أن (لعل) حرف واحد ويحمل هذا الحرف معاني كثيرة أبرزها؛ الترجي ويتم التحوّل كالآتي:

الله يرحمنا

مركب اسمي

مبتدأ — مركب فعلي

فعل — فاعل — مفعول به

الله — يرحمـــ — هو مستتر — ـــنا

في محل رفع خبر للمبتدأ الله

لعل — الله — يرحمـــ — هو مستتر — ـــنا

اسم لعل منصوب

في محل رفع خبر لعل

وقد يستعمل للرجاء (أفعال الرجاء) وهي (عسى وحرى واخلولق)، وهي من أفعال المقاربة "من باب تسمية الكل باسم البعض"[1].

وتدخل أفعال المقاربة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب، ومنه قوله تعالى: (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)[2]، و(حرى زيد أن يقوم)، و(اخلولقت السماء تمطر).

فتدخل هذه الأفعال على الجملة الاسمية فتحولها إلى جملة فعلية كما تحولها من الخبر إلى الإنشاء.

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 263/1.

[2] سورة الإسراء: 8.

وهناك فرق واضح بين التمني والترجي "وهو أن التمني يقع على ما يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون كقولهم: (ليت الشباب يعود) والترجي يختص بما يجوز وقوعه ولهذا لا يقال لعل الشباب يعود[1]".

[1] الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، 1298، **درّة الغواص في أوهام الخواص**، وفي آخـره الشرح للعالم الشهير أحمد شهاب الدين الخفاجي، ط1، طبع برخصة نظارة المعارف الجليلـة، في مطبعة الجواني (قسطنطينية)، 120.

الخاتمة

بحثت هذه الدّراسة موضوع التّحويلات الأسلوبيّة بين الخبر والإنشاء في النحو العربي وأثرها في تفسير بعض الحركات الإعرابية.

وقد خلصت الدّراسة إلى نتائج أهمها:

للتحويلات الأسلوبيّة أثر بارز في تفسير بعض الحركات الإعرابية، كما في تفسير حركة النصب في كلمة (حَمالَةَ) من قوله تعالي: (وَامْرَأَتُهُ حَمالَةَ الْحَطَبِ). (المسد:4)

لجأ النحويون إلى تقدير بنية عميقة لبعض الأنماط اللغوية، وهذه البنية تنقسم إلى قسمين:

الأول: بنية حقيقية لا تخلّ باللغة.

الثاني: بنية عميقة وهي مفترضة لم يكن منطوقاً بها يوماً عند العرب، وإن كان نُطِقَ فإنما على نحو غير ما هو موجود الآن.

المخالفة في الأسلوب اللغوي تقتضي غالباً مخالفة في التركيب.

ما قدمه النحاة القدماء من آراء نحوية في تعليل الحركات الإعرابية مراد منه تحقيق الإسناد للجملة العربية، وتسويغ الحركات الإعرابية بما يتمشّى مع قواعدهم.

يقدّر النحاة المركب الفعلي لتفسير حركة النصب في الأسماء، ثم يحذف هذا المركب ويبقى أثره على المنصوب.

اختلاف النحاة في تقدير البنية العميقة لأقوال كثيرة عند العرب منها (هذا ولا زعماتك)، والسبب في ذلك أنهم كانوا محكومين بالقاعدة التي تضع الفتحة علامة للمفعولية وما يحمل عليها وما يشبه بها.

لجأ النحويون إلى تقدير مركب فعلي غير مستعمل لأسماء منصوبة ومنه (دفراً) المصدر المنصوب على أنه مفعول مطلق. فأراد النحويون أن يقدروا له بنية عميقة فلم يجدوا له فعلاً فقدروا له فعلاً من معناه(أنتن دفراً).

أن الواو في المفعول معه ليست عنصر تقوية يتم من خلاله تقوية أثر الفعل ليصل إلى المفعول معه، وإنما هي أداة تحمل دلالة المعية حسب.

بعض الأساليب العربية ـ كالنداء مثلاً ـ لا تحتاج إلى تقدير مركب فعلي، وإنما هي نتيجة دخول عنصر التّحويل الذي يحوّل التركيب من الخبر إلى الإنشاء.

عدم حمل جملة الاختصاص على جملة النداء؛ لأن جملة النداء محوّلة عن جملة أخرى تمثل بنيتها العميقة؛ لأن العرب نصوا على أن أداة النداء مجردة من معنى النداء في الاختصاص، والأسلوبان يختلفان في أمور كثيرة.

تعدد الروايات في الشعر والنثر واختلاف القراءات القرآنية بين الرفع والنصب والمعنى الذي يقتضيه كل منهما، إنما يخدم هذه الدّراسة ليكون الأصل بنية حقيقية مستخدمة ولا تخلّ باللغة.

المراجع

القرآن الكريم

ابن أبي ربيعة، عمر، 1960، **ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي**، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط3، مصر.

ابن أبي سلمى، زهير، 1982، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرح شعر زهير، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ابن السراج، محمد بن سهل، 1973، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

ابن الشجري، هبة ا بن علي، (د.ت)، **الأمالي الشجرية**، دائرة المعارف، حيدر أباد، طبعة مصورة، دار المعرفة، بيروت.

ابن العبد، طرفة، 1975، **ديوان طرفة بن العبد**، شرح الأعلم الشنتمري، تليه طائفة من الشعر المنسوب إلى طرفة، تحقيق درّيّة الخطيب، لطفي الصّتعال.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، 2001، **الخصائص**، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1.

ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، (د.ت)، **مقدمة ابن خلدون**، دار العلم للجميع، بيروت.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري، (د.ت)، **جمهرة اللغة**، مكتبة الثقافة الدينية، غانة في مصر.

ابن عصفور، علي بن محمد، 1998، **المقرّب**، ومعه مثل المقرب، تحقيق وتعليق ودراسة، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن عقيل، عبد ا بن عبد الرحمن، 2005**، شرح ابن عقيل**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، طبعة جديدة.

ابن مالك، محمد بن عبد ا ،2001، **شرح التـسهيل**، تـسهيل الفوائـد وتكميـل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحـي الـسيد، دار الكتـب العلمية، بيروت.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف، (د.ت)، **أوضح المسالك إلـى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المـسالك، محمـد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف، 1360هـ ـ، **شـرح شـذور الذهب**، رتبه وعلق عليه عبد الغني الدقر، دار الكتب العلميـة، دمـشق ودار الكتاب، 312، والسيوطي، الأشباه والنظائر، حيدر أباد، ط2.

ابن هشام، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف، 1992، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، **شرح المفصل**، تحيقيق احمد السيد ومراجعة اسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

أبو جناح، صاحب، 1998، دراسات في نظرية النحـو العربـي وتطبيقاتهـا، دار الفكر، عمان، ط1.

الأزهري، الشيخ خالد،1335هـ ـ، **شرح التصريح**، المطبعة الأزهرية، ط2، مصر.

استيتية، سمير، 1989، الأنماط التّحويلية في الجملة الاستفهامية العربيـة، بحـث منشور، **مجلة المورد**، بغداد، المجلد 18، ربيع 1989، العدد الأول، 43-45.

الأعشى، ميمون بن قيس، 1968، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليـق محمـد حـسين حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت.

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، 2001، **روح المعاني في تفـسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ضبطه وصححه علي عبد البـاري عطيّـة، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنّة الجديدة، دار الكتـب العلميـة، بيروت ط1.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، 1987، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

أيوب، عبد الرحمن، 1957، **دراسات نقدية في النحو العربي**، القاهرة.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، 1997، **معالم التنزيل**، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد ا النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4.

البكري، أبو عبيدة، 1971، **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، تحقيق إحسان عبّاس، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1.

البهنساوي، حسام، (د.ت)، **القواعد التّحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مكتبة الثقافي الدينية، مصر.

التلمساني، أحمد بن محمد، 1997، **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1.

الجرجاني، عبد القاهر، 1984، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة،.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف، 1969، **التعريفات**، مع فهرست تعريفات ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية جمعت من أمهات الكتب، الفلسفية والفقهية واللغوية ورتبت على حروف الهجاء من الألف إلى الياء، مكتبة لبنان، بيروت.

جرير، ابو حرزة جرير بن عطية، 1969، **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف مصر.

جميل، منى حسين، 2002**، الاستفهام في العربية، دراسة تركيبة دلالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

جون لاينز، 1985، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، (د.ت)، **درّة الغواص في أوهـام الخـواص**، وفي آخره الشرح للعالم الشهير أحمد شهاب الـدين الخفـاجي، ط1، طبـع برخصة نظارة المعارف الجليلة، في مطبعة الجواني (قسطنطينية).

حسان، تمام، 1979، **اللغة العربية، معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2.

الخنساء، تماضر بنت عمرو، (د.ت) **ديوان الخنساء**، اعتنى بـه وشـرحه حمـد وطمّاس، دار المعرفة بيروت، لبنان ط1.

الخولي، محمد علي، (د.ت)، **قواعد تحويلية للغة العربية**.

الدميري، كمال الدين، 2007، **حياة الحيوان الكبرى**، تحقيق أحمد حسن بسج، ط2، دار الكتـب العلمية، بيروت.

الراجحي، عبده، 1988، **النحو العربي والدرس الحـديث**، دار المعرفة الجامعيـة، الإسكندرية.

رضوان، عبد الرحيم، 1985، **في النحو العربي**، بحث في دراسة الجملة في ضوء منهاج النظر اللغوي الحديث، الأردن.

رضي الدين، محمد بن الحسن الإسترابادي، (د.ت)، **شرح كافية ابـن الحاجـب**، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية.

الرقيات، عبد ا بن قيس، 1958، **ديوان عبد ا بن قيس الرقيات**، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، بيروت، دار صادر للطباعـة والنشر، دار بيروت للطباعة.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، 1988، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق عبـد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

الزجاجي، أبو القاسم بن إسحاق، 1984، **كتاب الجمل**، حققه وقدم له علي الحمـد، مؤسسة الرسالة ودار الفكر، ساعدت جامعة اليرموك في دعم التحقيق، ط1.

زكريا، ميشال، 1982، **الألسنية التوليدية والتّحويلية وقواعد اللغة العربية النظرية الألسنية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1.

الزمخشري، محمود بن عمر، (1966)، **الكشاف**، مطبعة باب الحلبي، القاهرة.

الزمخشري، محمود بن عمر، (د.ت)، **المستقصى في أمثال العرب**، اعتنى بتصحيحه محمد عبد الرحمن خان تم تحت مراقبة الدكتور محمد عبد الحميد خان، طبع برخصة الجامعة العثمانية، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن الهند.

الزمخشري، محمود بن عمر، (د.ت)، **المفصل في علم العربية**، بذيلة كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط2، دار الجليل، لبنان.

السامرائي، إبراهيم، 1968، **النحو العربي نقد وبناء**، دار الصادق بغداد.

السامرائي، إبراهيم، 1980، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2.

سحيم، عبد بني الحسحاس، **(د.ت)، ديوان سحيم**، تحقيق عبد العزيز المبني، دار الكتب المصرية، القاهرة.

السكاكي، سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، 1980، **مفتاح العلوم**، تحقيق أكرم عثمان يوسف، بغداد.

سيبويه، عمرو بن عثمان، (د.ت)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، **شرح شواهد المغني**، المطبعة البهية، مصر.

السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، **همع الهوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الشايب، أحمد، 1976، **الأسلوب والأسلوبيّة دراسة تحليلية لأصول الأساليب الأدبية**، مكتبة النهضة المصري، القاهرة، ط7.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (د.ت)، **فتح القدير**، دار الفكر، بيروت.

الصبان، محمد بن علي، 1997، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ضبطه وصححه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1.

الضبي، المفضل، 1976، **المفضليات**، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط5.

العبابنة، يحيى، 1993، **أثر التّحويلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب فـي الآيـات القرآنية والشواهد الشعرية**، بحث منشورات، جامعة اليرموك، مجلد 11.

العبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، 2005، **علم اللغة المعاصر**، دار الكتاب الثقـافي، اربد.

عبد اللطيف، محمد حماسة، 2006، **من الأنماط التّحويلية في النحو العربـي**، دار غريب، القاهرة.

عتيق، عبد العزيز، (د.ت)، **علم المعاني والبيان البـديع**، دار النهـضة العربيـة، بيروت.

العسكري، أبو هلال، (د.ت)، **جمهرة الأمثال**، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط2.

العكبري، أبو البقاء عبد ا بن الحسين، 2002، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، راجعه وعلق عليه نجيـب الماجـدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1.

عمايرة، خليل، 1987، **في التحليل اللغوي**، مكتبة المنار، الأردن، ط1.

فاخوري، عادل، 1988، **اللسانيات التوليدية والتّحويلية**، دار الطليعة، بيروت.

الفرزدق، همام بن غالب، (د.ت)، **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت.

فيلي ساندرس، 2003، **نحو نظرية أسلوبية لسانية**، ترجمة خالد محمود جمعـة، دار الفكر، دمشق، ط1.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزد، 1999، **المقتضب**، تحقيق حسن محمد، مراجعة الدكتور إميل يعقوب، منشورات محمد علي بيـضون، دار الكتـب العلميـة، بيروت، ط1.

المخزومي، مهدي، 1980، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، بيروت، ط2.

المرادي، حسن بن قاسم، 1976، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيـق طـه محسن، ساعدت جامعة بغداد على نشره 1974ـ 1975، مؤسسة دار الكتـب للطباعة والنشر.

المرزوقي، أحمد بن محمد، 1967، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

المسدي، عبد السلام، 1982، **الأسلوب والنقد الأدبي**، منتخبات في تعريف الأسلوب وعلم الأسلوب، اختارها وترجمها عبد السلام المسدي، مجلة الثقافة الأجنبيـة، عدد1 لسنة 1982/2.

مصطفى، محمود، 1981، **الإعجاز اللغوي في القصة القرآنية**، مؤسـسة شـباب الجامعة، الإسكندرية.

مطلوب، أحمد، والبصير، كامل حسن، 1982، **البلاغة والتطبيـق**، وزارة التعلـيم العالي والبحث العلمي، العراق.

المقرئ، إسماعيل بن ابن خلف، 1985، **العنوان في القراءات السبع**، تحقيق زهير زاهد خليل العطية، عالم الكتب، بيروت.

الملوّح، قيس، (د.ت)، **ديوان مجنون ليلى**، جمعه وحققه عبد الستار فراج، مكتبـة مصر، القاهرة.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد إبراهيم، 1987، **مجمع الأمثال**، تحقيق محمـد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2.

النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، 1977، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق محمد أبـو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

هارون، عبد السلام، 1985، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، ط3.

الهذليين، 1965، **ديوان الهذليين**، الدار القومية، القاهرة.

الوعر، مازن، 1987، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، دار طلاس، دمشق.

اليوسي، نور الدين أبو علي الحسن بن مسعود، 1981، **زهر الأكـم فـي الأمثـال والحكم**، منشورات معهد الأبحاث والدراسات والتعريب، الدار البيضاء.